وزارة التعـــليـــــم العـــالـــــي و البـــحـــــث العـــلمـــــي
جـــــامعة العـــربي بن مهـــيدي – أم البواقـــــي
مدرســـة الدكتـــوراه في العلوم الإنسانيـــة

كليـــة الآداب و اللغات والعلـــوم الاجتماعية و الإنســـانية
قطب جامعـــة أم البواقـــي

دور الجامعة في نشر نظام L.M.D بين الطلبة

– دراســـة ميـــدانيـــة بالمركز الجامعي بالوادي –

مذكـــرة مكملة لنيـــل شهـــادة الماجستير في علم النفس الاجتماعـــــي

إعـــداد الطالب:
أحمـــد جلـــول

إشراف الأستاذ الدكتور:
زين الدين مصمودي

أعضاء لجنـــة المناقشـــة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
نبيل بوزيـــــــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
زين الدين مصمودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا و مقررا
أحمد زين الدين بوعامر	أستاذ محاضـــــر	جامعة أم البواقي	عضوا ومناقشا
نور الدين جبالـــــي	أستاذ محاضـــــر	جامعة باتنـــــة	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية: 2009/2008

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

Summary of the Study

This study focused on one aspect of the reforms in the Algerian university which was applied at the beginning of the season 2004/2005 and it is known as the LMD system . This system is considered as one of the international trends adopted by university in higher education and which was imposed by a range of developments and global changes that seek to achieve quality and efficiency in this sector of education.

Therefore, the subject of our study comes to clarify the role of the university in spreading the LMD system among the students. This study can be classified within the educational descriptive researches particularly those related to higher education issues. So, the problem of the present study focused on the required roles of the university in making the students ready to join the LMD system. To find answers to this problem, we adopted the following three hypotheses:

- The university plays its informative role to prepare students to join the LMD system in their point of view.
- The university plays its formative or pedagogical role in preparing the students to join the LMD system according to their point of view.
- The university motivates students in preparing them to join the LMD system in their point of view.

We have used the questionnaire as a tool for studying this subject because of its tight connection to the present research, which is considered as one of the most important means of collecting data in descriptive and analytical studies. We carried out this study in the university center of El Oued, specifically on LMD system students in social sciences department in order to know whether the university played a role in the students entry to the LMD system.

After reviewing , treating and discussing the results. We managed to prove the first hypothesis related to the informative role of the university. As well as the proof of the third hypothesis concerning the motivation and encouragement of the university. While the second hypothesis haven't been proved correct which concerns the formative role of the university. This indicates the partial realization of the general hypothesis. Consequently, we were able ,through this study, to achieve a series of results, we'll state the most important ones as follows:

- The university plays an informative role in preparing the students to join the LMD system.
- The formative role of the university is still suffering from several deficiencies, the fact that makes it below the level required by the preparation process for LMD system students.
- Encouraging and motivating students has a great interest by university and thus enables it to play a major role in the preparation of students to join the LMD system.

We concluded our study by a set of suggestions and recommendations based on the results that we got from the present research and which serves the subject of our study.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾

الإسراء: الآية/ 80.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

بسم الله الرحمن الرحيم

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الفصل الثالث: الجامعـــــة

تمهيد

أولاً: ماهية الجامعة.

1- تعريف الجامعة.

2- نشأة الجامعة وتطورها عبر العصور.

3- وظائف الجامعة.

4- خصائص الجامعة.

5- المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة.

ثانياً: الجامعة الجزائرية.

1- نشأة وتطور الجامعة الجزائرية.

2- مبادئ الجامعة الجزائرية.

3- مشكلات الجامعة الجزائرية.

4- التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية.

أ- التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية لاقتصاد السوق على التعليم العالي.

ب- التوجه نحو تنويع ملامح التكوين.

ج- التوجه نحو تغيير البنى الكبرى للتعليم العالي.

د- توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي.

خاتمة.

تمهيد:

إن مفهوم الجامعة في الوقت الراهن أصبح موضوع معظم الدراسات الحديثة المتعلقة بالمنظومة التربوية، ويرجع هذا الاهتمام كون هذا الموضوع يرتبط بمؤسسة تُعَلِق المجتمعات عليها آمالها وأهدافها وطموحاتها، وهذا دليل على الدور الذي تؤديه الجامعة أو على الأقل المنتظر منها تأديته، ولابد أن هذه الأهمية التي اكتسبتها والعناية التي أحاطتها بها كل المجتمعات لم تأت من فراغ، بل هناك سمات تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وأدوار لا يمكن أن تؤديها غير الجامعة.

ولأهمية هذا المفهوم في دراستنا أردنا من خلال هذا الفصل التطرق له بتعمق كبير وتفصيل دقيق، فكانت البداية بماهية الجامعة من خلال تعريف الجامعة ثم نشأتها وتطورها عبر العصور ثم وظائف الجامعة وخصائصها وصولا إلى المداخل النظرية المتعلقة بموضوع الجامعة، أما الشطر الثاني من هذا الفصل فقد خصصناه للجامعة الجزائرية بالتحديد وذلك من خلال نشأتها وأهم مبادئها والمشاكل التي تعاني منها وأخيرا التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية.

أولاً: ماهية الجامعة.

1- تعريف الجامعة:

- تعريف توفلر TOFFLER:" الجامعة هي بمثابة مصنع لإنتاج المعارف التي تستخدم في تحقيق الأهداف التربوية والمجتمعية على حد السواء لِمَا توفره من معطيات معرفية بالمحيط الذي يتنامى تطوره بشكل مذهل في جميع مناحي الحياة "[1].
- تعريف عبد المجيد عبد التواب:" الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها من خلال هيئة التدريس والطلبة الباحثين في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية بذلك المساهمة في ترقية الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة"[2].
- تعريف جميلة صليبة:" معنى الجامعة لا يدل فقط على تلك المؤسسة التي تدرس جميع العلوم فحسب، بل يدل على جميع مدرسيها وطلابها الذين يؤلفون أسر واحدة، ومن شروطها أن تتجاوز ذاتها وتسمو بالمثل العليا دائما، أو أن تجعل من مناهجها وسيلة للبحث وأن يكون التدريب المهني فيها متناسب مع البحث الخالص"[3].
- تعريف رابح تركي:" الجامعة عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهداً مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات "[4].
- تعرَّف الجامعة على أنها " المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية بتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة عالية من النضج ويتصفون بالعقلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال

---

[1] عبد الله ساقور: فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة وأسلاكها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة منتوري. قسنطينة. عدد 17. جوان 2002. ص: 100.

[2] زين الدين مصمودي: بعض مشكلات المكونين في التعليم العالي. الملتقى الدولي المعنون بـــ: إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي. سطيف 2001. إصدار مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية بجامعة سطيف. 2004.

[3] نصر الدين جابر وعبد الوافي زهير بوسنة: آراء الإخصائيين المتمرسين في مجال علم النفس الإكلينيكي حول مستوى التكوين الجامعي. الملتقى الدولي الأول المعنون بـــ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005- 2006. ص 178.

[4] رابح تركي: أصول التربية والتعليم. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر.1990. ص 133.

أو أكثر من مجالات المعرفة "[1].

2- نشأة الجامعة وتطورها عبر العصور:

مرت الجامعة منذ نشأتها بمرحلتين بارزتين هما:

أ- مرحلة النشأة والتأسيس:[2]

إن المتأمل في تاريخ الحضارات القديمة وعلى اختلافها، فإنه يجد في كل واحدة على حدا محاولات هذه الحضارات في تجميع الطلبة والأساتذة في مكان واحد لتلقي العلوم والمعارف المتقدمة في تلك العصور.

فالحضارة المصرية القديمة عرفت بدورها هذا النمط من المدارس العليا حيث كان يجتمع كبار رجال الدين في المعابد، ويتلقى الطلبة ما استطاعوا من المعارف لمختلف العلوم، كالطب والفلك والحكمة وآداب السلوك وخاصة الهندسة نظرا لاهتمام المصريين آنذاك بالأبنية والمنشآت المعمارية، ومن أهم جامعات مصر جامع "أون" بعين شمس وجامعة دير الكرنك.

وفي الهند القديمة أيضا، وفي حوالي 1500(ق،م) كانت بدايات الجامعة تتمثل في أن بعض الحكماء كانوا يلجؤون إلى الغابات بحثا عن الهدوء، ويلتحق بهؤلاء الحكماء بعض الشباب الراغب في مناقشتهم في أمور الفلسفة والدين، وقد أنشأ الشاعر الهندي المعروف "طاغور" جامعة "سانتيكان" في البنغال، كما طور الهنود التعليم الجامعي وجعلوه مميزا عن التعليم العام، حيث كان يقتصر على فئة الكهان فقط.

أما في الصين القديمة فقد أصدر أحد أباطرتها في عام 124(ق،م) مرسوما حدد فيه أنظمة مؤسسات التعليم العامة، كما حدد فيه نظاما خاصا بالامتحانات العامة، كانت مهمة هذه الجامعات هو تعليم الطلبة العلوم الكلاسيكية المعروفة والتعاليم الكونفوشيوسية.

كما لم تخلو الحضارة اليونانية أيضا من الهيئات العلمية، بل وكانت هذه الجامعات الأقرب إلى المفهوم العصري للجامعات، حيث اعتبرها بعض الباحثين أساس الجامعة المعاصرة، فقد أنشأ أفلاطون أكاديميته المعروفة في أثينا سنة 387(ق،م) لدراسة التراث الإغريقي وتعليم الشباب فن الخطابة

---

[1] سعيد التل وآخرون: قواعد الدراسة في الجامعة. دار الفكر للطباعة والنشر. ط1.الأردن.1997. ص 29.

[2] نفس المرجع. ص 34.

وغيرها، كما أنشأ أرسطو مؤسسة للتعليم العالي سميت بـــ:" الليكيوم " وكان يدَّرس فيها علاوة على الأدب التاريخ والعلوم الطبيعية.

من جهة أخرى طور العرب والمسلمون ابتداء من القرن الثاني هجري تعليما جامعيا متقدما، بعدما كانوا قد استفادوا من احتكاكاتهم بالحضارة اليونانية والفارسية من العلوم والطب والفلسفة والفلك، فأنشأوا مؤسسات لتطوير هذا التراث الفكري المتميز.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي في الحضارة العربية الإسلامية، وخاصة في الأندلس، قد ساهمت بدور كبير في تطوير التعليم الجامعي في أوربا بصورة عامة، وفي تطور فكرة الجامعة بمعناها الحديث، فقد درس كثير من الأوروبيين في هذه المؤسسات، ولم ينقلوا ما توصل إليه العرب المسلمون من التقدم في مجالات العلوم والآداب فحسب، وإنما نقلوا أيضا أفكارهم حول تنظيم مؤسسات التعليم الجامعي.

ب– مرحلة التطور والعطاء:[1]

ترتبط هذه المرحلة بنشأة فكرة الجامعة بمفهومها الحديث في العصور الوسطى وتطور هذه الفكرة وتأسيسها وانتشارها، وانتشار فكرتها لا يعد إنجازا كبيرا بالنظر للمستوى الكبير الذي وصلته فحسب، وإنما أيضا بالنظر إلى النتائج العلمية الكبيرة المحققة على أكثر من مجال.

العوامل التي ساعدت على نشأة الجامعة:

لم تؤسس الجامعة على أساس الصدفة وإنما كانت نتاجا لتوافر مجموعة من الظروف والعوامل كل حسب طبيعة المجتمع الذي تتواجد فيه، وفي هذا الصدد يقول "مراد بن أشنهو":« يؤسس كل مجتمع جامعته بناءا من مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد ومن داخل جهازها، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أسسه والذي يعطينا هو وحده حياة ومعنى ووجود»[2].

ويمكن إجمال أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الجامعة فيما يلي:

---

[1] سعيد التل وآخرون. المرجع السابق. ص 35.

[2] مراد بن أشنهو: نحو الجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1981. ص 03.

♣ – التقدم في العلوم والآداب: لقد أثر اتصال الشرق بالغرب في حدود القرن الحادي عشر تأثيرا كبيرا على مستوى حرية الفكر والشك، فانتقلت بذلك البحوث الشرقية إلى الغرب وما رافقها في ذلك من تنقيحات ودراسات، كما أسهم هذا الاتصال في تطوير أسس المنهجية العلمية التي قامت فيما بعد بالدور الأساسي في تطوير العلوم خاصة النظرية منها، وهذا التقدم في العلوم والآداب تطلب تطور مؤسسات تتحمل مسؤولية هذا التطور، فجاءت الجامعة لتحمل هذه المسؤولية.

♣- تطور المدن: إن المدن وما تتميز به من كثافة سكانية، وحاجاتها لأشخاص مؤهلين في الطب والقانون ومختلف العلوم، زيادة إلى حياة الرفاهية في المدن، كل ذلك اقتضى وجود مؤسسات لتكوين هؤلاء الأشخاص فتولت بذلك الجامعة هذا الدور.

♣- الإقبال على التعليم: إن التقدم الذي حصل في مختلف العلوم والآداب وما ترتب عن ذلك من اتساع لنطاق المعرفة في جميع المجالات، دفع الناس إلى الإقبال المكثف على التعليم، ولكن المؤسسات التعليمية وجدت نفسها غير مهيأة بالقدر الذي يسمح لها باستيعاب وتأطير هذه الأعداد والأنواع الوافدة إليها .

♣- الاتصال مع العرب: لقد طور العرب مؤسسات متقدمة للتعليم العالي، وطوروا لهذه المؤسسات مبادئ وبرامج وتقاليد معينة، واطلع الغرب على هذه المؤسسات العربية من خلال الاتصالات المختلفة مع العرب واستفادوا منها، كما شكلت العلوم العربية محتوى التعليم للجامعات الغربية طيلة العصور الوسطى.

وفي الأخير لابد من الإنباه إلى أن هذه العوامل المذكورة سابقا، قد ساهمت بدرجات متفاوتة في تهيئة الظروف لنشأة الجامعة وتطورها، إلا أن هناك عوامل أخرى أسهمت هي بدورها في نشأ الجامعة مثل الحركات الدينية والفكرية، التقدم في العلوم الكنيسية واللاهوت في فرنسا، ومحاولات الحفاظ على التراث اليوناني والروماني في جنوب إيطاليا.

بداية فكرة الجامعة:

يرجع أول اعتراف رسمي بمجموع الطلبة الذين أخذوا يُرْسُون حجر الأساس للحركة الجامعية إلى سنة 1158م في شمال إيطاليا حيث أصدر الإمبراطور "فرديريك بربروسا" براءة تضمنت بعض الامتيازات لمجموعة الطلبة في المدن اللامباردية، بما فيها مدينة بولونيا، ومضمون هذه البراءة هو رعاية

الإمبراطور للأساتذة والطلبة وأطلق على هذا التجمع اسم (يونيفرسيتي)، وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية (يونيفرستات) universtate وتعني الإتحاد أو التجمع.[1]

أما بخصوص أولى الجامعات التي ظهرت فيعتبر المؤرخون أن أقدم الجامعات تأسيسا هي جامعة بولونيا، وتشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن مولد جامعة باريس كان قبل جامعة بولونيا، إلا أن هذه الأخيرة سبقت الأولى من حيث التنظيم كجامعة.

3- وظائف الجامعة:

حتى تبلغ الجامعة أهدافها فهي تقوم بعدة وظائف، وعلى الرغم من اختلاف المعالجات العلمية في تقسيمها لوظائف وأدوار الجامعة، إلا أن المضمون في كل هذه التسميات يكاد يكون واحد فالجامعة لها ثلاث وظائف رئيسية ندرجها تحت العناوين التالية:

أ- **إعداد المهارات المتخصصة :**

إن الجامعة تقدم تعليما عاليا ومتخصصا يميزها عن التعليم العام، فهي تُنمي لدى الطلاب الاتجاه الصحيح نحو التخصص والمعرفة بصفة عامة وتزودهم بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم.

ويمكن النظر للجامعة من زاوية أخرى وهي إنتاجها للقوى البشرية المدربة لتصبح بذلك مؤسسة للإنتاج الكفاءات والمهارات التي سيعتمد عليها المجتمع مستقبلا في تحقيق تنميته وتطوره وهي أيضا مكان لاستثمار الموارد البشرية، حيث أن إعداد مهندس أو طبيب أو مدرس يحتاج إلى مدة طويلة قد تصل إلى 20 سنة أو أكثر[2].

إلا أن المشكل الذي تصادفه الجامعات على اختلاف مستوياتها هو ما تعلق بربط مجالات العمل بالتخصص الجامعي، وكيف تستطيع الجامعة أن تُعِدّ الخريجين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة، وعلى الرغم من أسلوب التنبؤ الذي انتهجته بعض الجامعات في العالم بحجم القوى العاملة المتخصصة، إلا أن هذا المشكل لازال قائما، وللتقليل من حدة هذا المشكل نجد أن التعليم المعاصر قد اتسعت وظيفته هذه (إعداد المهارات) لتشمل مهمة التدريب، فلم تعد الجامعة تكتفي بإعداد المهنيين

1 سعيد التل وآخرون. المرجع السابق. ص 41.

2 محمد منير مرسي: المرجع السابق. ص23.

فقط، بل أخذت على عاتقها مهمة تدريبهم بعد إعدادهم وهكذا يتكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسية للجامعة.

ب- البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي من الوظائف الرئيسية للجامعة، فمن خلال أنشطة البحث العلمي تلعب الجامعة دورها في إنماء المعرفة وتطويرها، فلا يمكن أن يكتمل كيان الجامعة إذا ما هي أهملت البحث العلمي أو لم تستوفه حقه، فهذا الأخير يساهم في الكشف عن مواطن الخلل في المجتمع، ويساهم في وضع الحلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يقع على عاتق المُحاضر الجامعي مسؤولية البحث، إضافة إلى مهمة التدريس، الذي من شأنه رفع مستوى المعرفة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التنمية، كما هو مطلوب منه تشجيع طلبته في مساعيهم البحثية، إضافة إلى إرشادهم والإشراف عليهم[1].

ج- خدمة المجتمع:

تشكل الجامعة رصيدا من الخبراء يمكن استغلاله من قبل الحكومات والقطاع الخاص، فهي تقدم الخبراء واللإستشاريين في شتى المجالات من شأنهم أن يساهموا في تنمية وتطوير المؤسسات التي يعملون بها ويضعون الحلول للمشاكل التي قد تعترضهم، وهي وظيفة قلما نلمس آثارها في بلداننا، بل إننا بعيدين عن تحقيق ذلك التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

كما تقدم الجامعة خدمات من نوع آخر، وهي نشر الثقافة والعلم، فهي المكان الذي تصقل فيه شخصية الفرد وتتشبع بالقيم الوطنية والمبادئ الأساسية التي من شأنها أن تجعل هذا الفرد قادرا على تحمل المسؤولية أينما كان وأينما حل، وهي تشجع فيه روح المبادرة والحوار والديمقراطية في التعامل مع الآخر، ومن أجل توطيد العلاقة بينها (الجامعة) وبين المجتمع نجدها تسعى جاهدة بمختلف عناصرها وهياكلها إلى أنجاز المجلات والدوريات والأبحاث والعمل على نشرها لتعميم الفائدة منها ليس فقط على مستوى الطلبة بل على المستوى العام للمجتمع.

وعليه فإن إعداد المهارات المتخصصة التي ستزود كافة قطاعات المجتمع بالكوادر ذات الكفاءة العالية من جهة وتنشيط فعاليات البحث العلمي داخل أسوارها وخارجها من جهة ثانية، والعمل

---

[1] باربارا ماتيرو وآخرون: الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي. ترجمة حسن عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطايبية. دار الشروق. الأردن. 2002. ص 26.

على مد جسور بين هذه المؤسسة ومحيطها من خلال الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمجتمع، والعمل على نقل ثقافة الأمة وتطويرها من جهة ثالثة سيجعلها لا محالة رافعة من روافع التقدم في المجتمع، وهو ما تحاول جامعات العالم الغربي والعربي تحقيقه من خلال التعليم العالي الذي تقدمه للأجيال.

وإذا كانت هذه وظائف الجامعة عامة فإن هناك من يرى أن للجامعة مجموعة من الوظائف تقوم بها على الصعيد الوطني نذكر منها: [1]

- توفير التعليم لخريجي المدارس الثانوية وكذا توفير تعليم وتدريب عاليين رفيعي التخصص.
- توفير السبل للترقي الاجتماعي ومتابعة البحث في التعمق العلمي.
- تزويد المجتمع الطلابي بأنماط التفكير الذي يتضمن الدافعية والمثابرة والاستمرارية العالية.[2]
- تقديم خدمات للمجتمعات والمناطق المحيطة.
- إعداد الرجال والنساء للأدوار القيادية في المجتمع.
- تحقيق الاندماج في المجتمعات المتنوعة.
- تأدية خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط والإنماء والإدارة وسواهما.
- الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل[3].

4- خصائص الجامعة:

تتصف الجامعة باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي، بمجموعة من الصفات التي لا تتصف بها باقي المؤسسات التعليمية والاجتماعية الأخرى، ففي ما يلي نتطرق إلى أبرز خصائصها:

- الجامعة قبل أن تكون بنيانا هي مؤسسة تعليمية، ومركز بحثي ومنارة للإشعاع تعكس مستوى حضاريا تدعوا لتقدمه، بحيث يكون هذا المستوى دائم الحركة دائم الفعل، دائم النظر إلى ما هو أفضل.[4]
- السلعة الرئيسية التي تنتجها الجامعة هي المعرفة، وحتى تتمكن من إنتاجها، يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة وتكون الوسيلة الرئيسية التي يستخدمونها جميعا هي البحث العلمي.

---

[1] جميلة بن زاف: قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة بسكرة، 2006-2007. ص 30.

[2] زين الدين مصمودي. المرجع السابق. ص 269.

[3] محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة. المؤسسة الجامعية للدراسات. لبنان. 2000. ص 139.

[4] سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية. عالم الكتب. القاهرة. 1999. ص35.

- الجامعة ساحة لتعبئة الطاقة المكنونة والمحركة لوعي المتعلم، وعيا بالنفس والمحيط وبمكوناته وبما يضطرب به العالم من حوله، ووعيا بهموم الحاضر وتحسبا لاحتمالات المستقبل وتغيراته.
- تتسم سلوكيات العاملين في المؤسسة الجامعية بأخلاقيات عمل مختلفة عن تلك السائدة في المؤسسات الإنتاجية أو الخدماتية، من حيث أصولها ومعانيها ومعطياتها ومظاهرها.
- جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.
- فيها تلتقي جماعة الأساتذة معلمين موجهين، يمثلون فريقا علميا في مجال تخصصهم ويسهرون على خدمة طلابهم تعليما وتعلما، محاضرة ومناقشة كما يعملون على خدمة مجتمعهم من خلال إنتاج المعرفة ونشرها وتقديم المشورة والعمل على حل المشكلات.[1]
- الجامعة ملتقى تُبحث فيه القضايا الإقليمية والوطنية والدولية وتجد الحلول لمشكلاتها، ويتم ذلك كله بروح النقد العالمة البناءة.
- ترتبط المؤسسة الجامعية بنظيراتها من المؤسسات الجامعية الأخرى بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون، ولا تخلو من المنافسة سواء أكانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية.
- لا يعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام المؤسسة خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف إلى الربح.
- الجامعة مجتمع يهدف أعضاؤها باستمرار للبحث عن الحقيقة وحماية حقوق الإنسان الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتسامح والمشاركة ونشر ثقافة السلام بين الشعوب[2].

هذه الخصائص تُبرز بوضوح قدرة الجامعة على خدمة المجتمع من خلال توفير الكوادر البشرية وخلق جيل متعلم واع بمشاكل عصره ومجتمعه، له القدرة على التأقلم معها ومواجهتها وهذا بفضل احتوائها على أساتذة واعين ومؤهلين، قادرين على كشف الحقائق ومعالجتها من خلال البحوث والدراسات، والجامعة لا يقتصر دورها على المستوى الإقليمي أو الوطني، بل قد يكون على مستوى عالمي، ويبرز هذا جليا من خلال التعاون وتبادل الخبرات والمنافسة الشريفة المشروعة بين مختلف

[1] محمد مصطفى الأسعد. المرجع السابق. ص ص 137 - 139.

[2] علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل. دار الفكر العربي. القاهرة. 2000. ص 194.

المؤسسات الجامعية، وعلى كل المستويات، وهي بهذا تبحث في مختلف القضايا المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

5- المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة:

تعد النظريات السوسيولوجية الموجه الأساسي لكل الدارسين في العلوم الاجتماعية، حيث تستمد هذه الأهمية من مكانتها وقيمتها بصورة أساسية وخاصة في مجال البحث الاجتماعي على المستوى النظري والميداني.[1]

ومن هذا المنطلق، كان الوقوف أو التطرق لأهم النظريات التي تناولت موضوع الجامعة، خطوة أساسية في بحثنا كون هذه النظريات بمثابة المداخل التي تحدد تموضع البحث من الوجهة النظرية.

فعلى الرغم من عدم وجود نظريات سوسيولوجية تتطرق للجامعة بصورة مباشرة، نجد أن غالبيتها قد عالجت هذا الموضوع من خلال الإطار العام، الذي يتمثل في النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة، وعليه فسنحاول قدر الإمكان الإلمام بأهم آراء وأفكار الرواد والمفكرين في تناول النظام التعليمي وتحديدا "الجامعة"، وستكون البداية من الإسهامات المبكرة المتمثلة في الاتجاه الوظيفي.

أ- الاتجاه الوظيفي:

تتمحور رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصور العلاقات المتبادلة بين القطاع (النظام) التعليمي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، على اعتبار أن النظام التعليمي أحد الأنظمة الفرعية للنسق الاجتماعي (المجتمع)، وبالتالي لا يمكن تحليله إلا من خلال وظيفته في تحقيق التكامل الداخلي بين مكونات هذا المجتمع[2]، كما يعد أيضا نظاما أساسيا في البناء الاجتماعي ككل يؤثر في جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ويحافظ على بقاء النسق واستمراره، ومنه كان اهتمام الرواد الأوائل بالنظام التعليمي بصف عامة والجامعة بصفة خاصة محاولين إبراز وظيفتها الرئيسية في المجتمع وأهميتها، ومن أهم رواد هذا الاتجاه:

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع – النظرية السوسيولوجية المعاصرة – الجزء الثاني. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2003. ص 2.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع – النشأة والتطور - دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2005. ص324.

♦- إميل دوركايم (Emil Durkheim): يرى" دوركايم"، أن المكونات الداخلية للجامعة تعمل على نقل القيم العامة التي من شأنها خلق التجانس والتضامن الاجتماعي، كما تعمل على اكتساب الفرد المهارات النوعية المتخصصة الضرورية للمهام العملية التي سيقوم بها مستقبلا، أو ما يعرف عند دوركايم بتقسيم العمل.

فمن خلال هذا الرأي، تأتي دراستنا الحالية للإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في نشر نظام LMD بين الطلبة.

♦- ماكس فيــــبر(Max Weber): تعتبر التنظيمات البيروقراطية محور تحليلات "فيـــبر"، حيث يرى أن المعاهد العليا والمدارس المتخصصة والجامعات هي التي تحدد طبيعة المجتمع (تقليدي، حديث)، من خلال الأنماط المختلفة من التعليم والتدريب التي تقدمها للأفراد، وهي التي تمنحهم المكانة الاجتماعية والمهنية في المجتمع.[1] وهو ما تسعى إليه دراستنا هذه من خلال أداء الجامعة لدورها تجاه الطالب في تحضيره للالتحاق إلى نظام LMD ومن ثَمّ إلى عالم الشغل، وهو المجال الذي يستطيع الفرد من خلاله تحديد مكانته الاجتماعية والمهنية في المجتمع.

♦- تالكوت بارسونز(Talcott Parsons): حضي التعليم الجامعي بأهمية بالغة ضمن تحليلات "بارسونز" للنظام التعليمي، حيث أعتبر الجامعة "التنظيم الأم" الذي يمد جميع المؤسسات والتنظيمات الإنتاجية الخدمية بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم، وبالكوادر والمهارات البشرية اللازمة لقوى العمل والإنتاج. وهو ما يشير إلى الحركية في الجامعة التي تظهر من خلال الإصلاحات المتتالية في التعليم الجامعي، والتي آخرها إصلاح 2004 الخاص بنظام LMD.

كما اهتم أيضا بالجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات من خلال التركيز على أهمية التدريب المهني والفني لهذه الفئة الأكاديمية.

على الرغم من هذه الإسهامات الجادة لرواد هذا الاتجاه إلا أنه قوبل بالعديد من الانتقادات لعل من أهمها:

- اعتبار الجامعة نسقا لحفظ التوازن وميكانيزم للتكامل، وأهملت في المقابل ميكانيزمات الصراع والتنافس ومالها من دور فعال في خلق الإبداع والتجديد في المراحل التعليمية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع – النشأة والتطور – المرجع السابق. ص ص 187 – 188.

- إهمال الدور الثقافي للجامعة في إعادة إنتاج المعرفة ونشرها، وتركيزها فقط على إمداد المجتمع بالإطارات والطاقات المؤهلة.

أ- **نظرية التحـــــديـــــث:**

تعتبر نظرية التحديث إحدى النظريات السوسيولوجية التي تبناها العديد من الباحثين المحدثين المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث في التنمية، من خلال إبرازها لأهمية المؤسسات الاجتماعية التعليمية وعلى رأسها الجامعة، فهي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها والتأكيد على أهمية التحولات في أنماط السلوك والقيم، وتؤكد على الاهتمام بالنظام التعليمي من أجل تكوين عناصر بشرية قادرة على استيعاب التكنولوجيا والتعامل معها. ومن أبرز آراء وأفكار رواد هذا الاتجاه، نذكر:

♦- دافيد ماكليلاند(D.Mecleland): حاول "ماكليلاند" قياس معدلات توجيه الأبحاث في المجتمع ومدى تأثيره على عملية التنمية، كما ركز على متغيرات سيكولوجية كالإنجاز والدافعية والقيم والمعتقدات، واعتبرها أهم سمات الشخصية التحديثية التي يجب نقلها وتبنيها في الدول النامية لتحقيق التنمية.[1] وهو ما نشير إليه في دراستنا هذه من خلال العمل على أن تؤدي الجامعة دورها تجاه طلبة نظام LMD باعتبارهم أحد أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية.

♦- انجلز(A.Inkeles) ودافيد سميث(D.Smith): تمثلت إسهامات هذين المفكرين في تحليلهما لدور المؤسسات التعليمية كالجامعة لتحديد العلاقة بين التعليم والتنمية، وانطلقا من كون التحديث عملية اكتساب أكبر عدد من السكان لسمات واتجاهات وقيم...، مثل:الخبرة والرغبة في التغيير والتجديد.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية، إهمالها للخصوصية السوسيوثقافية لمختلف المجتمعات النامية، وتحديدها للعلاقة بين التعليم والتنمية والتحديث في مجرد اكتساب سمات معينة، فيه إهمال وتجاهل للشخصية في هذه الدول، واعتبارها شخصية سلبية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي – النظرية السوسيولوجية المعاصرة - دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1991. ص: 186.

ج- نظرية رأس المال البشري:

تناولت هذه النظرية التعليم من منظور اقتصادي، فقد جاءت تحليلاتها للعلاقة المتبادلة بين نظام التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها استثمار لرأس المال البشري، ونوع من الاستثمار الإنتاجي وكأحد الأسس لعملية التنمية الشاملة[1]، ومن أهم رواد هذه النظرية:

♦- تيودور شولتز(T.Schults): إن تطور نظرية رأس المال البشري كان بفضل الإسهامات التي قدمها الاقتصادي الأمريكي "شولتز"، وذلك بالتركيز على اعتبار مهارات الفرد ومعرفته شكل من أشكال رأس المال البشري، واعتبار التعليم نوع من الاستثمار، كما ركز على أهمية التعليم والعمل في زيادة النفقات الاقتصادية للمؤسسات التعليمية، حيث ذهب إلى اعتبار التعليم رأس المال البشري طالما أنه أصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه، فيمكن بيعه وشراؤه، ومن جهة أخرى فإن هذه النظرية جاءت لتأكيد المقولات والدراسات التي اعتبرت أن القوة المحركة للنمو الاقتصادي هم البشر، والتعليم بالأساس يتيح لعملية الإنتاج بكاملها أن تستفيد من العوامل الخارجية الإيجابية، فالمتعلمون هم الأقدر على استخدام رأس المال المادي، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير أساليب جديدة وأفضل للإنتاج[2].

وعليه فإن النظام التعليمي بمختلف مؤسساته، يعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية، وعنصرا مهما من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة.ولذا يأتي هدف دراستنا الحالية في الاهتمام بهذا الرأسمال البشري المتمثل في الطالب الجامعي من خلال أداء الجامعة لدورها في تحضيره لالتحاق بنظام LMD.

إن ما يؤخذ على نظرية رأس المال البشري هو تركيزها على دراسة جانب واحد فقد هو الجانب الاقتصادي، واعتبار الاستثمار البشري من أهم أنواع الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق نظام اقتصادي حديث، كما ركزت على أهمية النمو الاقتصادي، واقتصرت تحليلاتها على التنمية الاقتصادية فقط دون إيلاء الاعتبار للتنمية الاجتماعية التي تعتبر جزءا هاما في عمليات التنمية الشاملة[3].

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي. المرجع السابق. ص: 188.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع – النشأة والتطور – المرجع السابق. ص: 225.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع. دار النهضة العربية. ط1. بيروت. مصر. 2000. ص ص: 44 – 46.

د- الاتجاه الماركسي المحدث:

ترتكز النظرية الاجتماعية عند ماركس على قضايا أساسية هي:

- التصور المادي للمجتمع والتاريخ.
- الطبقات والصراع الطبقي.
- الاغتراب.
- نظرية المعرفة.

من القضية الأخيرة –نظرية المعرفة- والمتمثلة في العلاقة الموجودة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، فإن "ماركس" يرى "بأن النشاط الاجتماعي على اختلافه، والعقل الاجتماعي والمقصود به الوعي الاجتماعي، يتحددان بوضوح من خلال اعتبارهما اجتماعيين، وكذلك فالنشاط أو التغيير والوعي أي العقل لا وجود لهما إلا في ضوء علاقة واضحة الملامح بالآخرين، ويتحققان حيثما يقوم هذا التغيير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة التغيير التي تتماشى وفق الوعي حتى في أبسط صوره من خلال قيامه بإعداد عمله العلمي".[1]

وهناك مصطلح استعمله المحدثون للنهج الماركسي، يشير إلى إطار التغيير والوعي وهو الإصلاح التربوي والمتمثل في بحثنا هذا في الإصلاح الجامعي، والمتمثل في تطبيق نظام LMD.

هـــ- نظرية الأنساق الاجتماعية:

تعود نظرية الأنساق الاجتماعية إلى بداية الخمسينات حيث ظهرت أول الأمر عند علماء البيولوجيا، وخاصة عند "لدونج برتلانفي"، حيث عرض أسس أفكاره التحليلية البيولوجية عن طريق ما عرف بـــ: نظرية الأنساق العامة، ثم امتدت إلى علماء الاجتماع والنفس والتربية، ويعتبر شارلز بروو (C.Berrow) من أبرز رواد هذه النظرية، حيث حاول استخدام هذه النظرية في دراسة القوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعية التعليمية محللا البناءات الداخلية، ومدى الدور الذي تشكل به التنظيمات الآراء والاتجاهات وسلوكيات أعضائها.

عموما يرى رواد هذه النظرية، أن الأنساق المفتوحة تؤدي دورها في عمليات التنمية وحل مشكلات وقضايا المجتمع المتعددة، ويرون في الأنساق المفتوحة تلك التي تتفاعل مباشرة مع بيئتها، فهم يركزون عليها في دراساتهم وتحليلاتهم للمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات مؤكدين

[1] محمود عودة: تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد). الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية. مصر. 1998. ص: 124.

على أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية، بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها.[1]

تحاول بعض الدراسات أن تحلل طبيعة المؤسسات التعليمية ودورها في المجتمع، خاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصدر المدخلات (Inputs)[2] في المجتمع الذي تعيش فيه، وتشمل هذه المدخلات كل مضمون العملية التعليمية، كما تعتبر مخرجات (Outputs) المؤسسات التعليمية عنصرا أساسيا لتوضيح نوعية هذه العلاقات المتبادلة: علاقة الجزء بالكل، ومن ثم أصبحت علاقة (المدخلات – المخرجات) للمدارس والمؤسسات التعليمية الجامعية، أحد الاهتمامات الحديثة التي يتناولها العلماء والمهتمون بقضايا التعليم في الوقت الحاضر.

تركز هذه النظرية على تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين المؤسسات التعليمية، وبالأخص الأهداف العامة للطلاب الدارسين من خلال الواقع الفعلي في ضوء النسق (المجتمع)، وهو ما تحاول أن تشير إليه دراستنا من خلال التطرق لموضوع دور الجامعة مع طلبة نظام LMD، بما في ذلك علاقة الجامعة بباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمصانع ومؤسسات التكوين المختلفة والتي من خلالها يمكن للطالب أن يكمل فيها تكوينه الميداني.

بناء على ما سبق، يتضح أن الجامعة نظام مفتوح، يجب عند دراسته للإلمام بجميع عناصره وعدم إهمال أي عنصر، لأن الاهتمام بكافة العناصر الموجودة يساهم في تطوير تفعيل دور الجامعة في المجتمع، المتمثل في إمداد هذا الأخير بأفراد على مستوى الكفاءة والمهارة المطلوبة لخدمة قطاعاته المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، فعلى الجامعة أن تعمل كنسق مفتوح وفي بيئة تتسم بالأخذ والعطاء، ذلك بالاقتراب من مشاكل المجتمع ومحاولة معالجتها بالطرق والأساليب العلمية المناسبة، حتى تكون هناك علاقة تبادلية إرتباطية وتكاملية بينهما.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي. المرجع السابق. ص ص: 96 – 97.

[2] محمد قاسم القريوتي: نظرية المنظمة والتنظيم. دار وائل. عمان. الأردن. 2000. ص: 48.

ثانياً: الجامعة الجزائرية.

1- نشأة وتطور الجامعة الجزائرية:

تعد جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في الوطن العربي، فلقد أنشئت من طرف السلطات الاستعمارية في سنة 1877م، ومن ثم اعتمدت سياسة تربوية مستمدة من المبادئ الأساسية لهذه السلطة، و لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

فكانت هذه الجامعة نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية التقليدية المنطوية على التعليم النظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري آنذاك[2].

ومرت عموما الجامعة الجزائرية في نشأتها وتطورها بمراحل عدة أهمها:

* الجامعة الجزائرية في مرحلة الستينات:

مع استقلال الجزائر وتحريرها من هيمنة الاستعمار الفرنسي، وجدت السلطة الجزائرية نفسها ملزمة بإصلاح المنظومة التربوية بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة وجعلها تستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعم استقلاله، حيث جاء آنذاك على لسان السيد الرئيس "هواري بومدين" في خطاب له في 10 أكتوبر 1969م: « إن بلادنا في حاجة إلى آلاف من الإطارات الوطنية لتطوير الزراعة وتشييد الصناعة، والكف عن اللجوء إلى الإطارات الأجنبية وعلى الجزائريين أن يتوصلوا يوما إلى أن يأخذوا مكان هذه الإطارات التي لا نخفي مجهوداتها، ولكنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقارن بمجهودات الإطار الجزائري، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بتغيير جذري للتعليم وبثورة حقيقية علينا أن نقوم بها عاجلا، ذلك أنها أصبحت ضرورة ملحة »،[3] وبالفعل فقد شهدت مرحلة الستينيات مجموعة من الإصلاحات منها:

- إنشاء فرع اللغة العربية .
- إنشاء جامعة وهران 1966.
- إنشاء جامعة قسنطينة 1967.[4]

---

[1] غياث بو فلجة: التربية والتكوين في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1992. ص 61.

[2] لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد: المرجع السابق. ص 02.

[3] التعليم العالي: نظرات عن الجزائر. وزارة الإعلام والثقافة. أكتوبر 1973. ص: 09. نقلا عن: جميلة بن زاف: المرجع السابق. ص: 22.

[4] محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1989. ص:187.

كما ارتفع عدد الطلبة من حوالي 3000 طالب سنة 1963م إلى حوالي 20000 طالب سنة 1972م، حيث كان نظام التكوين في هذه المرحلة معتمد على نظام الكليات الموروث من طرف الفرنسيين، أما المراحل الدراسية فكانت متمثلة في: ليسانس، الدراسة المعمقة، شهادة الدكتوراه درجة ثلاثة، شهادة دكتوراه دولة.[1]

* الجامعة الجزائرية في مرحلة السبعينات:

لقد كانت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة في ظروف متناقضة بسبب ممارستها لنظم ومعايير موروثة من المستعمر الفرنسي، يعني أنها لم تكن لها علاقة بمشاكل الواقع الجزائري المعاش، وأمام هذا الوضع جاء إصلاح أولي هام لإنقاذ الموقف، فتم إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي في سنة 1970[2]، والذي ينص (الإصلاح) على التعديل الكامل للبرامج والمقررات الدراسية لكي تكون مستجابة لاحتياج المجتمع الجزائري وتضمن عموما النقاط التالية:

- زيادة مدة الدراسة لبعض الفروع.
- إلغاء المنهج السنوي وتعديله بالمنهج النصف سنوي.
- إلغاء السنة الإعدادية في جميع قطاعات التكوين الجامعي.

وتضمن أيضا:

- مرحلة الليسانس(مرحلة التدرج)، أربع سنوات مقسمة إلى سداسيات.
- مرحلة الماجستير(مرحلة ما بعد التدرج)، سنتين على الأقل.
- مرحلة الدكتوراه (مرحلة ما بعد التدرج الثانية)، خمس سنوات.

ونجد أيضا أن برامج التكوين في الجامعة الجزائرية شهدت تعديلات وإثراء فيما يتعلق بطرائق التدريس، بحيث أنشئت في هذا المجال الأعمال التطبيقية الموجهة، مع المحاضرة وحصص التدريب الميداني، وهنا تكون علاقة الجامعة بالمحيط قد انطلقت[3].

---

[1] غياث بو فلجة: المرجع السبق. ص: 63.

[2] الطاهر الإبراهيمي: الجامعة ورهانات عصر العولمة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 8. جامعة باتنة. جوان 2003. ص ص: 139 – 168.

[3] لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد: المرجع السابق. ص: 06.

* الجامعة الجزائرية في مرحلة الثمانينات:

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ظهور واعتماد الخريطة الجامعية في شكلها الأولي في سنة 1983، ثم ضبطت في 1984، وكان هدفها الأساسي يتحدد في النقاط التالية:[1]

- تخطيط التعليم العالي إلى آفاق 2000.
- تحدي احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- تحقيق التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل.
- تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية والحفاظ على الجامعات الكبرى فقط.

* الجامعة الجزائرية في مرحلة التسعينات:

إن من أهم ما يميز هذه المرحلة هو الرغبة الملحة في خلق وإيجاد علاقة متكاملة ومنسجمة بين الجامعة والمحيط، خاصة وإن المؤسسات الاقتصادية بدأت في هذه المرحلة استعدادها لدخول اقتصاد السوق الحر، هذا ما أدى بالجامعة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة، وذلك لإعطاء إطارات كفاءة قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، وتم في هذا المجال اعتماد فرقة بحث لإنجاز سلسلة من الأبحاث حول تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية لأجل العمل على انسجام برامج التكوين والتعلم مع العمل واحتياجات الواقع الجزائري المعاش.

2- مبادئ الجامعة الجزائرية:

تتمثل مبادئ الجامعة الجزائرية فيما يلي:

- ديمقراطية التعليم وذلك من خلال:

- إتاحة الفرص بشكل متساوي لجميع الطلبة الثانويين الناجحين لمؤهلة التعلم.
- توفير الرعاية والتكفل الاجتماعي والاقتصادي من منح دراسية، مطاعم جامعية، أحياء سكنية للطلبة وتوفير الرعاية للمتفوقين[2].

[1] الطاهر الإبراهيمي: المرجع السابق. ص ص: 139 – 168.

[2] رابح تركي: المرجع السابق. ص 59.

- تعريب مناهج التعليم:

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها لأجل تعريب مجال التعليم الموروث عن الاستعمار الفرنسي بمختلف مستوياته، وأصبحت هذه العملية تنمو شيئا فشيئا حسب الإمكانيات المتوفرة وتم في بداية الثمانينات تأسيس المجلس العلمي لتعميم استعمال اللغة العربية.[1]

- جزأرة الأطر:

من المعروف أن الجامعة الجزائرية في بدايتها وحتى السنوات الأولى من الاستقلال كانت فرنسية المناهج واللغة وحتى الطلاب، بحيث أن عدد الطلبة الجزائريين كان لا يفوق 500 طالب، ولكن رغم هذا فإن الجزائر بذلت جهودا جبارة لجزأرة الجامعة من خلال إشراف إطارات جزائرية بحتة على تسييرها وتأطيرها وتنفيذ خططها.[2]

- الطابع النفعي للتعليم.
- الاختيار العلمي والتقني وإدماج التعليم.

3- مشكلات الجامعة الجزائرية:

رغم ما عرفه التعليم العالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطور كمي بفضل مبدأ ديمقراطية التعليم وما تبعه من إصلاحات، إلا أن نتائجها في الواقع لم تكن في المستوى المطلوب، مع أن المنظومة الجامعية الجزائرية قد حددت أهدافها، إلا أنها وجدت نفسها اليوم تواجه مشكلات عدة أثرت سلبا على نوعية التكوين ودور التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع والتنمية والتي تشكل مصدر خطر على الجامعة الجزائرية حاضرا ومستقبلا، وتُجمع مختلف التحليلات والدراسات على تداخل هذه المشكلات رغم تنوعها، وهو ما يسمح لنا بتحديد الرئيسية منها والمهمة والمتمثلة في:

- مشكلة التحجيم أو التدفق الطلابي.
- مشكلة صعوبات التمويل.
- مشكلة الهياكل القاعدية.
- مشكلة التأطير.

[1] علي لونيس وصلاح الدين تغليت: المرجع السابق. ص: 237.

[2] نفس المرجع. ص: 237.

أ- مشكلة تنامي أعداد الطلبة (التحجيم):

نتيجة ديمقراطية التعليم العالي، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه، يعيش العالم اليوم ومنذ عشريات من الزمن، زيادة مذهلة لعدد الطلبة، والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم تعرف تدفقا طلابيا كبيرا منذ الثمانينات حيث وصل عدد الطلبة إلى 407995 طالب للسنة الجامعية 2000/1999 بعدما كان 2800 طالب مابين 1962 و1963 والجدول التالي يعكس لنا هذا التدفق.

السـنة	89- 90	91- 92	93- 94	95- 96	97- 98	99- 2000
عدد الطلبة	181350	220878	238090	252347	339518	407955
النسبة المئوية للزيادة بالنسبة للسنة السابقة	%08.78	%11.80	%02.18	%05.84	%18.90	%09.49

جدول رقم 01: يوضح التدفق الطلابي بداية من سنة 1988 إلى سنة 2000.[1]

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الطلبة تضاعف مرتين سنة 1989 حتى 1998، إن نموا سريعا كهذا يدعو إلى التساؤل حول إمكانية استيعاب هذا التدفق، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية التي تؤمن تكوينا علميا يتماشى والمعايير العلمية، ولنأخذ أيضا على سبيل المثال المركز الجامعي بالوادي حيث بلغ عدد الطلبة مابين (2001 و2002) 2586 طالب ليصل مابين (2008 و2009) إلى 11435 طالب وهي زيادة بحوالي أربعة مرات، كما أن عدد المتخرجين في الموسم الجامعي 2008/2007 هو 1351 طالب مقابل 3707 طالب مسجلا في السنة الجامعية 2009/2008 وهي زيادة تفوق طاقة استيعاب المركز، وهو الأمر الذي يتكرر في باقي المؤسسات الجامعية عبر التراب الجزائري حيث بلغ العدد الكلي للطلبة المسجلين 902300 طالب مابين 2007 و2008 كما تجاوز عددهم المليون طالب مابين 2008 و2009.[2] فالواقع اليوم يكشف لنا عن توسع كمي للطلبة في مقابل ضعف التكوين وتدني مستوى الشهادات وزيادة بطالة الخريجين، وقلة المؤطرين وهياكل الاستقبال، ووسائل البحث والتعليم، أي أن هذا التدفق الهائل يفوق طاقة الجامعة الجزائرية وإمكانياتها، وغير موازية لاحتياجات المجتمع.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الحولية الاحصائية رقم 29. ص: 14.

[2] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p05

ولهذا يمكن القول أن الجزائر ما تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، إذ نجد طالب واحد لكل 79 ساكن مقارنة ببعض الدول النامية والمتقدمة فمثلا في الو، م، أ، كل طالب يقابله 20 مـــواطن، وفي فرنسا 30 مواطن، و50 في الهند، ولكن المشكل يبقى مطروح على مستوى الإمكانيـــات ونوعيـــة التكوين.[1]

إن مسألة النمو في أعداد الطلبة مطروحة بقوة خلال السنوات الأخيرة، ويمكن ربط هذه المشكلة بمجموعة من العوامل نذكر أهمها:

- العوامل المرتبطة بمبدأ تساوي الفرص للالتحاق بالتعليم العالي.
- العامل المرتبط بالنمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر(3.2%) الذي له الأثر الكبير على تطور التعليم العالي، نتيجة توسع عدد الملتحقين بالجامعة.[2]
- زياد حاجيات المجتمع لليد العاملة المؤهلة والمسايرة لمتطلبات السوق.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولتحسين الحظوظ في العمل لمواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول ومركزية التوجه والتقييم.
- مجانية التعليم العالي في الجزائر مع المشاركة الرمزية للطلبة.
- العامل المرتبط بمشكل الإعادة، فالطالب اليوم يحتل مكان بيداغوجي لفترة طويلة مقارنة بتلك المحددة قانونيا بمعدل 6 سنوات بالنسبة لشهادة تتطلب 4 سنوات، و9 سنوات لشهادة تتطلب 5 سنوات.[3]
- إهمال النوعية في التعليم العالي بسبب نقص الموارد التمويلية الذي انجرّ عنه ضعف إنتاج الشهادات الجامعية، مما أعطى مكانا للتحجيم، ولقد نتج عن مشكل تنامي عدد الطلبة وتدفقهم جملة من المشكلات نذكر منها:

[1] ليلى زرقان: إصلاحات التعليم العالي الراهنة ومشكلات الجامعة الجزائرية. مذكرة ماجستير. قسم علم النفس. جامعة سطيف. 2006/2005. ص: 125.

[2] Bouzid Nabil: linterface lènseignement supèrieur. Monde du travail en Algèrie.de quoi sàgit-il. Les cahiers du CREAD. N°: 59-60. 2002. P190.

[3] C.N.R.S.E: Rapport. Gènèral de la Commission National de la Rèforme du Système Educatif. Volume. 1 juin 2001. P369.

- ازدياد الحاجة للتمويل، حيث أن الدولة عليها أن تخصص ميزانية مناسبة للأعداد المتزايدة سنويا من حيث الإيواء والنقل والمقاعد البيداغوجية التجهيزات وكل الهياكل اللازمة.
- عدم توفر الإطارات اللازمة كما ونوعا وسوء اختيار وتوظيف الأساتذة وعمال الإدارة.
- نقص الفعالية وحافز الدافعية للطلبة والأساتذة وتدني قيمة العلم.
- إهمال البحث العلمي والباحثين.
- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل واستثمار أحسن لطاقاتهم، وتحسين تكوينهم.

إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه صعوبة استيعاب هذا التدفق للحائزين على شهادة البكالوريا في حين نجد أن الدول المتقدمة وفي إطار ما يعرف بالتعليم مدى الحياة قد أوجدت الجامعات خاصة والجامعات المفتوحة...إلخ، مع خلق أنظمة جديدة لاستيعاب أعداد كبيرة من المتعلمين، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في التعليم العالي الجزائري هيكلا ومضمونا وربطا بحاجات السوق والمجتمع، وهذا ما تشهده الجامعة الجزائرية اليوم وما تعيشه من إصلاحات جديدة ولكن السؤال المطروح هل هذه الإصلاحات تستجيب لهذا المشكل؟، وهل السياسات الجديدة ستخفف من هذا التدفق؟ بما تحتويه من إجراءات لضمان تكوين نوعي يتوافق والتوسيع الكمي، مع وجود مشكل آخر يرتبط بصعوبات التمويل وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ب- مشكلة صعوبات التمويل:

يعد مشكل التمويل من المشكلات الرئيسية والحالية للجامعة الجزائرية، فرغم الزيادة التي تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم العالي، إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة أعداد الطلبة وارتفاع تكلفة الطالب والتضخم في الأسعار بما لا يسمح بتطوير التعليم وتحديثه، إضافة إلى التحديات المتعلقة بمتطلبات تجويد التعليم العالي وهي أمور مكلفة.

إن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر من أهم النشاطات الحكومية في جميع الدول بدون استثناء وقد ازدادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ورغم هذا يبقى معدل الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة يكاد لا يظهر بالنسبة للقطاعات الأخرى، فالمخصصات المالية من الدخل الوطني للبحث العلمي لا تتعدى 0.28% منها 80% في شكل أجور وعلاوات وهو ما يجعل الجزائر في مستويات بعيدة من المعدل الذي حددته الأمم المتحدة للدول النامية سنة 2004 وهو 0.14%.

إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه مشكل التمويل في ظل تناقص الدعم الحكومي من جهة وزيادة أعداد الطلبة الذي يتطلب هياكل وموارد مالية وبشرية كبيرة من جهة أخرى، والمتفحص لميزانية قطاع التعليم العالي يلاحظ هذا التخلي والإهمال لهذا القطاع الحساس، والجدول التالي يوضح ذلك.

السنة	1994	1996	1998	2000	2001
ميزانية التسيير للدولة	355900000	547000000	771721650	965328164000	1836294176000
ميزانية التعليم العالي	14657762	19559000	24306558	38580667006	43591873000
النسبة %	%04.11	%03.57	%03.15	%03.99	%02.37

جدول رقم 02: يوضح تطور الاعتماد المالي المخصص لميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي.[1]

ما يستخلص من هذا الجدول هو قلة الاهتمام بهذا القطاع، مع تناقص الموارد المالية المخصصة له في ظل تزايد الطلب عليه وأهميته في التنمية، وعليه فمشكل التمويل في السنوات المقبلة يعد تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره، فالإيداعات المالية للبلاد لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد دون إيقاف التدفق نحو التعليم العالي، ويمكن ربط هذا المشكل بعدة عوامل نذكر منها:

- التسيير اللاعقلاني، فالمؤسسات الجامعية يجب أن تحسن تسييرها في استعمال مواردها المادية والبشرية المتوفرة بأكثر فعالية.
- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة على حاجات الدولة من مختلف القطاعات مثل: قطاع الصحة، التربية، حفظ الأمن...إلخ.[2]
- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- مجانية التعليم، وغياب سياسة تعمل على مشاركة الطالب في نفقات التعليم.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية العدد 23-33-89 سنة 1997-1992-1999.

[2] NABIL BOUZID: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, rèf. op. cit.PP 205-206.

- أدى الضعف في أجور الأساتذة الباحثين إلى إحباط نشاطهم البحثي مما اضطرت هذه الكفـــاءات للهجرة بحثا عن بيئة عمل أفضل، مما أثر على نوعية تكوين الطلبة وإنتاج البحث العلمي الذي يشكل مصدرا من مصادر التمويل حاليا وفي كثير من البلدان المتقدمة[1].

لقد أدت السياسة الاقتصادي التي أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل التعليم العالي والبحـــث العلمي لظاهرة كثيرا ما أضعفت التكوين والتحصيل العلمي وهي ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقســـام والمدرجات وسوء أوضاع الطلبة الاجتماعية والأساتذة نتيجة قلة وتواضع المخصصات الماليـــة لهـــذا القطاع.

ج- مشكلة الهياكل القاعدية والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية نتيجة لنقص ضـــبط الهياكل القاعدية والتجهيز، حيث أن مشكل التسيير والاستعمال اللاعقلاني للهياكل القاعدية ونقصها مطروح بقوة، إن هذا المشكل يشكل في كل دخول جامعي ومنذ سنوات مقياس ارتجالي واستعجالي لاسترجاع المحل أو فقدان قطاعات أخرى دون تكيف لها مع وظائفها الجديدة.[2]

فظاهرة الاكتظاظ في الأقسام والمدرجات تشكل السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية رغـــم التوسع في الهياكل القاعدية وزيادة عدد الجامعات والمراكز، حيث تشمل شبكة مؤسسات التعلـــيم العالي حاليا على 34 جامعة و13 مركزا و13 مدرسة ومعهد و4 مدارس عليا متعددة الاختصاصات أي بمجموع 64 مؤسسة جامعية.[3] وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الزيادة في الهياكل ترجع في جـــزء منها إلى التحويلات في الهياكل من قطاعات الاقتصاد الوطني إلى التعليم العالي، في الوقـــت الـــذي يتضاعف فيه عدد الطلبة من سنة لأخرى، فهذه الزيادة المتجهة للجامعة الجزائرية مقارنـــة بالهياكـــل الموجودة التي لا تفي بحاجات الطلب والتي ترجع في الأساس إلى السياسات غير المسؤولة، وانعـــدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة والمستقبلية لمقابلة هذه الاحتياجات، وإذا أخذنا المركـــز الجـــامعي بالوادي كمثال نجد أنه في السنة الجامعية 2008/2007 تخرج منه 1351 طالب[4] بينما وصل عدد المسجلين الجدد للموسم 2009/2008 إلى 3707 طالبا أي بحوالي ثلاثة أضـــعاف، في حـــين أن

[1] NABIL BOUZID: linterface lènseignement supèrieur. Monde du travail en Algèrie. rèf. op. cit. PP187-189.
[2] C.N.R.S.E: rèf. op. cit. P47.
[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz
[4] المركز الجامعي بالوادي: مكتب الإحصاء. 2009.

الهياكل المُستقبلة وخاصة المقاعد البيداغوجية بقيت نفسها، وهذا ما هو إلا مثال على ما يحـــدث في باقي المؤسسات الجامعية الأخرى.

إضافة إلى هذا نجد نقصا فادحا فيما يخص المراجع والوسائل التعليمية الحديثة التي تعتــبر بمثابـــة الوسائل الرئيسية لاكتساب المعارف وتحسين المستوى وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، لكننا اليوم نجد الطالب والأستاذ والباحث يشكون من قلة المراجع وقدمها، ونقص الوسائل الحديثة والتجهيزات العصرية المواكبة للتكوين، وخاصة الكتاب الذي هو أكثـــر الوســـائل اســـتعمالا وأداة للبحـــث والاستقصاء، فهو غير متوفر بالقدر المطلوب، حيث لا يتم تزويد المكتبات بصفة منتظمة بالمؤلفـــات الحديثة ولاسيما المكتبات المتخصصة، مما يجعل الأساتذة والطلبة بعيدين عن الناتج العلميـــة الحديثـــة والبحث الدولي، إضافة إلى تدني نوعية الخدمات الجامعية من حيث الإيواء والنقل والـــتي لا تســـمح للطالب بمواصلة مشواره الدراسي في أحسن الظروف.[1]

كل هذا كان له الأثر الكبير على المستوى التعليمي والبحث العلمي، حيث أصبح انخفاض وتدني نوعية التكوين السمة الملازمة للجامعة الجزائرية.

د– مشكلة التأطـــــــير:

إن ما يميز العالم اليوم هي التطورات العلمية السريعة والابتكارات التي يعجز الإنسان أحيانا عن ملاحقتها، وبالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثم لا بد من ملاحقة هذا العصر، وإعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطويره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد مـــن الكفاءات والمؤهلات ليكون باحثا وأستاذا في الوقت ذاته،[2] فهو القادر على تجسيد الأهداف التربوية في سلوكيات الطالب واتجاهاته وكفاءاته من خلال العملية التعليمية، وعلى إنجاز البحوث في مختلف مجالات التنمية، ولكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنه يتجلى النقص الكبير للتأطير، وهو من المشكلات الرئيسية الناجمة عن اخـــتلال التخطيط بين الأعداد الهائلة للطلبة والهياكل وعدد الأساتذة، خاصة في المراتب العليا بغض النظر عن التوزيع غير العادل لها، فإن عدد الطلبة لكل أستاذ في تزايد مستمر أي دون المعايير العالميـــة حيـــث وصل إلى 23.4 طالبا لكل أستاذ سنة 2000/1999 أي أصبح يعادل مرتين المعدل العالمي الذي هو

[1] محمد بوعشة: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي. دار الجيل.ط:1. بيروت. لبنان.2000. ص ص: 60-67.

[2] أحمد حسين اللقاني: دراسات في التعليم الجامعي. عالم الكتب. القاهرة.1993. ص: 05.

في حدود 12.5 طالب لكل أستاذ، أما إذا نظرنا لعدد الطلبة بالنسبة لكل أستاذ تعليم عالي أو أستاذ محاضر فهو مرتفع جدا، أي حوالي 429 طالبا لكل أستاذ تعليم عالي للسنة الجامعية 2000/1999،[1] إذ نجد مثلا المركز الجامعي بالوادي لا يوجد به إلا خمس أساتذة للتعليم العالي مقابل 11435 طالب أي ما يعادل 2287 طالب لكل أستاذ تعليم عالي بينما المعدل العالمي 253 طالب لكل أســـتاذ، في حين لا نجد رتبة أستاذ للتعليم العالي في بعض المراكز الجامعية.

إن مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعــــد التكـــوين، والذي يُظهر تحدٍ مخيف يفرض جهودا خاصة لتنمية الدراسات العليا، ففي السنوات الأخيرة عـــرف التأطير في التعليم العالي انخفاضا كبيرا كما وكيفا، ضِف إلى ذلك التوزيع غير العادل للكفاءات كما أسلفنا، الأمر الذي جعل العديد من الجامعات تفتقر لها.

إن الأستاذ هو عماد التعليم العالي والبحث العلمي وأساسه، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداده و لم يرفع من مستواه المادي والمعنوي، و لم تقدم له الحوافز الضرورية للقيام بمهمته، مما أعاق العمليـــة التعليمية ونشاط البحث للوصول للمستوى المطلوب في الجزائر، فقد أدى الـــنقص في التـــأطير إلى سياسات توظيف غير واضحة ساهمت في تدني مستوى التعليم، حيث أنها حددت شهادة الماجســـتير كحد أدنى، لكن الواقع يكشف عن أصناف أخرى تُدَرِس مما أثر سلبا على نوعية التكوين.

4- التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية:

تعرف الجزائر حاليا عدة تغيرات وتحولات جوهرية على كل المستويات فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت نتيجة حتمية للإصلاحات البنيوية المطبقة، والتي وضعت ميكانيزمات اقتصاد السوق لم تستثني نظام التعليم العالي.

فالجامعة الجزائرية اليوم مدعوة إلى التكيف مع الاقتصاد السوق ومع التحولات المختلفة والتغيرات التي تجري في المجتمع، هذه الأخيرة التي مست مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية...، إضافة إلى ذلك فهي اليوم مجبرة على التكيف مع المتطلبات الجديدة للتقدم السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية الحاصلة على المستوى الدولي، لذلك توجب عليها أن تقوم بمراجعة جوهرية لنظام

---

[1] السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم: بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية. الملتقى الدولي الأول المعنون بـــ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005- 2006. ص ص: 278-277.

التكوين، وإعادة النظر في الأهداف والعمل المؤسساتي ككل. ولتحقيق ذلك تبنت الجامعة الجزائرية مجموعة من التوجهات والتي من أهمها:

أ- التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية لاقتصاد السوق على التعليم العالي:

إن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق حتم على الجامعة كإحدى مؤسسات المجتمع أن تخضع هي الأخرى لمنطق هذا الاقتصاد الحر، ويتجلى هذا الخضوع من خلال إدخال العديد من المصطلحات الاقتصادية الليبرالية وتطبيق بعض المفاهيم والقواعد الاقتصادية في المنظومة التربوية لاسيما التعليم العالي، إذ نجد من أهم التأثيرات الاقتصادية على التعليم العالي ما يلي:

- **النجاعة والنوعية**: حيث تركز الإصلاحات الجارية على التعليم العالي في الجزائر على نمط الجامعة الذي يجب بناؤه في سياق اقتصاد السوق، مع التركيز على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد (النجاعة)[1]، وكذا التركيز على التوجهات العالمية للتعليم العالي في سياق العولمة والمقاييس الدولية (النوعية)، بحيث أصبحت اليوم النوعية في التكوين من بين أهم الأهداف التي تسعى الجامعة الجزائرية لتحقيقها.

- **تتجير وتسليع التعليم العالي**: تجري الجزائر مفاوضات متقدمة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وقبل التوقيع الرسمي على اتفاق الانضمام، تفرض هذه المنظمة إصلاحات لابد أن تجريها الدولة، وما يهمنا في هذا البحث هي الجوانب التي أقرّتها المنظمة "كتتجير وتسليع الخدمات" ومنها الخدمات التربوية بشكل عام[2]، وعليه وضمن هذا الاتجاه الدولي فقد سعت الجزائر في هذا الإطار التوجه إلى إيجاد صيغ جديدة للتعليم ذو الطابع الخاص، فأقرت المدارس الخاصة للتعليم في الأطوار الأولى، أما التعليم العالي فقد أوجدت معاهد حكومية للتعليم بالمقابل مثل المعهد الوطني للتسيير والتخطيط (ISGP)، حيث يقوم المتعلمون بدفع تكاليف الدراسة، فهذه الأنماط التعليمية تعتبر شكلا من أشكال خوصصة التعليم العالي.

---

[1] NABIL Bouzid: qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement supérieur, série d'émission du laboratoire de gestion et du développement des ressources humaines, n°2, 2005, p47.

[2] نبيل بوزيد: أهمية تحضير الطلبة إلى الحياة المهنية في ضوء مشاكل التعليم العالي وعلاقته بعالم الشغل المتغير، ندوة قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية بجامعة البحرين، 2001، ص: 7.

إن خوصصة التعليم العالي من شانها أن تساهم وتنوع من مصادر تمويل التعليم العالي، كما سعت الجامعة الجزائرية في هذا التوجه إلى خوصصة البحث العلمي وهذا من خلال ربط علاقات وخلق تعاون بين مخابر البحث الجامعية وبعض مؤسسات المجتمع.[1]

- **تمويل التعليم العالي**: إن الإمكانيات المالية للبلاد لا تسمح بتغطية الطلبات الاجتماعية المتزايدة باستمرار للتكوين العالي، وبالتالي فإن التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية في هذا المجال تسير في بداياتها حيث يتطلب الأمر أولا الاستعمال العقلاني لموارد القطاع ثم تنويع مصادر التمويل وهذا عن طريق:

- مراجعة البنية العامة للتعليم العالي التي من شانها أن تساهم في الاقتصاد.
- تعديل مسار التكوين وتوزيع التوقيت البيداغوجي.
- التحديد الأحسن لمقاييس المساعدة للطالب.[2]

لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن الإمكانيات المالية للبلاد لم تغطي الطلبات الاجتماعية المتزايدة للتكوين العالي، إذ من بين المشاكل التي تساهم في صعوبة التمويل نذكر ما يلي:

- منافسة الحاجيات الأخرى للدولة كالتربية الأساسية، البنى التحتية العمومية، الصحة، مكافحة الفقر...الخ.[3]
- نقص في انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي الوطني والدولي بهدف تنويع مصادر التمويل.
- مجانية التعليم الجامعي في غياب سياسة ترتكز على مساهمة الطلبة في دفع تكاليف التعليم.
- مشكلة **التحجيم**: الذي يعتبر حسب العديد من المصادر كأحد اكبر المشاكل التي تساهم في صعوبة تمويل التعليم العالي لا على الصعيد الوطني فقط، بل على الصعيد الدولي أيضا.

- **التعاون والشراكات مع المنظمات العلمية العالمية والجامعية**: تجسد هذا التعاون من خلال مرافقة ومصاحبة الدول الأوروبية في الإصلاحات التي يقوم بها القائمون على إصلاح التعليم العالي في الجزائر، كما مكن هذا التعاون الفرانكو-جزائري من إعادة تصميم وتنظيم هيكلة الدراسة بالمؤسسات الجامعية الجزائرية (تطبيق نظام LMD)، وتهيئة البرامج من خلال إضفاء الطابع التمهيني

[1] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. مديرية التعليم والتكوين، إعادة تنظيم التعليم العالي. 2001. ص: 06.

[2] نفس المرجع. ص: 05.

[3] NABIL Bouzid: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, réf .Op. cit. p189.

على المسارات الدراسية وخلق شعب تكوينية جديدة ذات علاقة وطيدة بالمناخ الاجتماعي – الاقتصادي.[1]

إضافة إلى ذلك وفي مجال البحث العلمي فقد تم عقد اتفاقيات للتعاون مثل: مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي، الوكالة الجامعية الفرانكفونية ...الخ.

ب– التوجه نحو تنويع ملامح التكوين:

قبل الحديث عن هذا التوجه هناك توجها آخر لابد من التطرق إليه وهو الرغبة في رفع نسبة التعليم العالي بين أفراد المجتمع الجزائري في إطار التعليم العالي للجميع، حيث تطمح الوزارة الوصية على القطاع إلى بلوغ مليون والنصف المليون طالب في حدود عام 2010.[2]

لتحقيق هذا الهدف (تنويع ملامح التكوين) تم اعتماد نظام الهيكلة الجديدة للتعليم العالي **نظام LMD** (**ليسانس** ، **الماستر** ، **الدكتوراه**) وفق المنشور الوزاري رقم 08 المؤرخ في 21 الربيع الأول 1425 و الموافق لــ:11ماي 2004 م .

و يتضمن هيكلة التعليم العالي ثلاثة أطوار تعليمية:

- الطور الأول : مدته 03 سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الليسانس.

ويسمح هذا الطور القصير للخريج بالاندماج المهني، أو متابعة التكوين أي الانتقال إلى طور الماستر.

- الطور الثاني: مدته خمس سنوات يتوج بشهادة الماستر.

يسمح هذا التكوين بمتابعة التكوين الأساسي أي متابعة التكوين إلى الدكتوراه أو التوجه نحو النشاط المهني.

- الطور الثالث: مدته ثماني سنوات بعد شهادة البكالوريا يتوج بشهادة الدكتوراه.

ويهدف إلى تعميق المعارف في الاختصاص، وتكوين عن طريق البحث.

كما جاء هذا النظام (LMD) لتحقيق هدف حفظ ديمقراطية التعليم العالي، كما يسعى إلى تحقيق وضمان تكوين نوعي يستجيب إلى المقاييس الدولية ويسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق تكوين مدى الحياة، لتمكين خريجي التعليم العالي من التكيف مع التطورات المستمرة للحرف وتطوير الآليات التي تعين على التكوين الذاتي.[3]

---

[1] http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php. Le 15/01/2009.
[2] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p08
[3] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. جانفي 2004. ص: 07.

تلك هي أهم مرامي هذا النظام الذي من شانه إرساء قواعد ترقية "بيداغوجية النجاح" وتقليص الإخفاق الجامعي والتسرب وستمكن تبعا لذلك من رفع مستوى الأداء لمنظومة التعليم العالي.

- **التكوين عن بعد والتعليم مدى الحياة:** إذ يعد هذا النوع من التكوينات عنصرا حيويا في الجامعة الجزائرية من أجل توفير الشروط الملائمة لحل ولو جزئيا للأزمة الحادة التي تمر بها الجامعة منذ سنوات، كما يمكن أن تساهم التطورات التكنولوجية الجديدة في تحسين نوعية التكوين بجعل الكفاءات الجامعية أكثر مردودية لاسيما في الميادين التي تعرف فيها عجزا خطيرا وكذلك جعل ديمقراطية الالتحاق بالجامعة كبيرة[1]، وأيضا بالاستعمال الأفضل لمصادر التوثيق والأعمال العلمية والوطنية والدولية، ولهذا الغرض أنشأت اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي وفقا للقرار وزاري رقم 77 المؤرخ في 01 جويلية 2004.[2]
- **التوجه نحو التمهين في التكوين:** وهذا من خلال القضاء على التخصصات الأكاديمية البحتة والموروثة عن الحقبة الاستعمارية والتي لا تستجيب للأهداف النموذجية للتنمية الاقتصادية المعلن عنها.

يبرز التوجه نحو التمهين في التكوين من خلال إنشاء واستحداث شهادات مهنية خاصة مثل نظام LMD (ليسانس مهني، ماستر مهني.)، كما يظهر كذلك في التوجه نحو أنواع التكوين التي تضمن وتتكيف مع سوق العمل والمهن المتغيرة باستمرار، إضافة إلى تكييف البرامج التكوينية مع حركة التمهين السائدة في مختلف الأنظمة التعليمية العالمية.

ج- التوجه نحو تغيير البنى الكبرى للتعليم العالي:

تتمثل هذه الخطوة في عملية توحيد مسارات التكوين من خلال تنظيم هرم الشهادات ونظام أكثر فأكثر انتقائية عند التدرج لنيل أعلى الشهادات التي تستدعي الدراسة فيها كما هو معروف جملة من المتطلبات فيما يخص التأطير والوسائل المادية والدعم البيداغوجي.[3]

كما قد مس هذا التوجه أيضا البنى العامة للتعليم العالي، حيث يسود الآن انتقاد آخر بضرورة إنشاء مدارس كبرى وتحديث الموجودة منها، ووضعها تحت الوصاية المزدوجة (التعليم العالي والقطاع

---

[1] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: مديرية التعليم والتكوين. المرجع السابق. ص: 34.

[2] قرار يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي: www.mesrs.dz.

[3] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: مديرية التعليم والتكوين. المرجع السابق. ص: 12.

المعني المباشر بالاختصاص)، كما تختص هذه المدارس بالتكفل بأفضل الطاقات على المستوى المحلي، خاصة النجباء في شهادة البكالوريا.

د- توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي:

قبل التطرق إلى توجهات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية لابد من الإشارة إلى ما يلي:

يُعرف البحث العلمي على أنه: " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص أو عدة، وهذا الأخير يسمى باحث من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث وهذا بإتباع طريقة علمية تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة والتي تسمى نتائج البحث".[1]

وللبحث العلمي شروط عديدة منها:

- توفير العلماء والمجرّبين الذين مارسوا البحث العلمي واعتمدوا عليه.
- توفير المخابر والأجهزة الحديثة واللازمة.
- توافر مراجع البحث والمجلات العلمية والمنشورات والمكتبات.
- توفير المناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإبداع والإنتاج.
- عقد المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية.
- وضع خطط تكميلية للبحوث والدراسات العلمية التي تجريها الجامعة في خدمة قضايا المجتمع، فلا يخفي على أحد أن تنوع مواضيع البحث تشكل إثراء لمختلف فضاءات وقضايا المجتمع.

وفي الجزائر تعهد مسؤولية البحث العلمي إلى الجامعات وهذا بسببين رئيسيين[2]:

- أن الجامعة لديها الموارد البشرية والفكرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث العلمية أكثر من غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى.
- أن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة منضبطة، والتي يمكنها أن تقدم خدمات استشارية تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة.

وقد تم وضع مرسوم 115/ 77 المؤرخ في 1977/08/06 المتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة البحث، حيث تفرض مهمة البحث على الأستاذ بصفة إلزامية، مما اثر سلبا على نتائج

[1] عبد الفتاح خضر: أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، معهد الإدارة العامة، ط 1. السعودية، 1981. ص: 11.

[2] صلاح عباس: العولمة وآثارها في بطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث. مؤسسة شباب الجامعة. مصر. 2004. ص: 213.

البحوث، ثم جاء قانون 1986/03/18 ليحل مشكلة الأستاذ الباحث ويقر بإنشاء محافظة سامية للبحث العلمي، وتحدد المادة الخامسة منه أن الباحثين المكلفين بمتابعة وانجاز أعمال البحث في المجال العلمي والتقني محدد، قصد إيجاد حلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة لتلبية الحاجيات الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.[1]

إلا أن هناك مشكلات كثيرة واجهت هذا الأخير ونذكر منها ما يلي:

- عدم الاهتمام بالمشاكل المطروحة من طرف فئة الباحثين، وعدم استثمارها في إطار إستراتيجية التقدم التكنولوجي.
- غياب التنسيق بين الباحثين وبالتالي عدم فهم الباحث لدوره في نظام عديم التجانس والوضوح، هذا ما يدفعه للشعور بالإحباط ونقص الدافعية، ما جعل معظم الأدمغة تهاجر للبحث عن الاستقرار واستغلال مواهبها في أماكن أخرى أكثر حظا.
- قلة الوسائل ومعدات البحث ومحدودية الأموال المخصصة لهذا الأخير التي تتمثل في توافر المخابر العلمية، المعدات والأجهزة، المراجع...الخ.[2]
- استمرار وتغلب الأساليب البيروقراطية واستمرار أساليب التكوين غير الملائمة لحقائق الثورة العلمية والتكنولوجية.
- كذلك تدافق الأعداد المتزايدة من الطلبة يصعب التوفيق بين مهام البحث العلمي ومهام التدريس.

وانطلاقا مما سبق فإن الجامعة الجزائرية قد غيرت من توجهاتها نحو البحث العلمي وكما اقترحت C.N.R.S.E[3](2001) مجموعة من الاقتراحات وهذا من أجل التقليل من المشاكل السابقة الذكر وكذلك تثمين البحث العلمي وهذا عن طريق:

* أن يكون البحث العلمي مرتبطا بمناهج التكوين، ومضامين البرامج والدروس يجب أن تكون حديثة، وأن تكون على اطلاع مستمر بالمعارف الجديدة من أجل مواكبة النتائج الحديثة للبحث العلمي.[4]
* تمتين العلاقة بين الأستاذ والبحث.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم 12 المؤرخ في 19 مارس 1986 .

[2] صلاح عباس: المرجع السابق. ص: 214.

[3] C.N.R.S.E : rèf. op. cit.

[4] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مديرية التعليم والتكوين. المرجع السابق. ص: 34.

* تنويع التكوين من أجل تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

* اندماج أفضل للطلبة المتخرجين من مرحلة التدرج وما بعد التدرج وهذا لمزيد من التنسيق بين التعليم والبحث العلمي.

* خلق شروط الملائمة ودعم قاعدة البحث والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة من المسجلين في الدكتوراه وكذا الأساتذة الباحثين في جامعاتنا الجزائرية.

* دعم مشاريع البحث مع الشركاء الأجانب وهذا من خلال خلق شبكات بين وحدات البحث الوطنية ونظيراتها الأجنبية.

خـــاتــــمة:

اليوم وقد تغيرت الظروف عما كانت عليه سابقا، لم تعد الجامعة تقدم ما كانت تقدمه بالأمس، فهي تواجه حاليا تحديات داخلية وأخرى خارجية.

فالتحديات الداخلية فتتمثل من حيث وجوب تلاؤم برامج التعليم الأكاديمية مع احتياجات المجتمع الذي ينتمي إليه حتى يكتسب هويته وانتمائه، فهو مطالب بتغيير وتطوير دوره الوظيفي في خدمة المجتمع، فقد أصبح المستوى الجامعي مطلبا حيويا للمثقف المتفاعل مع متغيرات مجتمعه، مما يستوجب تهديم الحوافز بين وحدة المعرفة على تنوع التخصصات، حاملة الأساسيات النظرية والعلمية وتقديمها بأساليب تعليمية حديثة بحيث لا تقتصر على المحاضرات فقط التي تنقل المعلومات الجاهزة، في حين أنه ظهرت اليوم أساليب جديدة، كحلقات المناقشة وفرق البحث الموجه وورشات العمل والاختبارات المعملية، كما تنوعت أساليب التقويم التي تستهدف أساليب العلاج والتطوير والتوجيه والإرشاد، وسقطت ثقافة المذاكرة وامتحاناتها التقليدية التي لم تكن تقيس سوى الحفظ والاستظهار.

أما عن التحديات الخارجية فهي تتمثل من حيث الاتجاهات العالمية الجديدة المفروضة في هذا المجال حتى تواكب الجامعة التطور العلمي والتكنولوجي.

وفي الأخير إن الجامعة لا يمكن لها أن تأخذ معناها الحقيقي إلا إذا عكست الواقع الذي يعرفه المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي المرآة العاكسة لجوانبه، والمخبر الكفيل بتحليل ممارساته وحل تناقضاته المختلفة.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الفصل الخامس: الجانب المنهجي

1- المنهج المستخدم.

2- الدراسة الاستطلاعية.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية.

4- الدراسة الأساسية.

أ- حدود الدراسة.

ب- أداة جمع البيانات.

ج- وصف العينة.

د- الخصائص السيكومترية للأداة.

د-1- الثبات.

د-2- الصدق.

5- الأسلوب الإحصائي المستخدم.

1- المنهج المستخدم:

لا يمكن اعتبار البحوث علمية وموضوعية إذا لم تعتمد على منهج معين في الدراسة والتحليل، فالمنهج الذي يعتمد عليه الباحث من أساسيات البحث العلمي فهو الذي يوجهه ويقوده في مختلف مراحل بحثه، فطبيعة البحث هي التي تحدد نوع المنهج والأدوات التي يجب استخدامها.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد فيما بين الوقائع والحقائق.

كما يهتم أيضا بتحديد الممارسات الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، ولكنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات.

ويعرف كل من عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات المنهج الوصفي على أنه "طريقة لوصف الظاهرة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة"[1].

وبالنظر إلى طبيعة بحثنا الذي يتناول موضوع دور الجامعة في نشر نظام LMD بين الطلبة، فإنه بات جليا أن المنهج الوصفي هو الأصلح لهذا البحث لأنه المنهج الذي يساعدنا على جمع معلومات كافية ودقيقة عن هذا الموضوع والحصول على نتائج علمية سيتم معالجتها بطريقة موضوعية ومنظمة.

2- الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية الخطوة الأولى في البحوث التربوية الوصفية لما لها من أهمية لأنها تساعد الباحث في الإحاطة والإلمام بالمشكلة المراد دراستها من كل الجوانب، وصياغة الفروض الممكنة.[2]

وقد قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية بهدف التعرف على الميدان الذي سيتم في إجراء الدراسة وهو المركز الجامعي بالوادي، باعتباره أحد المؤسسات الجامعية التي أدخلت نظام LMD في تعليمها الجامعي.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1995. ص: 130.

[2] محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه. دار علا الكتاب. ط1. القاهرة. 1996. ص: 53.

إن من أهداف الدراسة الاستطلاعية أيضا هو التعرف على أفراد العينة حتى يمكن تحديدها من جهة، ومن جهة أخرى إجراء استطلاع أولي من خلال سؤال الدراسة الاستطلاعية الذي يتعلق بموضوع بحثنا وذلك بغية تحديد المحاور الأساسية للاستمارة ومن ثمّ وضع فروض البحث التي من خلالها سنجيب على التساؤلات المطروحة في إشكالية بحثنا.

- **إجراء الدراسة الاستطلاعية:**

قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة تم اختيارها بطريقة مقصودة ومعيار ذلك هو أن يكون جميع أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية من الذين يتابعون الدراسة بنظام LMD بغض النظر عن الجنس أو العمر، أما فيما يخص اختيار التخصص فكان بطريقة عشوائية حيث وقع اختيارنا على تخصص العلوم الاجتماعية.

والجدول التالي يبين وصف عينة الدراسة الاستطلاعية:

المؤسسة الجامعية	التخصص	ذكور	إناث	المجموع
المركز الجامعي بالوادي	علوم اجتماعية	7	8	15

جدول رقم 03: يوضح عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية

أما فيما يخص عن الأداة التي استعملناها لجمع البيانات في الدراسة الاستطلاعية فقد استخدمنا الاستمارة بحيث كانت تحتوي على سؤال واحد مفتوح وهو:

- حسب رأيك كيف يمكن للجامعة أن تحضر الطلبة للالتحاق بنظامLMD ؟

أما عن المجال الزمني الذي تمت فيه الدراسة الاستطلاعية فقد كانت خلال شهر مارس للموسم الجامعي 2009/2008 على عينة تتكون من 15 طالب.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية:

بعد قيامنا بتحليل المحتوى لإجابات الطلبة حول سؤال الاستمارة استطعنا أن نتوصل إلى النتائج التالية:

- أن هناك من الطلبة مازال لديهم غموض حول نظام LMD بالرغم من تطبيقه بالمركز الجامعي منذ سنوات.
- هناك بعض الطلبة يجدون صعوبة في متابعة برامج التكوين ضمن هذا النظام.

- بعض الطلبة يرى غياب دور خلايا نظام LMD بالرغم من وجودها.
- هناك بعض الطلبة لديهم مخاوف حول مسايرة نظام LMD ومستقبله.

انطلاقا من هذه النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الاستطلاعية ومن خلال موضوع بحثنا حول دور الجامعة مع طلبة نظام LMD، تم تحديد محاور الاستمارة وعدد عبارات كل محور، والجدول التالي يوضح ذلك.

عنوان المحور	عدد العبارات	ترتيب العبارات
محور الإعلام	10	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10.
محور التكوين والبيداغوجية	10	11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20.
محور التشجيع والتحفيز	10	21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30.
المجموع	30	30

جدول رقم 04: يبين نتائج الدراسة الاستطلاعية

بالإضافة إلى ما أفادتنا به الدراسة الاستطلاعية في إخراج الاستبيان بالصورة النهائية للتطبيق فيما بعد على العينة الفعلية للدراسة النهائية، فقد أفادتنا أيضا من خلال تأكيدها بأن الاستمارة تصلح كأداة يعتمد عليها في هذه الدراسة لجمع البيانات بكل مصداقية وموضوعية، كما استطاع الباحث من خلالها أخذ فكرة عن طبيعة الإجابات وكيف تكون، وبالتالي أخذ فكرة أولية عن مدى تحقق فرضيات الدراسة.

كما أفادت الدراسة الاستطلاعية بزيادة اهتمام الباحث بموضوع الدراسة إذ وجد بأنها مشكلة فعلية يتداولها المجتمع الطلابي (أين دور الجامعة تجاه طلبة نظام LMD؟)، يجب التطرق إليها.

4- الدراسة الأساسية:

أ- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية:

تمت الدراسة بقسم العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي بالوادي.

2- الحدود الزمنية:

استغرق توزيع الاستبيانات واستعادتها وتفريغ محتوياتها مدة حوالي شهرين تقريبا (جوان ـــ جويلية)، خاصة وأن عينة الدراسة شملت شريحة الطلبة.

ب- أداة جمع البيانات:

تعتبر مرحلة جمع البيانات من أهم المراحل التي يقوم بها الطالب كباحث، حيث ينزل إلى الميدان، ويكون على اتصال مباشر بمجال الدراسة لجمع البيانات، ويقوم الباحث بتحديد أداة البحث وخطوات يتبعها في جمع البيانات، تتفق مع منهج وموضوع الدراسة.

وقد تم استخدام الاستمارة كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة لبحثنا، باعتبارها الأداة الأكثر شيوعا واستعمالا في البحوث الوصفية نظرا لقلة تكلفتها من جهة وسهولة استخدامها ومعالجة البيانات التي نتحصل عليها من خلالها من جهة أخرى، ونظرا أيضا إلى طبيعة الموضوع الذي يتطلب الاتصال المباشر مع المعنيين بالأمر لجمع المعلومات وهذا عن طريق الاستمارة المعدة لهذا الغرض، من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن أن تعطينا دلائل حقيقية عن الظاهرة المراد دراستها.

وتعرف الاستمارة على أنها "مجموعة من الأسئلة المرتبة التي توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول الموضوع أو المشكلة المراد دراستها."[1]

وقد تم بناء الاستمارة بناءا على نتائج الدراسة الاستطلاعية وملاحظات الأساتذة المحكمين، بحيث تضمت هذه الاستمارة 30 بندا مقسمة على ثلاث محاور تدور حول موضوع الدراسة، وتكون الإجابة عليها من خلال ثلاث بدائل (نعم، لا، أحيانا).

ج- وصف العينة:

إن أول ما يجب على الباحث فعله هو اختيار عينة يدرسها، ومن ثم يقرر إن كان سيلجأ إلى الملاحظة أو المقابلة أو الاستمارة...الخ. للتحقق من فروضه، والعينة هي فئة تمثل مجتمع البحث أو جمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي سيدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكوِنون موضوع مشكلة البحث.

ولتحديد العينة النهائية لدراستنا قمنا بالاتصال برئيس قسم العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي بالوادي ـــ باعتبار أن طلبة هذا القسم هم الذين سيكونون عينة للدراسة ـــ وذلك لمعرفة وضبط

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: المرجع السابق. ص:56.

عدد الطلبة الذين يتابعون الدراسة وفق نظام LMD، وما تجدر الإشارة إليه أن كل أفراد عينة دراستنا هم طلبة السنة أولى في نظام LMD، حيث كان اختيار هذه العينة بطريقة مقصودة، لأن كل أفرادها يشتركون في صفة وهي أنهم يتابعون الدراسة ضمن نظام LMD لأول مرة عند التحاقهم بالجامعة، وتُعرف العينة المقصودة على أنها "العينة التي يتم انتقاء واختيار أفرادها بنحو مقصود من طرف الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم"[1]، أما فيما يخص اختيار تخصص العلوم الاجتماعية فقد تم نظرا للسهولة التي وجدها الباحث في الميادين المتوفرة في المركز الجامعي بالوادي والتي هي التعامل مع أفراد العينة.

طبقت الاستمارة على كل أفراد العينة والبالغ عددهم 88، أما عن كيفية تمرير الاستمارة، فبعد إعلام إدارة قسم العلوم الاجتماعية بحيث شرحنا لهم أهمية وأهداف هذه الدراسة ومن ثم الاتفاق على تاريخ لتمرير الاستمارة.

عند وصول التاريخ المتفق عليه وكان جميع الطلبة بالمدرج حيث قمنا بقراءة الاستمارة عليهم وشرح طريقة الإجابة على البنود، ثم اتفقنا معهم على موعد يكون بعد يومين لجمع الاستمارات، وهذا من أجل إعطاء الطلبة الوقت الكافي للإجابة عليها، وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها 78 استمارة والباقي لم تعاد لنا، إضافة إلى عدد الطلبة الذين تغيبوا في اليوم الذي تم فيه تمرير الاستمارة.

المؤسسة الجامعية	التخصص	العدد الكلي للطلبة	عدد الطلبة المجيبين على الاستمارة
المركز الجامعي بالوادي	علوم اجتماعية	88	78

جدول رقم 05: يوضح عدد أفراد العينة النهائية

د- الخصائص السيكومترية للأداة:

د-1- الثبات:

يعني الثبات مدى الدقة والاستقرار والاتساق في نتائج الأداة لو طبقت مرتين أو أكثر على نفس الخاصية في مناسبات مختلفة، والثبات في القياس النفسي هو"ضمان الحصول على نفس النتائج (تقريبا)

[1] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.1999. ص: 169.

إذا أعيد تطبيق الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة على الاختبار"[1].

وللتأكد من ثبات الاستمارة في بحثنا هذا اعتمدنا على طريقة التجزئة النصفية من خلال تجزئة بنود الاستمارة إلى نصفين بنود زوجية وبنود فردية، ومن ثمَّ حساب معامل الارتباط بيرسون والذي معادلته كما يلي:

$$r = \frac{n\sum(x.y) - (\sum x).(\sum y)}{\sqrt{[n\sum x^2 - (\sum x)^2]\,[n\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

r : معامل ارتباط بيرسون

n: عدد أفراد العينة

x: درجات النصف الزوجي

y: درجات النصف الفردي

$$\sum(x.y) = 23756$$

$$\sum x = 1297$$

$$\sum y = 1385$$

$$\sum x^2 = 23016$$

$$\sum y^2 = 25377$$

وبالتعويض العددي في المعادلة السابقة نجد أن $r = 0.68$

إن معامل الثبات الذي تم الحصول عليه هو معامل ثبات نصف الاستمارة فقط وليس الاستمارة كلها.

ولحساب معامل الثبات لكل الاستمارة نطبق معادلة سيبرمان ـــ براون والتي صيغتها كما يلي:

$$r_{a.a} = \frac{n.r}{1+r}$$

$r_{a.a}$: معامل الثبات بعد التصحيح

n: عدد الأجزاء

r : معامل ارتباط بيرسون

[1] بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته. منشورات الحبر. ط2. الجزائر. 2007. ص: 167.

وبالتعويض العددي في المعادلة نجد:

$$r_{a.a}=\frac{2\times0.68}{1+0.68}=0.80$$ (معامل الثبات موجب وقوي)

بما أن معامل الثبات **$r_{a.a}$=0.80** فهو معامل موجب وقوي، وهو ما يؤكد ثبات الاستمارة.

د-2- صدق الاستمارة:

نقول عن أي اختبار أنه صادق إذا كان يقيس فعلا ما وضع لقياسه، أي أن تكون بنود الاختبار على علاقة وثيقة بالخاصية التي تقيسها.

وللتحقق من صدق استمارة بحثنا اعتمدنا على نوعين من الصدق وهما الصدق الذاتي (الصدق الداخلي) وصدق المحكمين (صدق المحتوى).

أ- الصدق الذاتي (الداخلي):

نحصل على الصدق الذاتي من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ومنه فإن الصدق الذاتي يساوي $\sqrt{0.80}=0.89$

ب- صدق المحكمين (صدق المحتوى):

يُقدّر صدق المحتوى بإجراء مراجعة منظمة لمجموع البنود التي يتضمنها الاختبار من قبل الخبراء لتقدير مدى تمثيلها للخاصية التي أُعِد الاختبار لقياسها، وبما أن أي خاصية تتحدد من خلال تعريفها، فإن صدق المحتوى يصبح دالة لتعريف الخاصية موضوع القياس، والطريقة الشائعة لتقدير صدق المحتوى هي استشارة مجموعة من الخبراء المحكمين الذين هم من ذوي الخبرة والكفاءة.

وللتحقق من صدق المحتوى لاستمارة بحثنا قمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق رقم: 02)، وقد اجتمعت ملاحظاتهم فيما يلي:

- تبسيط بعض العبارات المركبة.
- إضافة الاختيار "أحيانا" في الإجابة على البنود، وهذا من أجل إعطاء أكثر حرية لإجابات الطلبة.
- تعديل صياغة بعض البنود وبأكثر دقة.
- إضافة بعض العبارات وحذف البعض الآخر.
- الإدماج في صياغة البنود بين الجمل التقريرية والجمل الاستفهامية.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأساتذة المحكمين في تحديد الصورة النهائية للاستمارة.

من خلال التطرق لصدق الذاتي (الصدق الداخلي) وصدق المحتوى (صدق المحكمين) للاستبيان نكون قد تحققنا من صدقه، ومن هنا يصبح الاستبيان جاهز للتطبيق في دراسة الأساسية.

5- الأسلوب الإحصائي:

اعتمدنا في دراستنا أثناء التعامل مع بياناتها على أسلوب إحصائي بسيط يتمثل في تبويب البيانات في جداول إحصائية سهلة في شكلها ومحتواها، حيث تشتمل على التكرارات والنسب المئوية، إلى جانب **كا**^{2}(X^2) و **كا**^{2} الجدولية لمعرفة دلالة الفروق بين الاستجابات (نعم، لا، أحيانا).

أما عن اختيارنا للتوزيع **كا**^{2}(X^2) ذلك لأنه يعتبر من التوزيعات المهمة، ففي الكثير من البحوث وفي الحالات الاستثنائية قد يتطلب الأمر تحليل بيانات على صورة التكرارات الناتجة من الاستجابة (نعم، لا)أو (موافق، محايد، معارض) أو غير ذلك، وينطوي الهدف في مثل هذه الحالات على الكشف عن الفروق بين ما تم جمعه من تكرارات (نتيجة البحث الميداني) وتكرارات متوقع الحصول عليها بشأن نفس الاستجابات في المجتمع الأصلي.

ويحسب **كا**^{2}(X^2) من خلال المعادلة التالية:

$$x^2 = \sum \frac{(fo-fe)^2}{fe}$$ ....[1]

fo: التكرار الواقعي أو المشاهد

fe: التكرار المتوقع: (وهو ناتج قسمة مجموع التكرارات المشاهدة على عدد الاختيارات)

ويتم التطبيق العددي لمعادلة **كا**^{2} بعد الحصول على النتائج ومعالجتها إحصائيا من خلال:

– حساب عدد الاستجابات لكل اختيار أو بديل.

– حساب النسب المئوية لعدد الاستجابات وذلك للحصول على الفروق الكمية بين استجابات الطلبة على كل بند من بنود الاستمارة.

كما اعتمدنا في تحليل بنود الاستمارة على مستوى الدلالة **0.05** وعلى درجة حرية تساوي **2** على اعتبار أن: درجة الحرية = (عدد الاختيارات – 1)، وبما أن عدد الاختيارات تساوي ثلاثة (نعم، لا، أحيانا)، فإن درجة الحرية تساوي **3 – 1 = 2**.

[1] عبد الكريم بوحفص: الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر. 2006. ص:193.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الفصل الرابع: نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه)

تمهيد

أولاً: نظام LMD في أوروبا.

1- نشأة وتطور نظام LMD في أوروبا.

2- الأبعاد المختلفة لنظام LMD.

أ- البعد السياسي.

ب- البعد الاقتصادي.

ج- البعد الاجتماعي.

3- الأهداف الرئيسية لنظام LMD على المستوى الأوروبي.

4- هيكلة نظام LMD.

5- مميزات نظام LMD.

ثانياً: نظام LMD في الجزائر

1- **الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية.**

2- **دواعي تطبيق نظام LMD.**

3- **نظام LMD والإصلاحات السابقة.**

4- **تنفيذ وتطبيق نظام LMD.**

5- **أهداف نظام LMD في الجامعة الجزائرية.**

6- **تقييم تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية.**

خاتمة

تمهيد:

يشهد القرن الحادي والعشرين أحداثا بالغة الأهمية وسط تحولات جذرية على مختلف نواحي الحياة، وقد شكلت هذه التحولات تحديات كبرى، حيث أصبح من الواجب على المؤسسات التعليمية سرعة مواجهتها وبذلك أصبح لزاما على الأمم إصلاح تعليمها لكي يتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر علمية أحدثتها الثورة العلمية والعولمة.

ولما كانت الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تضطلع بدور ريادي في مواجهة هذه التحديات وإيمانا من الدولة الجزائرية بهذا الدور الذي تلعبه الجامعة، فقد عملت على إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها، ومن هذا المنطلق ظهر مشروع إصلاح التعليم العالي من خلال تطبيق نظام LMD الذي يعتمد على هندسة(ليسانس، ماستر، دكتوراه)، ومن خلال هذا الفصل سنتناول بالتفصيل هذا النظام.

أولاً: نظام LMD في أوروبا:

1- نشأة وتطور نظام LMD في أوروبا:

لقد كانت قارة أوروبا منذ القديم مقرا للكثير من التحولات والاكتشافات والاختراعات والتطورات سواء الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو الصناعية، وتعد هي السباقة في اقتراح نظام لملائمة أنظمة التعليم العالي الذي توج في اقتراح بولون عام 1990 حيث يتمثل هدف هذا الأخير بالتعجيل بالاندماج في فضاء واسع يسمح لحركية الباحثين والطلبة والأساتذة، كما يعتبر هذا الاقتراح الذي تميز بالتطور السريع قديم فقد تم تبنيه بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1949 من طرف مجلس أوروبا.

و قد قامت المنظمة العالمية للتربية UNESCO بداية من سنة 1970 لمبادرة تهدف إلى تنسيق أنظمة التعليم العالي في مختلف دول العالم، بحيث حثت هذه المنظمة على رفع عدد الاتفاقيات الجهوية حول الاعتراف بالتعليم العالي وشهاداته، وقد تم تطور هذا النظام عبر عدة ندوات واتفاقيات أبرزها:

❖ **ندوة السربون(ماي 1998)**:

في عام 1998 وبالضبط في 25 ماي كانت ذكرى عيد الثمانمائة (800) لإنشاء جامعة السربون بباريس وفيها صرح أربع من الوزراء المكلفين بالتعليم العالي للدول الأوروبية هي فرنسا، ايطاليا، ألمانيا وبريطانيا في هذه المناسبة بتنسيق أنظمة التعليم العالي لهذه الدول تحت نظام أوروبي للتعليم العالي، ويعد "**كلود ألاغر**" M.Claude Allégre الوصي على هذا المشروع، وقد سمي هذا النظام بنظام LMD، كما سمي هذا التصريح **بتصريح السربون**[1]، والذي نادى لحركة جماعية وموحدة من أجل الوصول لحركة الجامعيين وتطبيق نظام الطورين:

- طور الليسانس (Undergraduate)
- طور ما بعد الليسانس (Graduate) يبدأ بالماستير وينتهي بالدكتوراه.

وقد حاول الموقعين على البيان تطوير بنية نظام التعليم العالي.

أهداف بيان ندوة السربون:

- **الحركية:** تسهيل عملية الحركية البشرية في الفضاء الأوروبي ومحاولة إدماج المتكونين في سوق العمل.

[1] http-www.arpla.univ.Paris 8.fr.canal 2 L.M.D.H.T.M.L

- **السيولة**: تشجيع الشراكة بين الجامعات وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي.
- **الليونة**: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والاعتراف بفترات الدراسة.
- **المقروئية**: رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوربية وإيصالها لمستوى عالمي.

ويعتبر تصريح السربون أولى اللبنات التي بدأ يتجسد فيها نظام LMD.

وفي جوان 1999 تم الإعلان عن "**الفضاء الأوروبي للتعليم العالي**" وأمضى عليه 30 وزيرا وعمالا من مستوى رفيع وكان ذلك في بولونيا.

❖ **ندوة بولونيا(جوان 1999)**:

عقدت هذه الندوة في 19 جوان 1999 بجامعة بولونيا بإيطاليا وتم فيها عرض مفصل للأهداف المرجوة من ندوة السيربون، بحيث شارك في هذه الندوة دول أخرى إضافة إلى اللجنة الأوروبية والاتحادات الجامعية، وقد سميت هذه الندوة **بقمة بولونيا** (processus de Bologne)[1] واحتوى بيان هذه الندوة على ستة مبادئ وهي:

- ✓ نظام للرتب الأكاديمية.
- ✓ نظام مجزئ للطورين.
- ✓ نظام تجميع وتحويل الأرصدة.
- ✓ الحركية البشرية (الطلبة، الأساتذة، الباحثون).
- ✓ التقويم الدائم.
- ✓ البعد الأوربي للتعليم العالي.

❖ **ندوة براغ (ماي 2001)**:

في 19 ماي 2001 عقد مجلس الوزراء الأوروبي اجتماع، والذي تم في "**براغ**" كان الهدف منه هو تدعيم وإعادة تأكيد الحركية سواء للطلبة أو الأساتذة أو الباحثين أو العمال الإداريين، حيث طُلب من هؤلاء الاستفادة قدر الإمكان من التسهيلات التي يقدمها الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، المبنية على مبادئ الديمقراطية، وهذا رغم اختلاف اللغات والثقافات.

كما تم إدخال ركيزة جديدة لبرنامج بولونيا، ألا وهو التلميح إلى أهمية الطلاب باعتبارهم طرف مشارك في التعليم العالي، وكذلك تمت الإشارة إلى الدور الفعال الذي تلعبه المنظمات الوطنية الطلابية

[1] Institut Européen éducation et de politique social.2004.p11-13.

في أوروبا في تدعيم عملية بولونيا، كما تطرقت قمة براغ إلى التربية المتنوعة الأجنبية، فهو حسب الوزراء له أهمية كبيرة في التنافس الأجنبي (الغير الأوروبي).

وأهم نقطة تم التطرق إليها هي التعليم والتكوين مدى الحياة، حيث أُعْتِبرت الخط الرئيسي في التعليم العالي الأوروبي أي النقطة الأساسية لنظام LMD، وقد دعت هذه القمة إلى مايلي:[1]

- ✓ تنمية الحركية وتعزيز برنامج التبادل.
- ✓ تنظيم التنوع في التعليم العالي.
- ✓ إعادة النظر في تنظيم أطوار التعليم العالي.
- ✓ تعميم نظام الأرصدة.
- ✓ تقوية الجاذبية الأوربية في ميدان التعليم العالي.

وفي سبتمبر 2003 عقد اجتماع – **قمة برلين** – في برلين[2] بألمانيا وأهم ما جاء فيه هو الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والذي تم التطرق إليه لأول مرة، كما تم التحدث عن مشروع التقليل من الفوارق الاجتماعية، وكذلك الفروقات بين الرجل والمرأة وهذا على الصعيد الوطني قبل الأوروبي.

2- الأبعاد المختلفة لنظام LMD:

أ- البعد السياسي:

يتجلى البعد السياسي لنظام LMD في التعليم العالي أن دول العالم لاسيما الدول الأوروبية والأمريكية قد استخدمت التعليم العالي لتدعيم شؤونها السياسية وهذا من خلال:

- بعد تصدع المعسكر الشيوعي وظهور القطبية الأحادية التي أدت إلى تزعم أمريكا قمة العالم وهذا على مختلف المستويات والمجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تكنولوجيا أو علمية...الخ، وبعد اجتياح ظاهرة العولمة والتي يُقصد بها تجاوز الأفكار والخبرات والتكنولوجيات والعلوم...الخ الحدود الجغرافية إلى دول العالم بفعل تطور وسائل النقل والاتصال[3]، خاصة من الجانب الإيديولوجي الذي يحاول فرض أفكار اقتصاد السوق ومبادئ الثقافة الغربية على العالم وهذا بواسطة

[1] http://elmounir.freehostia.com/LMD4.htm.

[2] Berud Wachtre: les objectifs du processus de Bologne. série d'émission politique d'Education et de formation. n°12. p13.

[3] مصطفي حجازي: العولمة والتنشئة المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة البحرين. العدد 02. 1999. ص: 16 .

تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحروب إن لزم الأمر.[1] فنجد أن بعض الدول لاسيما الأوروبية والآسيوية ترفض الفكر الأمريكي الذي تفرضه أمريكا على العالم باسم العولمة وبهذا فقد لجأت إلى عملية التكتلات حتى تتصدى إلى العولمة الأمريكية، فمثلا نجد أوروبا أوجدت لنفسها تكتلات مختلفة منها الاقتصادية مثل السوق الأوروبية، عملة الأورو، أما المجال العسكري فنجد الحلف الأطلسي، وفي المجال التربوي فنجد أن الدول الأوروبية سعت إلى تحقيق توحيد أنظمة التعليم العالي ومناهج التكوين وهذا عن طريق تسهيل وتدعيم الحركية سواء للطلبة أو الأساتذة الباحثين وحتى العمال وهذا بين مختلف الدول الأوروبية والتي تهدف إلى تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا، مع إزالة الحدود السياسية بين الدول الأوروبية، أي أن هذه الدول لجأت إلى توحيد أنظمة التعليم العالي والتي أدت إلى ظهور نظام LMD وهذا من أجل المساهمة في توحيد أوروبا والتصدي للمنافسة الأمريكية والآسيوية.

- كذلك يتجلى البعد السياسي لهذا النظام في تطبيق معاني الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، ونقصد بديمقراطية التعليم العالي هو انه حق لكل مواطن وفرد في العالم وليس حكرا على فئة اجتماعية معينة، وهذا ما نص عليه البند رقم 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أصدرته الأمم المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، كما عزز هذا البند احترام حقوق الإنسان والتي نجد منها حق في التعليم وكذا الحريات الأساسية، كما أن التعليم حق لجميع الفئات العرفية والدينية كافة، وبالتالي إتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للجميع.
- كما يظهر البعد السياسي في نظام LMD من خلال إدخال مفاهيم سياسية في برامج التكوين ومناهجه التعليمية، حيث تتضمن موضوعات كالسِلْم العالمي، نزع السلاح والحفاظ على البيئة، والمساواة بين الأجناس وبين الذكور والإناث، حماية الضعفاء وديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل عام، أي التعامل مع الإنسان كإنسان في أي زمان ومكان وفي أي وضعية.[2]

[1] محمد مقداد: الجامعات النامية في عهد العولمة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 04.

[2] رشدى أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع و رؤى التطوير. دار الفكر العربي. ط: 1. مصر. 2004. ص: 319.

ب- البعد الاقتصادي:

يكمن البعد الاقتصادي لنظام LMD في تطبيق المعايير الاقتصادية للاقتصاد الحر والتي تم الإشارة إليها سابقا (التوجهات نظام LMD على المستوى العالمي) حيث أصبح التعليم العالي تغلب عليه الصبغة الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى.

إذن لم يعد الصراع على رأس المال أو المواد الخام، وإنما أصبح الصراع على المعرفة وهذا لأنها تصنع القوة وتوفر المال وتخلق المواد الخام وتفتح الأسواق وبالتالي أصبحت المعرفة تشكل اقتصادا جديدا في مجالاتها وآلياتها وفي نظم إنتاج المعرفة الدائمة والمتطورة ونظم التمويل المعرفية ونظم الكوادر البشرية العاملة والخبيرة بمجال المعرفة وبالتالي أصبحت الجامعة مصنع لإنتاج وتصدير المعرفة.[1]

كذلك ظهور المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية والبنوك العالمية التي أصبحت تفرض نوع من السياسات الاقتصادية على التعليم لاسيما التعليم العالي إذ نجد من بين هذه السياسات والمبادئ المفروضة ما يلي:

- تطبيق مفهوم جودة الإنتاج بأقل تكلفة؛ حيث كيَّف نظام LMD هذا المعيار في التعليم العالي وهذا عن طريق تكوين الطالب تكوينا جيدا، أي خلق نوع من النجاعة والنوعية في التكوين وبالتالي تكون مخرجات مؤسسات التعليم العالي ذات جودة عالية أي تطبيق معايير الجودة الضابطة لنوعية خريجي مؤسسات التعليم العالي التي تتفق وعالمية التكوين،[2] أما فيما يخص بأقل تكلفة وهذا عن طريق تقليص مدة التكوين إلى أقصى حد ممكن فعوضا من 4 إلى 6 سنوات يصبح عدد سنوات التكوين في طور التدرج أو الليسانس إلى 3 سنوات، ومن ثلاث سنوات ماجستير إلى عامين في الماستر ومن خمس سنوات إلى ثلاث سنوات في طور الدكتوراه، إذن تقليص مدة التكوين في هذا النظام سيساهم في تقليص كلفة الطالب، وبالتالي نكون قد حققنا جودة التكوين بأقل التكاليف.

إن تقليص تكاليف التعليم العالي في نظام LMD لم يكن للطالب فقط، وإنما مس تكاليف الأستاذ كذلك، وهذا من خلال تجميع مختلف التخصصات والفروع تحت ميدان واحد وبالتالي نكون قد اختزلنا عدد الأساتذة أي من تسخير وتوفير عدد كبير من الأساتذة لكل تخصص إلى ميدان واحد بأقل عدد من الأساتذة، والذين يمثلون مبلغ معين من الأجور والمنح التي وجب توجيهها إلى أمور أخرى.

---

[1] محسن أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة. مجموعة النيل العربية. ط: 1. مصر. 2001. ص: 08.

[2] نبيل بوزيد: النوعية والنجاعة وتقييم التعليم العالي في الجزائر. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية. العدد: 02. قسنطينة. الجزائر. ص: 49.

ومن خلال ما سبق فإن نظام LMD يسعى إلى تقليص كلفة الطالب والأستاذ معا مع الحفاظ على مستويات الجودة في التكوين.

– تفعيل وتدعيم حركة التمهين في التعليم العالي ونقصد بهذا التكوين وفق متطلبات سوق العمل خاصة بما يتفق وعالمية العمالة[1] وبالتالي نكون هنا قد طبقنا مفهوم العرض والطلب في التكوين، يعني تكوين الطلبة وفق طلب المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهذه الأخيرة سوف تدعم جسور أو تخلق علاقة ونوع من التبادل بين مؤسسات التعليم العالي وباقي مؤسسات المجتمع الدولي والوطني، أو بالأحرى خلق علاقة وظيفية بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية ومواقع الإنتاج.[2]

– كذلك من بين الأبعاد الاقتصادية لنظامLMD أنه يعتمد على مبدأ خوصصة التكوين والتي ينص عليها الاقتصاد في التعليم العالي وهذا من أجل ضمان جودة التكوين أولا، وثانيا من أجل مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تمويل نفسها، خاصة وأن معونات ونفقات الحكومة أصبحت ضئيلة، وهذا بعد تدفق وازدياد عدد الطلبة المسجلين بها، كما أن تمويل مؤسسات التعليم العالي أخذ أشكالا متعددة منها: مساهمة الطلبة في تكلفة الدراسة وفي البحث العلمي.

– كما يظهر البعد الاقتصادي في هذا النظام من خلال تطبيق مفهوم المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي من خلال جودة التكوين والتي نقيسها من خلال طرق التدريس والمناهج، الوسائل البيداغوجية...الخ، إذ أن جودة إنتاج مؤسسات التعليم العالي سوف تؤدي إلى المنافسة فيما بينها، حيث تسعى كل واحدة لإبراز نفسها.

ج- البعد الاجتماعي:

يتجلى البعد الاجتماعي لنظام LMD في إشراك الطلبة والأساتذة، وهذا عن طريق فتح مجال التشاور والنقاش معهم في الأمور التي تخص مؤسسات التعليم العالي باعتبارهم أطراف فعالة في عملية إصلاح التعليم العالي، إذ أن هذا الأخير لا يقتصر على المسؤولين والسياسيين وصناع القرار فقط وإنما هو مسؤولية الجميع (تصريح براغ).

كما ظهر البعد الاجتماعي من خلال دعوة هذا النظام إلى التقليل ومحاولة إزالة كل الفروق بين الجنسين أي بين الرجل والمرأة والفارق الوحيد بينهما هو فارق في الكفاءة والقدرة وليس في الجنس.[3]

[1] لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة. الدار المصرية اللبنانية. مصر. 2002. ص: 39.

[2] رشدى أحمد الطعيمة ومحمد بن سليمان البندري: المرجع السابق. ص: 37.

[3] UNESCO: L'enseignement Supérieure au XXI Siècle: vision et action, Conférence Mondiale sur L'enseignement Supérieure, paris 5-9 oct.1998, article 04, p 8.

كذلك محاولة إزالة الفروق الاجتماعية وهذا باعتبار أن التعليم العالي هو حق لكل فرد مهما كان عرقه أو جنسه أو طائفته أو غناه أو فقره وهذا ما تم التطرق إليه سابقا (تصريح برلين) والمؤتمر العالمي للتعليم العالي.

ومن بين النقاط التي يظهر فيها البعد الاجتماعي لنظام LMD هو التبادل الفكري الاجتماعي والثقافي وحتى اللغوي بين الطلبة والأساتذة والذي يتجلى من خلال الاحتكاك القائم أثناء عملية حركية الطلبة والأساتذة بين الدول.

3- الأهداف الرئيسية لنظام LMD على المستوى الأوروبي:

إن التطورات المستمرة التي تميز العالم زاد من شدة التنافس بين الدول المتقدمة الأمر الذي فرض على أوروبا أن توحد نفسها في مجالات مختلفة منها مجال التربية والتكوين من خلال ظهور الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، وهو ما يعرف بنظام LMD الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها:

- مواجهة المنافسة الأمريكية في استقطاب وجذب الطلبة الجامعيين من مختلف الدول خاصة أولئك الذين يملكون مهارات ومؤهلات وقدرات عالية.
- تحقيق النجاعة والنوعية في التكوين: من خلال تحسين البرامج التكوينية لأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا عن طريق مجموعة من النقاط منها:[1]

- تغيير مسارات الدراسة حيث أصبح هناك نوعين من مسارات الدراسة: مسار أكاديمي أو مسار مهني.
- ظهور تخصصات وإلغاء أخرى هذا الذي أدى إلى التغيير من حيث الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي حيث تم ظهور شهادات وإلغاء أخرى.
- تقليص الحجم الساعي ومدة التكوين إلى أقل حد ممكن.
- التغيير المستمر في محتويات برامج التكوين، خاصة مع السرعة الرهيبة في حركة المعرفة وكذا من حيث محاولة ارتباطها بالمحيط(الاستجابة إلى الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع).
- تشجيع العمل الفردي للطالب وتثمينه.
- تشجيع المنافسة بين الجامعات.

[1] CNES.site.vola.fr/analyse-www.arpla.univ-paris8.fr/canal2/LMD.HTML

ولتحقيق هذا الهدف دعا الفضاء الأوروبي للتعليم العالي جميع الجامعات ومؤسسات التعليمية العليا الأخرى والوكالات الوطنية إلى الجدية لتحقيق النجاعة المعرفية وتحسين النوعية الأكاديمية.

- التوظيفية أو القابلية للاستخدام: فترجمة كلمة employabilité بالمصطلحين السابقين للدلالة على المصطلح الفرنسي.

لقد كان لتصريح بولونيا أثرا قويا وايجابيا بخصوص العلاقات بين التعليم العالي والحياة المهنية لاسيما في تحضير ذوي الشهادات للقابلية للاستخدام، فقد ركز هذا التصريح على أهمية المسألة كون أوروبا كلها معنية بهذا الهدف.[1]

لقد أكدت دول الإتحاد الأوربي بأن التوظيفية تشكل المؤشر الموجه للسياسة الوطنية للتعليم العالي واعتبرت هذه الدول بأن تصريح بولونيا يعضد هذا المفهوم، فمثلا تؤكد دول السويد على أهمية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي فتعتبرها مهمة طبيعية وسهلة وقد بذل جهدا للاستجابة لحاجات المجتمع، أما هولندا فتعتبر التوظيفية رهانا كبيرا يحظى بدعم عريض من الحكومة والشركاء الاجتماعيين.

أما في الدول الأوروبية الأخرى فإن التوظيفية أضحت تحتل صدارة الأولويات الوطنية كإجابة على بطالة حاملي الشهادات الجامعية وبالتالي أصبحت المصدر القوي للتغيير والإصلاح.

وقد دعم مفهوم التوظيفية بطريقة ملموسة في قمة – لشبونة – للشغل في شهر مارس 2000 هذه القمة التي ساهمت في صياغة المفكرات الوطنية بخصوص التربية وميادين أخرى وهذا من أجل ربط التكوين والتعليم العالي بسوق العمل والاحتياجات السوسيو اقتصادية للمجتمع الأوروبي وفتح باب التوظيف أمام الخريجين الجامعيين.

- استرجاع أوروبا لجامعات واضحة ومتناسقة في حدود مع هندسة المسار المتبني من طرف كل الجامعات.

- تسهيل حركية ودوران الطلبة الأوروبيين في أوروبا والعالم مما يتيح لهم فرص التفتح على الثقافات العالمية، فالطالب ليس مجبرا أن يكمل دراسته في نفس المؤسسة أو في نفس البلد، بل يستطيع أن يدرس بعض المواد في فرنسا وأخرى بدولة غيرها حتى يكمل دراسته، كما أنه غير مجبر أن يُتِم شهادة الليسانس في ثلاث سنوات أو شهادة الماستر في خمس سنوات بل يمكنه أن يوقف مساره الدراسي لأسباب مهنية أو أسباب أخرى ثم يستأنف دراسته من جديد دون الرجوع إلى نقطة الصفر.

[1] http-www.arpla .univ-paris8.fr/canal2/LMD.HTML

- يضمن هذا النظام تجانس شهادات لمعارف دولية بالرغم من اختلاف الجامعات.
- تنظيم التكوين المستمر مدى الحياة لتكييف الشهادات مع المستجدات العلمية ومع التقييم الدائم للمهن ومناصب العمل لأن ما يصلح من معارف وخبرات الآن قد لا يصلح للغد.
- عصرنة الأنظمة البيداخوجية للدول الأوروبية وهذا من خلال إضفاء طابع المرونة والوضوح بغية ترقية النوعية بالتعليم العالي.[1]
- تنمية التعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات والعمل على تكوين نوعي بمؤسسات التعليم العالي الأوروبي.

إن الدول الأوروبية تسعى من وراء هذا الإصلاح إلى تجديد وتطوير وعصرنة الأنظمة البيداغوجية، وجعل الجامعة نسقا مفتوحا من خلال استعمال نوع من التكوين يتسم بالمرونة والوضوح، ومميزات مهنية أكاديمية لكل المستويات الممكنة للطالب لدمجه في النسيج السوسيو اقتصادي، فهو يهتم بتحسين النوعية في إطار ما يحدث من مستجدات وتغيرات من خلال:

- تشييد وتأسيس نظام فحص ومراقبة مستمرة للمعارف.
- تعزيز القدرات المنهجية واللسانية واتصالات الطلبة.
- إعداد الطالب للإندماج في النشاط السوسيو اقتصادي ثقافي.
- نقل القيم الثقافية والحضارية الأساسية، ودعم التعاون ما بين الجامعات والدول في كل أنحاء العالم.

4- هيكلة نظام LMD:

يعتمد نظام LMD على ثلاث مستويات تكوينية تمثل في الآن نفسه ثلاث شهادات جامعية تتوزع على النحو التالي:[2]

أ- مستوى البكالوريا + 3 سنوات وتقابله شهادة الليسانس/ الإجازة.

ب- مستوى البكالوريا + 5 سنوات وتقابله شهادة الماستر.

جـ - مستوى البكالوريا + 8 سنوات وتقابله شهادة الدكتوراه.

أ- الليســـــانس: 3 سنوات بعد البكالوريا، وتعرض المسارات الجامعية المفضية لهذه الشهادة في شكل ميادين تكوين كبرى، وفي شكل مسالك متكونة من وحدات تعليمية أساسية وأخرى اختيارية متجانسة ومترابطة تحددها الجامعة وتوزعها على ست سداسيات، وهي تهدف إلى تطوير

[1] File.//c/windows/bureau/nouveau dossier-11/L.M.D.UNESC/trends2fr.html

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي.المرجع السابق. ص 06.

طاقات الطالب بتأمين تكوين أساسي يسعى إلى ملاءمة التكوين النظري مع حاجيات سوق الشغل المحلية والدولية من الكفاءات المتوسطة.

وعادة ما تسعى الجامعات في هذا الطور من التكوين الجامعي علاوة على التكوين الأساسي إلى تمكين الطالب من القدرات العملية التي تيسر له الاندماج في الحياة المهنية وذلك بتعزيز تحكمه في التكنولوجيات الحديثة وفي اللغات الأجنبية، كما يعتمد نظام الليسانس على برنامج دراسي مرن متكوّن من وحدات تعليمية ذات اختصاصات متكاملة يتم تُقيّيمها حسب عدد الأرصدة المسندة إليها والتي يتم اكتسابها في نهاية كل سداسي.

ولدعم الجسور الممكنة بين مختلف المسالك تحدد الجامعات جملة من القواعد تتمثل خاصة في شروط الالتحاق بالوحدات التعليمية التي تنظمها لتيسير توجيه الطلبة في مختلف الميادين والاختصاصات، ومع حصول الطالب على 180 رصيدا يمكنه الحصول على شهادة الليسانس والتي تتفرع إلى:

- ✓ **الفرع الأكاديمي**: يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة الدراسات الجامعية مباشرة على مستوى الماستر، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.
- ✓ **الفرع المهني**: يتوج بفرع ليسانس التي تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل، وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاع المشغل، حيث يتطلب هذا الفرع أنواع مختلفة من شهادات الليسانس المهنية لضمان فعاليته، وضرورة تحديد التخصص الذي له صلة بالحرفة، ويمكن للطالب إثر ذلك الالتحاق بسوق الشغل، كما يمكنه أن يتوجه اعتمادا على النتائج التي تحصّل عليها إلى ماستر بحث أو ماستر مهني.[1]

ب– المـــــاستر: 5 سنوات بعد البكالوريا، وتدوم هذه المرحلة لمدة سنتين لكل طالب حاصل على ليسانس "أكاديمية" والذي تتوفر فيه شروط الالتحاق، كما أنها لا تقصي من المشاركة الطلبة الحائزين على شهادة ليسانس ذات أبعاد مهنية الذين بإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة

[1] عبد الكريم حرز الله و كمال بداري: نظام ل. م. د (ليسانس– ماستر– دكتوراه). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2008. ص 26.

يقضونها في عالم الشغل، ويشتمل هذا الطور على أربع (04) سداسيات كما يحضر هذا التكوين إلى إختصاصين مختلفين:[1]

- تخصص **مهني** يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، بحيث يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).
- تخصص **في البحث** يمتاز بتحضير الطالب إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث).

جـ- **الدكتـــــوراه:** 8 سنوات بعد البكالوريا، حيث تتجه السنوات الثلاث الأخيرة من التكوين الجامعي إلى إعداد بحوث وتحرير أطروحة الدكتوراه، ويتابع الطالب خلال هذه المرحلة دروسا علمية وبيداغوجية كما يمكنه القيام بتربصات بحث بإحدى الجامعات أو بمراكز البحث الوطنية أو الأجنبية، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.[2]

إن هذه الهيكلية الجديدة توفر لكل متعلم وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، ومهما كان المستوى الذي تم بلوغه والدوافع المعبر عنها، فرصة الإقبال على تكوين جديد أو تحسين تكوين سابق سواء خلال ممارسة مهنة أو بعد تجربة مهنية.

[1] www.oit.org.tn/oitar/index.php?option=com_content&task=view&id=143&Itemid=214 - 51k
[2] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p15.

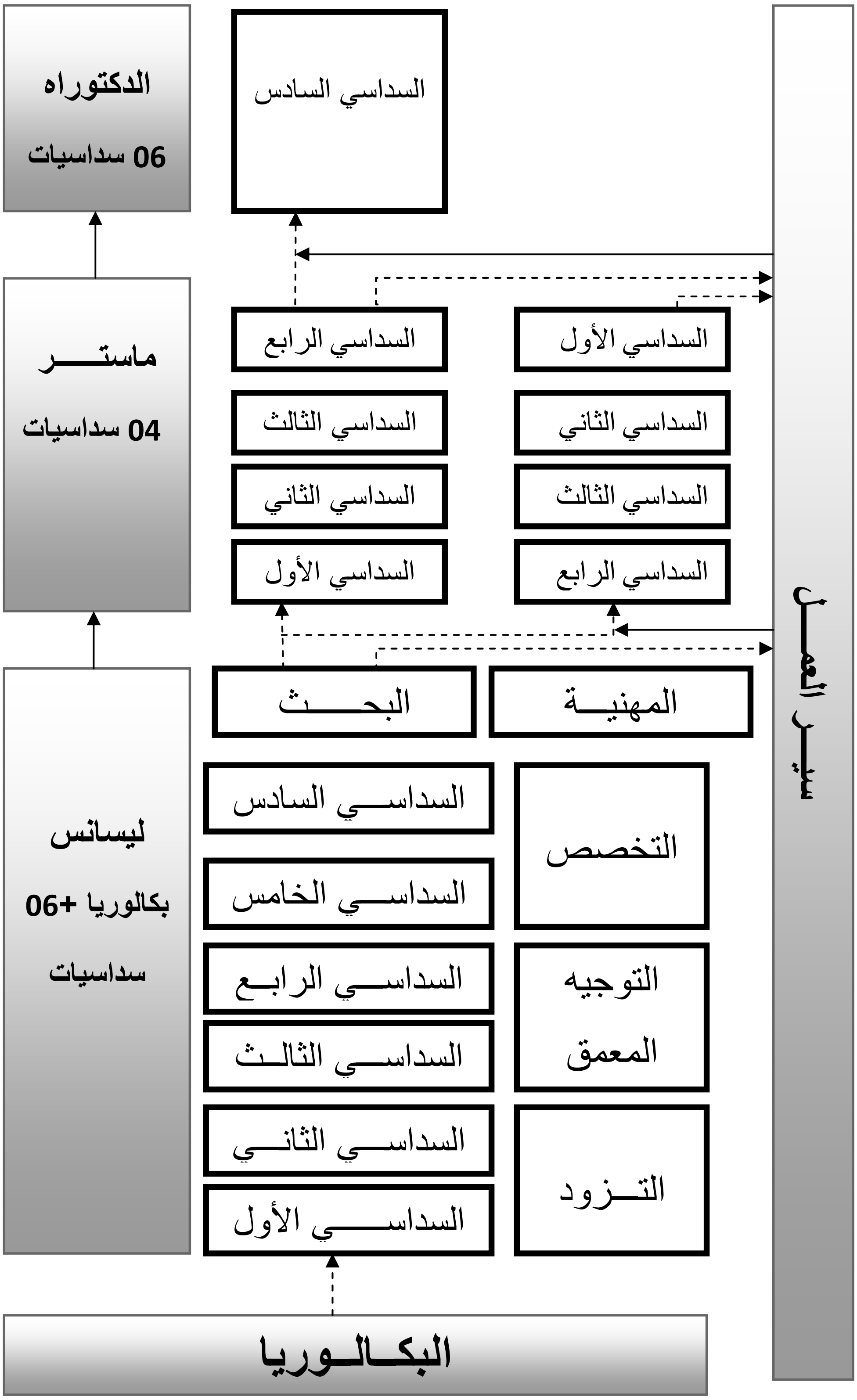

مخطط يوضح هيكلة نظام LMD

المصدر : www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p30

5- مميزات نظام LMD:

إضافة إلى الفوائد التي توفرها هيكلة عملية التكوين في نظام LMD، كونها بسيطة وواضحة القراءة وتقتصر على ثلاث شهادات، فإن هذا النظام يرتكز على رؤية أكثر انسجاما بخصوص ما يوفره من تكوين في مختلف التخصصات خاصة التطبيقية منها، ويتجلى ذلك من خلال:

❖ **النظام السداسي**: يشكل التنظيم السداسي للتكوين أحد الأسس التي يقوم عليها نظام LMD، والسداسي هو المدة الدورية لوحدات التكوين، أما النظام السداسي فيتمثل في تقسيم مدة الدراسة إلى سداسيات عوضا عن التقسيم حسب السنوات، ولا يعني التنظيم السداسي أن كل سنة تشمل سداسيين وأنه في ختام ثلاث سنوات يمكن الحصول على الليسانس مثلا، بل يعني ذلك أن الوحدة الأساسية هي السداسي ككل لا يقبل التجزئة، وعليه فإن مفهوم السنة الجامعية نفسه يصبح مفهوما إداريا يتعلق بالتسجيل، فإذا قلنا إن السداسي الأول يبدأ في شهر جانفي فإن الطالب لا يمر إلى السنة الموالية إثر العطلة الجامعية بل إلى السداسي الموالي حتى ولو أن ذلك بعد عدة سنوات، ويهدف تنظيم التكوين الجامعي في هذا الشكل إلى تيسير تقييم كفاءات الطلبة وتسهيل حركيتهم بين الشُعب ومسالك التعليم العالي، ويشمل السداسي عموما على 14 أسبوعا، ولا يقل حجم ساعات تدريس الوحدات التعليمية في السداسي الواحد عن 360 ساعة على الأقل.

❖ **مجالات التكوين**:[1] إن العرض الجديد للتكوينات منظم داخل مجالات كبيرة، ويعد المجال عبارة عن تجمع تخصصات عدة على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها، نذكر على سبيل المثال نموذج من المجالات :

- العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية والتسيير.
- العلوم الدقيقة والتكنولوجيا(الرياضيات، الإعلام الآلي، الفيزياء، الكيمياء، وعلوم الهندسة).
- علم الصحة (الطب، الصيدلية، طب الأسنان والبيطرة).

ضمن كل مجال تعرف بعض المسارات النموذجية التي هي عبارة عن تخصصات أو اختيارات.

❖ **المسارات النموذجية**: يُعّرف المسار النموذجي (المتوج بشهادة) على أنه ترتيب منسجم لوحدات التعليم وفق الكيفيات التي تحددها الفرق البيداغوجية على أساس هدف معين، ويتم اعتماده من

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. المرجع السابق. ص 10.

طرف الوصاية، وبإمكان المسارات المعروضة أن تحتوي على تمهيدات لمختلف الاختصاصات ومتعددة التخصصات، وتخصصات تحضر لمهنة ما، كما تمكن من جهة توجيه الطالب توجيها تدريجيا حسب مشروعه المهني أو الشخصي والأخذ بعين الاعتبار، ومن جهة أخرى تنوع الجمهور وحاجياته ومحفزاته.[1]

- ❖ **الوحدات التعليمية:** تشكل الوحدة المكون الأساسي للتعليم الجامعي، وهي تجمع بين دروس مترابطة تكوّن جملة من المعارف المتجانسة في اختصاص معين. وتتكون الوحدة عادة من درس واحد إلى أربعة دروس، ويتم اكتساب الوحدة نهائيا عند النجاح في امتحان آخر السداسي أو في دورة الاستدراك، ويمكن تقديم الدروس المكونة للوحدة في شكل دروس نظرية أو أشغال مُسيرة أو أشغال تطبيقية أو أنشطة عملية ميدانية، كما يمكن أن تجمع بين هذه الأشكال، كما تنقسم الوحدات التعليمية إلى:
  - وحدات أساسية: تشمل مواد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية.
  - وحدات استكشافية: تشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعرفي للطالب وتفتح له منافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه، وهذا بفضل تعددية المواد التي يميز هذا المفهوم.
  - وحدات أفقية: تجمع مواد التعليم مثل اللغات الحية والإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والإنسانيات...الخ، فهي توفر أدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الاندماج والتكيف المهنيين مع محيط متغير باستمرار.
- ❖ **نظام الأرصدة:** وهو نظام يتمحور حول الطالب ويرتكز على كمية العمل التي يجب على الطالب القيام بها لبلوغ أهداف البرنامج، وتحدد تلك الأهداف في شكل معارف نهائية ومهارات واجبة الاكتساب، ويمثل هذا النظام منهجا يسمح بإسناد أرصدة لكل مكونات برنامج دراسي الذي يأخذ بعين الاعتبار حجم العمل المقرر أداؤه على الطالب والمعارف النهائية وعدد ساعات الدروس، والمقصود بحجم العمل الوقت اللازم نظريا للطالب المتوسط لبلوغ جميع النتائج المطلوبة في نهاية التكوين مع اعتبار الدروس الحضورية والمساهمة في الندوات والدراسة بطريقة مستقلة والتحضير وإجراء الامتحانات والتربّصات.

وتُستعمل الأرصدة كوسيلة للتقييم الكمّي للمهارات الواجب على الطالب اكتسابها خلال مساره التكويني، ذلك أن الارتقاء لا يقاس بعدد السنوات بل بعدد الأرصدة المكتسبة وذلك على

[1] السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم: المرجع السابق. ص 281.

غرار النظام المعمول به حاليا في أغلب الجامعات الأوروبية والمعروف بـــ:(ECTS: European Credits Tranfer System)، وتبعا لذلك تتغيّر طريقة التقييم على أساس أنّ للوحدات التعليمية لكل مسلك قيمة معيّنة من الأرصدة تضمن الحصول على مجموعها للطالب الارتقاء من مستوى إلى آخر.[1]

وتحدد قيمة مجمل الشهادات على شكل أرصدة بالرجوع إلى القيمة المشتركة التي تخص كل الشهادات أي (180) هو الرصيد اللازم لشهادة الليسانس و300 أي (180+120) بالنسبة لشهادة الماستر، بحيث يقدر السداسي الواحد بـــ: 30 رصيد.

- ❖ **التقييم والانتقال:**[2] يتم تقييم الوحدة التعليمية بمعدل عام وبقيمة ملازمة crédit والمعدل العام هو الذي يثبت ما إذا كانت الوحدة مكتسبة أم لا، وفي هذه الحالة أي عندما لا تكتسب الوحدة التعليمية تكون للطالب الفرصة لاكتسابها في دورة اللحاق، ويكون الانتقال في هذا النظام من خلال تحصل الطالب على60 رصيد في كل سنة لينتقل إلى السنة الموالية، كما يمكن للطالب أن ينتقل من السنة إلى أخرى رغم عدم اكتسابه لوحدة تعليمية، حيث تبقى هذه الوحدة مدانة عليه في السنة الموالية.
- ❖ **الاكتساب**: (**الاحتفاظ**)[3] يعد اكتساب الطالب لوحدة تعليمية مع قيمتها بالأرصدة اكتسابا نهائيا، وعليه تصبح هذه الوحدة مكتسبة بأرصدتها. لذلك يقال أنها قابلة للاكتساب أو قابلة للاحتفاظ.
- ❖ **التحويل**: حيث يمكن للطالب أن يغير توجيهه الأولي أو أن يغير الجامعة، وهذا على المستوى الوطني أو الدولي مع احتفاظه بأرصدة الوحدات التعليمية المكتسبة والمشتركة في تخصصات أخرى، ويتم هذا بواسطة معابر أو جسور تكون موجودة بين مختلف التخصصات.
- ❖ **التعويض**: ويتم اللجوء إلى هذا المبدأ في حالة ما إذا كان الطالب لم يكتسب وحداته التعليمية، حيث يتم بطريقتين إما:
  - ➢ التعويض الداخلي: ويكون بين مقاييس الوحدة التعليمية الواحدة.
  - ➢ التعويض الخارجي: ويكون بين الوحدات التعليمية.
- ❖ **المعبر**: تصمم المعابر لتتيح مرونة المسالك، إذ تسمح المعابر للطلبة بإعادة توجيه أنفسهم أثناء تدرجهم الجامعي.

---

[1] www.oit.org.tn/oitar/index.php?option=com_content&task=view&id=143&Itemid=214 - 51k.
[2] http://www.forum.ugel.org/t439.html.
[3] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p18

❖ **التكوين على مدى الحياة:** يفرض التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا تحسينا مستمرا للمعارف والأداء التي لا يمكن توفيرهما إلا من خلال نظام مرن ومتفتح، كما يتيح نظام LMD للجميع وفي كل أطوار الحياة مهما تنوعت المستويات والدوافع المعبر عنها الفرصة للشروع في تكوين ما أو إتمامه أثناء أو بعد فترة مقدرة في عالم الشغل، ويمكن الحصول على نفس الشهادة بطرق مختلفة سواء بالتكوين الأولي أو التكوين المستمر أو التكوين بواسطة التدريب أو المصادقة على محاصيل التجارب.

❖ **الرؤية الجديدة لسياسة التكوين بنظام LMD:**

يقدم نظام LMD رؤية جديدة للتكوين الجامعي الذي يركز على:[1]

- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.
- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي.
- عروض تكوين متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.
- بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفِرَق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره الدراسي.
- تقييم مستمر ودائم لمؤسسات التعليم وبرامجها.
- إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة ومتفتحة لمحيطها.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. المرجع السابق. ص 12.

ثانياً: نظام LMD في الجزائر.

1- الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية:

يشهد الدخول الجامعي غالبا ظروفا صعبة تمثلت في نقص الأماكن البيداغوجية وصعوبة التـــأطير وسوء التوجيه والتدفق الكبير لأعداد الطلبة الملتحقين بالإقامات الجامعية مما يشكل ضغطا كبيرا على الجامعة، بحيث ظل التعليم العالي في الجزائر يعاني ومنذ الثمانينات من غياب سياسة وطنيـــة تحـــدد الإستراتيجية للجامعة على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد، لتسيير التدفق الطلابي الكبير الذي كان بداية لأزمة جامعية والذي ترجمه العناصر التالية:[1]

› انتهاء السياسة الوطنية للتعليم العالي بسياسات تهتم بالكم على حساب الكيف بمعنى تسيير التدفق وإهمال تسيير الجانب العلمي البيداغوجي.

› سياسة شعبوية ارتجالية تجسدت في فتح العديد من المراكز الجامعية، وتحويل الموجودة منها إلى جامعات دون أن تتوفر على الشروط والمقاييس اللازمة.

› نقص التأطير وعدم التمكن من خلق جسور للتعاون مع الكفاءات التعليمية العالمية للاستفادة منها.

› تراجع المستوى العلمي البيداغوجي بفعل العوامل السالفة الذكر، الشيء الذي أثر على مصداقية الشهادة الجامعية الجزائرية.

› إن انعدام الاستثمارات الاقتصادية جعل المؤسسات غير قادرة على استقطاب خريجي الجامعات، وقلص من مناصب الشغل لحاملي الشهادات.

› تدهور مهنة الأستاذية، وذلك بالحد من المؤطرين من خلال توقيف التوظيف وترسيم أساتذة التعليم العالي وحاملي الشهادات الجامعية بحثا عن وضع أفضل، وبهذا فقدت الجامعة وظيفتها العالمية من إنتاج ونشر المعرفة وتطبيقها لتصبح مكانا لتخريج البطالين من حاملي الشهادات ذوي المستوى متدني.[2]

ويمكن وصف الوضعية الحالية للنظام الجامعي بعدة إختلالات على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات أو على الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوين، حيث نجد:[3]

---

[1] ليلى زرقان: المرجع السابق. ص 142.

[2] www.arpla.univ-paris.fr/canal2/LMD.HTML

[3] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p p: 09-10.

- **في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة**: حيث يمكن تسجيل ما يلي:

› استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز، فبالرغم من المساواة التي حققها هذا النظام، إلا أنه يبقى نظاما غير مرن ويتضمن قدرا من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.

› مردود ضعيف من جراء التسرب المعتبر والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة، وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي، واللجوء إلى إعادة التوجيه عن طريق الإخفاق.

› أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية.

› تخصص مبكر، يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا وعادة ما يكون ابتداءا من السنة الأولى جامعي، وهو التوجيه الذي رغم كونه يستند على الرغبات المعبر عنها ، إلا أنه يبقى في غالب الأحيان توجيها غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها، اللهم إلا عبر إعادة توجيه عن طريق الإخفاق أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا.

› نظام تقييم ثقيل ومثبط، من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة، الامتحانات الشاملة، الامتحانات الاستدراكية)، وفترة امتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية.

- **في مجال هيكلة وتسيير التعليم العالي**: يمكن تسجيل ما يلي:

› هيكلة معقدة ونفقية ولا توفر مقروئية واضحة.

› طور قصير المدى يمتاز بجاذبية قليلة وغير قادرة للاستجابة بفعالية للأهداف التي سطرت له بسبب الغموض الذي ميز النصوص المنظمة لهذا التكوين والمكانة الممنوحة له فضلا عن انحصار فرص التشغيل لخريجي هذا التكوين في غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المستعملة.

› غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل، بل بقاءه منغلقا في فرع نفقي.

› تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

- **في مجال التأطير**: نجد ما يلي:[1]

[1] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p:10

› مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما يؤثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.[1]

› استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أخرى أكثر جذبا، لاسيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب.

- **في مجال البحث العلمي**:

› ضعف مساهمة الجامعة في المجهود الوطني للبحث العلمي.

› عدم وجود برامج بحثية واضحة على مستوى الجامعات.

› عدم توجيه اهتمام كاف من طرف أعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي وطغيان الجانب الإداري فيها على العلمي.

› ضعف الدافع لإنجاز البحوث التي تخدم الاقتصاد الوطني بسبب غياب الطلب وعدم وجود مصادر تمويل جديدة.

› قلة مراكز البحوث العلمية المتميزة وغياب رؤية إستراتيجية لها.

› ارتفاع العبء البيداغوجي للأستاذ والمهام الأكاديمية الكثيرة.

- **في مجال المواءمة بين التكوين وسوق العمل**: حيث نسجل ما يلي:[2]

› برامج تكوين أقل ملائمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.

› اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى إثر هذه الإختلالات وحسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كان لابد من إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي سواء على المستوى التسيير أو الأداء ومردودية الجامعة الجزائرية.

2- دواعي تطبيق نظام LMD:

عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا، فتوسع الشبكة الجامعية(64 مؤسسة جامعية) وتزايد تعداد الأساتذة (ما يزيد عن 29000 أستاذ)، وتعداد الطلبة الذي تجاوز المليون طالب، كلها مؤشرات دالة على هذا التطور.

إن مثل هذا التطور السريع ما كان له ليحدث دون أن تتولد عنه عدة إختلالات، والتي مردها أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي. فلقد أدى تراكم

---

[1] السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم: المرجع السابق. ص: 278.

[2] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p:10

هذه الإختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية.[1]

إن عدم المواءمة هذه، تترجم في عجز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات، وتلك التي نجمت عن عولمة الاقتصاد وظهور مجتمع المعلومات وبروز المهن الجديدة فضلا عن التحديات المتمثلة في عولمة منظومة التعليم العالي.

إن هذه الوضعية الجديدة تفرض على منظومة التعليم العالي أن تكون قادرة في إطار إستراتيجية تطويرها على استيعاب نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت تطور البلاد، وبهذا فإن منظومة التعليم العالي مدعوة في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى التكيف باستمرار مع التحولات العميقة لمحيطها التي ما انفكت حتى تزداد تعقيدا.

كما أن بلوغ مستوى البلدان المتطورة ينبغي حتميا التسلح باقتصاد قوي يجمع بين النجاعة والتنافسية موجه نحو امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا، فهذه العوامل تمثل اليوم أسس المجتمعات الحديثة التي تشكل فيها الجامعة الفضاء الأمثل للاكتساب والإنتاج والتطوير.

وانطلاقا من هذه المعاينة فقد سارعت كل الأمم إلى جعل منظومة التعليم العالي في صدارة أولوياتها تفرض ضمان التكوين النوعي لفائدة النخب والموارد البشرية بوصفها أكثر العوامل حسما في مجال النمو والتنافسية الاقتصادية، فلقد أدركت البلدان الأوروبية على غرار البلدان الأنجلوسكسونية والبلدان الصاعدة مثل الهند والصين وتركيا العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية وباشرت في إصلاحات عميقة لمنظوماتها التعليمية، وامتدت دينامكية الإصلاح هذه لتشمل عددا معتبرا من البلدان الإفريقية وبلدان الجوار المغاربية، لذا بات إذا من الضروري على الجامعة الجزائرية أن تختار بدورها الوجهة التي يتعين على منظومتنا للتعليم العالي والبحث العلمي أخذها، وعن طبيعة التطور الذي ينبغي إحداثه.

لقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقريرها لمختلف العوائق التي تعاني منها الجامعة، كما أبرزت الحلول الواجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها في دفع سيرورة تكييف منظومتها التكوينية مع المتطلبات والحاجيات التي أفرزتها هذه السيرورة.[2]

---

[1] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p:06

[2] http://www.forum.ugel.org/t439.htmL

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقد يوم 30 أفريل 2002، حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013، وتتضمن هذه الاستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس – ماستر – دكتوراه، أي هيكلة تستجيب للمعايير الدولية تكون مصحوبة بتحسين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، وباعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.

قد اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر على هذه الهيكلة اعتقادا منها بأنه هو الحل في إخراج الجامعة الجزائرية من الصعوبات التي تواجهها وهذا لأنه يحتوي على توجهات وأبعاد وأهداف ما يجعلها ترفع التحدي وأن تكون كمثيلاتها من جامعات العالم.[1]

إن هذا الإصلاح ليس غاية في حد ذاته، بل هو استجابة لما ينتظره المجتمع ويطمح إليه وعليه، فإنه من شأنه أن يدعم طابع المرفق العام للمؤسسة الجامعية، ويحفظ ديمقراطية التعليم العالي ويسمح للجامعة الجزائرية بضمان تكوين نوعي يستجيب للمقاييس الدولية ويسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، ويؤسس على التكوين المتواصل (تكوين مدى الحياة) لتمكين خريجي التعليم العالي من التكيف مع التطورات المستمرة للحرف وتطوير الآليات التي تعين على التكوين الذاتي.[2]

كما يرمي هذا الإصلاح، علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي الذي يقدم خدمة عمومية وعلى تكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة، إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:[3]

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية و آدابها.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. المرجع السابق. ص: 03.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مذكرة توجيهية حول كيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي. ص: 02.

[3] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p11

- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

ويضاف إلى كل هذه المتطلبات الجديدة البعد الدولي للتعليم العالي، والذي يبرز من خلال:

- التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها.
- إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية (فضاء مغاربي، أورو- متوسطي...) تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار، ومن ثم تشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

إنه بإمكان الجامعة الجزائرية من خلال انخراطها في هذه الفضاءات أن ترسي مصداقيتها على الصعيد الدولي، وأن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات.

كما أن اختيار نظام LMD يندرج ضمن هذا المسعى، فهو يستجيب لأهداف الإصلاح، ويحقق تناغم النظام الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم.[1]

وقد كان البدء في عملية الإصلاح هذا بفتح مسارات جديدة للتكوين من نمط بكالوريا +03 سنوات(الليسانس) مع انطلاق الموسم الجامعي 2005/2004، حيث بدأ التطبيق الفعلي لنظام LMD بالجزائر في عشر مؤسسات جامعية عبر الوطن، وتم تحديد هذه المؤسسات ومجالات التكوين، حيث تم فتح 14 ميدانا للتكوين وفق نظام LMD في إطار الهيكلة الجديدة للتعليم العالي وذلك وفق المنشور الوزاري رقم 09 المؤرخ في 04 جمادي الأول 1425 الموافق لـــ: 23 جوان 2004.

3- نظام LMD والإصلاحات السابقة:

يشكل تطوير التعليم العالي وربطه بالتطورات والتغيرات العالمية للعلوم وتفتحه على المجتمع، الهدف الرئيسي الذي تقاسمه جل الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية عبر مراحل تطورها.

لقد استهدف إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 تكيف هذا الأخير مع التطورات العالمية للعلوم – في تلك الفترة – فجاءت الإصلاحات الشاملة المتعلقة ببرامج وأهداف وطرق وأساليب تكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي، وهو ما استدعى إعادة تنظيم الجامعات في شكل معاهد

---

[1] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p:12

إبتداءا من سنة 1971 وإعتماد نظام خاص بالجذوع المشتركة، وقد اقترح الإصلاح جملة من التوصيات أهمها:

- تقليص المحاضرات إلى الحد الأدنى.
- تنسيق البحوث النظرية مع الأعمال التطبيقية والأعمال الموجهة والملتقيات.
- تلقين تقنيات مفيدة لإطار المستقبل وإبراز التعليم النظري من خلال الأعمال التطبيقية.

كل هذه التوصيات تلوح إلى ربط الطلبة بسوق العمل لبلد حديث الاستقلال، كما استهدفت الخريطة الجامعية التي وقع اعتمادها سنة 1984 ورسم رؤية طويلة المدى للتطور الذي يشهده النظام الجامعي حتى آفاق سنة 2000 معتمدة في ذلك على الخيار العلمي والتكنولوجي للجامعة الجزائرية، بحيث تساعد على تحديد احتياجات الاقتصاد الوطني والعمل على توفيرها، إلى جانب توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل كالتخصصات التكنولوجية.

غير أن عراقيل كثيرة حالت دون التطبيق الفعلي والكلي لهذه الإصلاحات، والتي تمثلت كما يرى الكثيرون في أن تطبيق هذه الإصلاحات تم بطريقة آلية، وتسليطه في إطار هيكل إداري جعل من مؤسسات التعليم العالي ذات توصل سيئ للواقع نتيجة ارتباطها برسمية القانون هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم احترام آجال إنجاز البُنى التحتية، وتخلي الدولة عن بعض المشاريع والتزايد الذي فاق التوقعات من أعداد الطلبة نتيجة التساهل في فتح فروع تبدو سهلة التنظيم، إلى جانب التأخر في تكوين أساتذة التعليم العالي وعدم عودة أعداد من المكونين بالخارج.

لقد ساهمت هذه المشاكل في عجز التعليم العالي عن مواكبة الجامعات في العالم وأطالت من عمر أزمة الجامعة الجزائرية، وإزاء هذا الوضع كان لزاما على الدولة من إيجاد مخرج لهذه الأزمة فكان أن كلفت لجان لدراسة الوضع القائم بالجامعة، وقدمت هذه اللجان تحليلا موضوعيا للمعطيات المتوفرة (تقويم الإصلاحين السابقين 1971 – 1984)، وبالدراسة المقارنة لبعض النماذج الأجنبية، توصلت اللجان إلى اقتراحات عملية لإصلاح برامج التعليم العالي للحد من نسبة الرسوب وتناثر المجهودات (للطالب والدولة) وإرساء تعليم نوعي يستجيب للمقاييس العالمية، فتمثلت تلك الاقتراحات والتدابير في نظام LMD هذا الأخير الذي وجد حيزا للتطبيق بالجامعة الجزائرية في الموسم (2005/2004) ليتم اعتماده بأغلب الجامعات في الموسم (2006/2005).

لقد جاء تطبيق نظام LMD من أجل إخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها ومن أجل تطوير التعليم العالي وجعله يستجيب للمقاييس العالمية، شأنه في ذلك شأن الإصلاحات السابقة، ولئِن

شكل هذا الهدف نقطة التقاء بينه – LMD – وبين الإصلاحات السابقة فإن هذا لا ينفي وجود فوارق بينهما تبتدئ في أن نظام LMD يعطي وضوحا بالنسبة إلى منح الشهادات الخاصة بكل مؤسسة أو كلية تتبنى مستويات وتسميات عالمية للشهادة، والتي تسمح بتسمية وتحويل الشهادات الممنوحة من طرف المؤسسات الجامعية وتسهيل حركية الطلاب، هذا فضلا عن كونه نظام يتسم بالمرونة واللين على عكس مما سبقته من إصلاحات، كونه نظام نصف سنوي يسمح للطلاب بالتطبيق أكثر في شهاداته، وكذا يسمح له بالزيادة في عمله الشخصي كما أنه – الطالب – مخير في اختيار مسار شهاداته على عكس الإصلاحات السابقة التي فرضت توجيه الطلبة إلى فروع معينة، وإلى جانب كل هذا فإن نظام LMD يطرح مسارات مختلفة ومتنوعة ومقبولة للشهادة بحيث يسمح بتطويرها على طول الحياة إلى جانب الشهادة الأولية، كما يسمح بانفتاح الجامعة وشهاداتها على العالم.

وما يمكن قوله إجمالا أن نظام LMD وخلافا مع الإصلاحات السابقة فإن هذا النظام يهدف إلى:

- تحويل شهادات الدراسات الجامعية إلى ليسانس تطبيقية أو مهنية، إلى جانب تحسين البرامج البيداغوجية وتكييفها مع المحيط الخارجي، وذلك باستشارة مجموعة القطاعات المعنية.
- إعادة تكيف الشهادات التي مدتها أربع (04) سنوات (ليسانس، شهادة الدراسات العليا) إلى شهادة ليسانس عامة مدة الدراسة بها ثلاث (03) سنوات، وماستر بحث مدتها خمس (05) سنوات.

4- تنفيذ وتطبيق نظام LMD:

لقد أفرزت عملية إصلاح التعليم العالي الجارية ممارسات وعلاقات جديدة بين المؤسسات الجامعية والإدارة المركزية، تمثلت في تحرير المبادرات وتشجيع الإبداع والابتكار ضمن إطار منسجم لنسق التعليم العالي والبحث العلمي.

أ– المسعى المعتمد في التنفيذ:[1]

يرتكز المسعى المعتمد على عدة آليات للوساطة والتقويم:

[1] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p19

❖ على مستوى المؤسسة:

يقع على عاتق مؤسسة التعليم العالي القيام ببناء عروض التكوين، بالارتكاز على قدراتها العلمية والبيداغوجية الخاصة بها، مسخرة في ذلك إمكانياتها في مجال البحث، بمساهمة الشريك الوطني بل وحتى الأجنبي، ليس فقط من أجل تغطية احتياجاتها الخاصة بل أيضا من أجل الاستجابة لطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

وتسهر مؤسسة التعليم العالي على أن يكون عرض التكوين المقترح متماشيا مع المجالات الكبرى لتخصصها، وأن يوفر مسالك متنوعة، ومعابر ما بين مختلف المسالك لتسهيل عملية توجيه الطلبة وإعادة توجيههم؛ لهذا الغرض يتعين على المؤسسة تعبئة وتجنيد فرق تكوين متعددة التخصصات.

❖ على المستوى الجهوي:

تبدي اللجان الجهوية للتقييم برأيها في مدى انسجام عروض التكوين وجدواها ونوعيتها وملاءمتها وكذا في الإمكانات البشرية والمادية المتاحة والهياكل المسخرة من طرف مؤسسة التعليم العالي المعنية، وهذا في إطار الاحترام الصارم لأحكام دفتر الشروط.

❖ على المستوى الوطني:[1]

تتمثل مهمة اللجنة الوطنية للتأهيل، في اعتماد عروض التكوين المقدمة من طرف اللجان الجهوية للتقييم وتأهيلها وتقييم أثار هذه العروض على تنمية البلاد، من خلال وضعها في الإطار الشامل لإستراتيجية التكوين التي سطرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، طبقا لتوجهات السياسات العمومية.

وعلى اللجنة الوطنية للتأهيل أن تتأكد أيضا، فضلا عن ذلك، من نوعية وسمعة مختلف الشركاء الذين يساهمون في عروض التكوين، إلى جانب فحص ما تقدمه مختلف اتفاقيات التعاون الوطنية والدولية المرافقة لعروض التكوين.

وتمثل هذه اللجنة بحكم تشكيلتها المكونة من خبراء جامعيين وممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، هيئة ضامنة لانسجام خريطة التكوين العالي وضمان تنسيق مكوناتها. وقد تم تطوير مجمل هذه الميكانيزمات بفضل برنامج عمل مكثف للإعلام لفائدة الأسرة الجامعية وحتى الجمهور العريض، من خلال تنظيم لقاءات وتظاهرات ذات طابع علمي وبيداغوجي، ومن خلال عقد ملتقيات وطنية ودولية، وفي هذا الإطار فإن الملتقى الدولي الذي نظم يومي 30 و31 مايو2007

[1] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p20

بالجزائر حول موضوع "**نظام L.M.D بين الممارسة والآفاق**" بمشاركة ممثلي الأسرة الجامعية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بالإضافة إلى خبراء دوليين قَدِموا من أمريكا(الولايات المتحدة، كندا) وأوروبا(فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، بريطانيا) والبلدان العربية(المغرب، تونس، الأردن، الإمارات العربية المتحدة) وإفريقيا(السنغال) سمح بتبادل مثمر للآراء، كما تميز بمناقشات معمقة وذات مستوى رفيع، تناولت مختلف تجارب إصلاح التعليم العالي لمناطق مختلفة من العالم.

وقد مكنت أشغال هذا الملتقى من توطيد مسعى الإصلاح الذي اعتمدته بلادنا، وكانت من بين توصياته البارزة مؤسسة انعقاد هذا الملتقى بصفة دورية.

ب- الإجراءات المرافقة للتنفيذ:

ترتكز عملية إنجاح إصلاح من هذا الحجم على مسعى رصين ومحكم مدعوم بالتزام كل مكونات الأسرة الجامعية وانخراطها الطوعي في مسار هذا الإصلاح، وقد تم تجسيد هذا المسعى من خلال الطابع التدريجي والتشاركي الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مقاربتها لتنفيذ الإصلاح وفي حرصها على مرافقته بإجراءات هامة:

❖ **في مجال التأطير من خلال:[1]**

- وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث والبحث التكويني.
- تشجيع التكوين "مدى الحياة" للأساتذة والباحثين والإطارات.
- تسخير الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير قصد التحضير لاستقبال مليون ونصف مليون طالب في آفاق 2009/2010.
- مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج، من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وإضفاء مرونة على المعاملات الإجرائية.
- تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية، والمشاركة في الندوات وتأطير التربصات المهنية.
- ترقية وتطوير الطرائق التعليمية الحديثة، خاصة عبر تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المطبقة في التعليم (الانترنت وباقي الشبكات، التعليم الالكتروني).

[1] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p21

- إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح، من خلال برمجة دورات تحسيسية (ندوات – لقاءات – تربصات...).

❖ **في مجال البيداغوجيا عن طريق:**

- تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
- تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفير الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وأن مخابر البحث ستشكل مستقبلا النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج.
- تثمين التربصات في الأوساط المهنية.[1]
- تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد أساسا على تكنولوجيات الإعلام والاتصال مثل التعليم عن طريق الخط، التعليم الالكتروني....
- مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجع للزمن البيداغوجي.

❖ **في مجال الخريطة الجامعية من خلال:**[2]

- إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع، والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية، وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية، والواقع الاجتماعي الاقتصادي للبلاد على المستويين المحلي والوطني.

❖ **في مجال تنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث من خلال :**

وضع هياكل تتكفل بـــ:

- استقبال الطلبة وتوجيههم (خلايا LMD).
- تنظيم التربصات في الوسط المهني ومتابعتها.
- تقييم التعليم.
- تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين.
- تأسيس نظام الوصي(Tutorat) لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

❖ **في مجال تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية من خلال:** إدخال نمط جديد للتسيير مبني على أسس الحكامة الراشدة بهدف:

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي.المرجع السابق. ص 15.

[2] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p22

- تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات.
- تدعيم روح الحوار والتشاور باحترام قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.[1]
- تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.
- قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.

❖ **في مجال التعاون الدولي من خلال:[2]**

تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين، وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

- وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (مجال تعاوني مغاربي- أورومتوسطي...) ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذي نوعية، يُسَهل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين، ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.
- تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ورفع مردوديته.
- ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذو المستوى العالي.

❖ **في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية من خلال:**

- مسعى وإستراتيجية ترميان إلى إرساء أسس مناخ جامعي تطبعه الرصانة في إطار الحوار والتشاور.
- إصدار قانون أساسي خاص للأستاذ الباحث يكون جاذبا ومحفزا ويضع الأستاذ في مصف النخبة الوطنية.

5- أهداف نظام LMD في الجامعة الجزائرية:

إن الإختلالات التي يعاني منها نظام التعليم العالي والتي أصبحت السمة المميزة للجامعة الجزائرية، أدى بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي القيام بإصلاح شامل من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة ومحاولة حل بعض مشاكل الجامعة الجزائرية، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات آخرها تطبيق نظام LMD والذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي.المرجع السابق. ص: 16.

[2] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p23

- السعي إلى تحقيق الجودة والنوعية في التكوين من خلال التجديد في محتويات البرامج التكوينية وفق التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز استعمال التكنولوجيات ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، إذ أن تحقيق مثل هذه التغييرات في التعليم العالي يحسن من مردودية التكوين بالجامعة الجزائرية.[1]
- ترقية الحركة التمهينية في التكوين، وهذا من خلال فتح قنوات الاتصال بين الجامعة والمحيط، إذ تحاول الجامعة الجزائرية جاهدة لتحقيق متطلبات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية..[2]
- إضفاء الصبغة العالمية للتعليم العالي بالجزائر، وهذا من خلال تشجيع التعاون الدولي بين الجامعة الجزائرية والجامعات الأجنبية، وإنشاء مخابر بحث مشتركة بين الطرفين.
- تسهيل الحركية الطلابية بين مختلف الجامعات الوطنية والدولية.
- ترقية القيم العالمية والتي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بمفاهيم التسامح واحترام الآخر...الخ.[3]
- ترقية استقلالية مؤسسات التعليم العالي بيداغوجيا.
- خلق شروط ملائمة للتوظيف، والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة.
- ترسيخ أسس التسيير التي ترتكز على التشاور والمشاركة.

كما يمكن تحديد أهداف أخرى لتطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية فيما يلي:

- رفع حظوظ نجاح الطالب إلى أعلى مستوى.
- تمكين الطالب من اختيار شعبة ما وهو على بَيِّنة من قدراته الفردية وإمكانياته.
- المرافقة البيداغوجية المستمرة للطالب.
- محافظة الطالب على المكتسبات المحصلة مع إمكان الاستفادة منها عند التحويل.
- تنوع المسارات الجامعية والمعابر.
- تقليص الإخفاق والتسرب الجامعي.
- توفير تكوين يستجيب ومتطلبات الاقتصاد الوطني.
- تمكن الطالب الجزائري من دراسة برامج عالمية.

---

[1] علي لونيس وصلاح الدين تغليت: المرجع السابق. ص 241.

[2] http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php. Le 15/01/2009.

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. المرجع السابق. ص: 06.

- اندماج المتخرج الجامعي بكل سهولة في الشبكة العالمية للعمل أو التكوين.

إذا تمعَّنا جيدا في أهداف نظام LMD على الصعيد الدولي، وأهدافه على المستوى المحلي، فإننا نجدها تهدف إلى المرامي نفسها، بالرغم من الاختلاف الجغرافي والحضاري والاقتصادي.

إن هذا النظام يدخل ضمن عولمة التعليم العالي، فالدول السائرة في طريق النمو كالجزائر لا تملك القدرة على عدم تبني مثل هذا النظام، في وقت أصبحت نوعية التعليم العالي تقاس من خلال المعايير الدولية.

6- تقييم تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية:

إن الجامعة الجزائرية اليوم أصبحت مطالبة في كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي، فمتطلبات القرن الحالي تقتضي مراجعة أهدافها وهياكلها على النحو الذي يتوافق مع التحولات، وإعادة النظر في فلسفتها وبرامجها، فالمفروض أن الإصلاح لا يأتي من فراغ بل هو نتيجة تغيرات وحراك اجتماعي محلي ودولي نابع من واقع هذه التنظيمات وما تعرفه من مشكلات، بمعنى أن الإصلاح يكون نابع من ذاتها قبل أن يكون فوقي.

إن ما تعيشه الجامعة الجزائرية الآن من إصلاحات راهنة، هي ضرورة ملحة فرضتها متغيرات العولمة واقتصاد السوق وهو تابع لموجة الإصلاحات التي عرفتها أوروبا وأمريكا، وعلى هذا الأساس فإن نظامLMD في الجزائر يجب إخضاعه لبعض الانتقادات وعرض بعض سلبياته وايجابياته على النحو التالي:

على الرغم من الايجابيات التي جاء بها نظامLMD والتي من أهمها:

- التسجيل يكون مباشر ولا يخضع لعملية التوجيه المركزي.
- مرونة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بفرص نجاح أكبر.
- تقليص الحجم الساعي بحيث تعطى الأهمية للبحث والمطالعة – 25 ساعة دراسة خلال الأسبوع فقط.
- تقديم تكوين بمواصفات عالمية.
- يضمن تكوين نوعي وفق الاختصاصات المفتوحة.
- تلبية حاجات قطاع الشغل وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- انفتاح الجامعة الجزائرية على العالم وتشجيع التعاون مع الجامعات الدولية.
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بإدخال المواد التثقيفية إضافة إلى التخصصات الرئيسية.

- يقدم شهادات معترف بها دوليا.

إلا أنه وكغيره من الأنظمة يواجه نظام LMD في الجزائر عدة صعوبات تعرقل تطبيقه السليم وتعيق تحقيق الأهداف المرجوة منه، جعله يصطدم ببعض المغالطات والتي من أهمها:[1]

- قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه (التكوين النوعي).
- افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم، مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.
- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل جدي ولائق من خدمات الإعلام الآلي والإنترنيت.
- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل .
- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للخرجات العلمية والتربصات الميدانية.
- التكوين لنيل الشهادات المهنية يكون متخصص وحسب المنطقة، مثلا شهادة طالب متخرج من جامعة معينة تختلف عن شهادة طالب متخرج من جامعة أخرى في نظر قطاع الشغل.
- استقلالية المؤسسات الجامعية وإن كانت تسمح بالمنافسة بين الجامعات فإنها تخلق نوع من أنواع أللاستقرار في قيمة الشهادة، وهذا ما جعل النظام في فرنسا لا يكتب له النجاح لحد الآن.
- قضية تصنيف الشهادات عند الوظيف العمومي وما يمكن أن تخلقه من مشاكل مع شهادات النظام القديم في ظل انعدام النص القانوني.
- إن التوجه نحو الليسانس المهنية يطرح في بعض التخصصات هجرة الطلبة نحو هذه التخصصات المهنية الشيء الذي يدفع ببعض الأساتذة والبيروقراطيين لتشكيل جماعات عمل لخلق شهادات مهنية، لا لتطوير نظام LMD وإنما لحفظ مناصب عملهم.
- صعوبة اختيار المسار أو المشروع التكويني للطالب(17-18سنة) الذي يترتب عنه لاحقا اختيار مهني، لاسيما وإذا علمنا أن الطالب في الجزائر ظل لفترات طويلة بتكوين محدود وضعيف في مراحل ما قبل الجامعة، وإذا كان ممكنا فإنه يتطلب حيازة إمكانات ثقافية وفكرية كبيرة للفرد في المجتمع الجزائري والطالب على الخصوص.

[1] عبد الكريم حرز الله وكمال بداري: المرجع السابق. ص: 90.

- وأهم مشكل هو قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.

إن المتمعن في هذا النظام يرى أنه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرنة ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والتفتح عليهما، لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه، فهذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا و بشريا كـــ:

- نقص المرافق البيداغوجية- المخابر، قاعات المطالعة، مكتبات متخصصة ...الخ.
- النقص الفادح في التأطير لاسيما غياب الأستاذ الوصي[1].

وما يلاحظ كذلك هو عدم جاهزية القوانين المسيرة له والاكتفاء بقوانين النظام القديم، فمثلا الشروط التي تتحكم في إعادة التوجيه والتحويلات تجده يعبر عنها دائما بعبارة يتحدد لاحقا، وهو ما يظهر جليا في القرار الوزاري المؤرخ في 23 يناير 2005 الذي يحدد تنظيم التعليم وضبط كيفيات مراقبة المعارف، إضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفيات الانتقال من الليسانس إلى الماستر ومن الماستر إلى الدكتوراه.

كما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي الذي هو الأخير يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخوصصة والمؤسسات الصغيرة وفتح المجال للمستثمر الأجنبي، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلى رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، هذا الأخير يستوجب استنفارا قويا لجميع الإمكانات المادية والبشرية.

هذا ونشير أن الوزارة الوصية استعملت كل الطرق والأساليب من أجل تطبيق هذا النظام وتعميمه، وتناست الطريق السليم وهو الحوار والنقاش وفتح الباب أمام كل الشركاء لتقديم الآراء حول هذا النظام، فهذه التجربة وإن استوفت حقها من التحضير المادي والأكاديمي فهي لم تستوف حقها من النقاش حول آلية التطبيق في الجامعة، وهو ما يبقى هذا الملف أرضية للنقاش والإثراء حيث يبقى عاملا من عوامل استقرار الجامعة ويساهم في كل ما من شأنه المحافظة على استقرارها ورقيها والنهوض بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

[1] http://www.forum.ugel.org/t439.html.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظام LMD إنما هو نظام تبنته الجامعة الجزائرية لمعالجة مختلف الإختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي الجزائري السابق، والتصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية من خلال ما يوفره هذا النظام من امتيازات متمثلة أساسا في اعتماده على نظام السداسيات، والحصول على شهادات(ليسانس، ماستر، دكتوراه) وهو يكفل للطالب حرية اختيار مسارات شهاداته، ويكفل للجامعة الجزائرية السرعة وربح الوقت، فتعمل الجامعة من هذا المنطلق على تهيئة وتنمية وإعداد مخزون من الرأسمال الفكري بأقل جهد وأقل وقت وبأقل تكلفة.

غير الذي لا يجب إهماله أو إقفاله هو أن تطبيق مثل هذا الإصلاح في ظل أزمة متعددة الجوانب يجعل منه نظاما مكلفا للغاية، وهنا لا بد من الوفاء لهذه التكلفة لإرساء قواعد التعليم المتطور من جهة ولكسب الرهان المزدوج الذي رفعته الجامعة الجزائرية والمتمثل في ضمان التكوين النوعي لأكثر من مليون طالب جديد من جهة ثانية.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الملحق رقم: 02.

قائمة أسماء الأساتذة المحكمين للاستبيان.

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الجامعة التي ينتمي إليها
01	أ.د. نصر الدين جابر	جامعة محمد خيضر– بسكرة.
02	د. نور الدين تاروريت	جامعة محمد خيضر– بسكرة.
03	د. محمد بلوم	جامعة محمد خيضر– بسكرة.
04	د. عيسى قبقوب	جامعة محمد خيضر– بسكرة.
05	د. إسماعيل لعيس	المركز الجامعي بالـــــوادي.
06	أ. سلاف مشري	المركز الجامعي بالـــــوادي.
07	أ. زوليخة جديدي	المركز الجامعي بالـــــوادي.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

فهـــــرس الجـــداول

الرقم	عنـــــــــوان الجـــــدول	الصفحة
01	التدفق الطلابي بداية من سنة 1988 إلى سنة 2000.	64
02	تطور الاعتماد المالي المخصص لميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي.	67
03	عدد أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية.	117
04	نتائج الدراسة الاستطلاعية.	118
05	عدد أفراد العينة النهائية.	120
1-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 1.	125
2-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 2.	126
3-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 3.	127
4-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 4.	128
5-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 5.	129
6-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 6.	130
7-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 7.	131
8-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 8.	132
9-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 9.	133
10-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 10.	134
11-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 11.	137
12-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 12.	138
13-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 13.	139
14-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 14.	140
15-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 15.	141
16-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 16.	142
17-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 17.	143
18-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 18.	144
19-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 19.	145
20-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 20.	146
21-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 21.	149
22-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم 22.	150

23-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .23	151
24-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .24	152
25-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .25	153
26-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .26	154
27-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .27	155
28-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .28	156
29-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .29	157
30-6	استجابات أفراد عينة البحث لعبارة الاستبيان رقم .30	158

فهرس المخططات التوضيحية

الرقم	عنوان المخطط التوضيحي	الصفحة
01	مخطط يوضح هيكلة نظام LMD	92

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

ملخص الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بموضوع الإصلاح الجامعي الذي بدأ تطبيقه بالجامعة الجزائرية مع بداية الموسم 2005/2004 والمتمثل في نظام LMD الذي يعتبر كأحد التوجهات العالمية الذي تبنته الجامعة في مجال التعليم العالي، والذي فرضته مجموعة من التطورات والتغيرات العالمية التي تسعى نحو تحقيق النوعية والنجاعة في هذا القطاع.

ومنه جاءت دراستنا حول موضوع دور الجامعة في نشر نظام LMD بين الطلبة، والتي تندرج ضمن البحوث الوصفية التربوية وخاصة منها التي تتعلق بقضايا التعليم العالي، بحيث تمحورت إشكالية الدراسة حول الأدوار المطلوبة والتي يتعين على الجامعة القيام بها تجاه طلبة نظام LMD في إطار تحضيرهم للالتحاق به، وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على ثلاث فرضيات والتي كانت كالتالي:

- تقوم الجامعة بدورها الإعلامي لتحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD من وجهة نظرهم.
- تقوم الجامعة بدورها التكويني والبيداغوجي في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD من وجهة نظرهم.
- تقوم الجامعة بدور تحفيزي في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD من وجهة نظرهم.

وقد استعَّنا في دراسة هذا الموضوع على الاستبيان كأداة نظرا لارتباطها الوثيق بالموضوع الحالي، والذي يعتبر أحد وسائل جمع البيانات في الدراسات الوصفية والتحليلية، كما أجريت هذه الدراسة بالمركز الجامعي بالوادي وبالتحديد على طلبة نظام LMD بقسم العلوم الاجتماعية، وهذا لمعرفة رأيهم هل كان للجامعة دورا في التحاقهم بنظامLMD ؟.

وبعد عرض النتائج ومعالجتها ومن ثَمَّ مناقشتها تمكّنا من إثبات الفرضية الأولى التي تتعلق بمحور الإعلام وكذا إثبات الفرضية الثالثة والتي تتعلق بمحور التحفيز والتشجيع، في حين لم تتحقق الفرضية الثانية الخاصة بمحور التكوين، وهذا ما يدل على التحقق الجزئي للفرضية العامة، وقد استطعنا من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- تقوم الجامعة بدور إعلامي في تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD.
- الدور التكويني للجامعة ما يزال يعاني مجموعة من النقائص، الأمر الذي يجعله دون المستوى الذي تتطلبه عملية تحضير طلبة نظام LMD.
- إن تشجع الطلبة وتحفيزهم يحضى باهتمام كبير من طرف الجامعة، وهو ما جعله يساهم بدور كبير في تحضيرهم للالتحاق بنظام LMD.

وفي الأخير اختتمت دراستنا بمجموعة من الاقتراحات أو التوصيات بناءا على النتائج المتوصل إليها والتي نراها تخدم هذا الموضوع.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الفصل السادس: عرض وتحليل النتائج

1- عرض النتائج ومناقشتها وفق الفرضيات.

أ- المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى.

ب- مناقشة نتائج الفرضية الأولى.

ج- المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية.

د- مناقشة نتائج الفرضية الثانية.

ه- المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة.

و- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة.

2- المناقشة العامة للنتائج.

3- خاتمة واقتراحات.

1- عرض النتائج ومناقشتها وفق الفرضيات:

أ- المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى:

تقوم الجامعة بدورها الإعلامي تجاه طلبة نظام LMD من وجهة نظرهم.

الجدول رقم 6-1 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 1.

قبل التحاقكم بالجامعة هل تلقيتم الإعلام الكافي حول نظام LMD؟.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	6	%7.69	53.83	5.99
لا	56	%71.79		
أحياناً	16	%20.51		
المجموع	78	%100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة **كا^2** المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<53.83) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 71.79 % من الطلبة بأنهم لم يتلقوا الإعلام الكافي حول نظام LMD ، وهذا قبل التحاقهم بالجامعة مع أن هذا الإعلام المبكر للطلبة قبل المرحلة الجامعية يلعب دورا كبيرا في توجيه التلاميذ من خلال بلورة وصياغة مشروعهم التكويني والمهني من خلال إطلاعهم على كل المسارات التكوينية والمهن المرتبطة بها.

الجدول رقم 6- 2 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 2.

هل نظمت الجامعة ملتقيات حول نظام LMD ؟.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية
نعم	45	%57.69	20.99	5.99
لا	18	%23.07		
أحياناً	15	%19.23		
المجموع	78	%100		

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة $كا^2$ المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (20.99<5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم " حيث نلاحظ من خلال الجدول أن 57.69% من أفراد العينة أجابوا بأن الجامعة قد قامت بتنظيم الملتقيات بهدف شرح ومناقشة نظام LMD، وهذا حتى يتمكن الطلبة من معرفة وفهم هذا النظام وكيفية التعامل معه، لأن الملتقيات والأيام الدراسية التي تنظمها الجامعة لها دور كبير في إيصال الأفكار التي تهدف إليها هذه الملتقيات، وكذا كشف الغموض الذي يسود بعض النقاط، وهذا من خلال المناقشات المتبادلة التي تنشأ بين الأساتذة المشاركين وتدخلات الطلبة الحاضرين.

الجدول رقم 6- 3 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 3.

تقوم خلايا الإعلام بنشطات إعلامية حول نظام LMD في الجامعة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	21	%26.92	6.99	5.99
لا	37	%47.43		
أحياناً	20	%25.64		
المجموع	78	%100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<6.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " حيث يتضح بأن 47.49 % من أفراد العينة أجابوا بعدم قيام خلايا الإعلام بنشطات وأعمال إعلامية حول نظام LMD في الوسط الجامعي، وهذا بالرغم من أهمية الدور الكبير الذي تلعبه هذه الخلايا، والتي تمثل همزة وصل بين الجامعة والطلبة بحيث تقوم بالإعلام والإرشاد والتوجيه وبالتالي كان لابد من مضاعفة نشاط مثل هذه الخلايا وخاصة فيما يتعلق بنظام LMD، وهو ما تأكده نتائج الدراسة التي قام بها الباحث نبيل بوزيد (2003) حول موضوع دور التكوين الجامعي في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، بحيث من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو الغياب الكلي للمصالح المختصة في مساعدة الطلبة، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على عملية التحاق الطالب بنظام LMD، ومن ثم على تحضيرهم إلى عالم الشغل.

الجدول رقم 6- 4 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 4.

يقوم الأساتذة في الجامعة بمساعدتكم على فهم نظام الدراسة في LMD.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	43	%55.12	16.68	5.99
لا	17	%21.79		
أحياناً	18	%23.07		
المجموع	78	%100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق بأن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05 (16.68>5.99)، وجاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، فقد أجاب 55.12 % من أفراد العينة بأن الأساتذة يقومون بمساعدة طلبتهم على فهم نظام الدراسة، ومعرفة كل حيثيات نظام LMD حتى يتسنى للطلبة متابعة الدراسة ضمن هذا النظام وتحقيق النجاح في كل أطواره وإدراك أهدافه...، ومن هنا يتبين بأن الأستاذ له جانب أساسي في عملية الإعلام، وذلك من خلال الإجابة على الاستفسارات المختلفة التي يقدمها الطلبة له، وخاصة إذا كان هذا الأستاذ على إطلاع كبير بكل التفاصيل التي تتعلق بهذا النظام والتي من خلالها تمكنه من مساعدة الطلبة على التعرف وفهم نظام LMD .

الجدول رقم 6- 5 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 5.

هل زودتكم الجامعة بمعلومات حول طرق الانتقال في نظام LMD ؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	31	%39.74	7.61	5.99
لا	24	%30.76		
أحياناً	13	%16.66		
المجموع	78	%100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05 (5.99<7.61)، وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، بحيث أجاب 39.74% من أفراد العينة بأن الجامعة زودهم بمعلومات حول طرق الانتقال في نظام LMD وهو ما يدل بأن الطلبة لديهم القدر الكافي من المعطيات الخاصة بكيفية الانتقال من مستوى إلى آخر، والتي تمكنهم من معرفة شروط النجاح التي يتطلبها هذا النظام، كالحصول على الرصيد اللازم من النقاط لكل سداسي، بالإضافة إلى معرفة احتمالات الرسوب التي يمكن أن يقع فيها الطالب، ومن ثم كيفية التجنب لمثل هذه الحالات.

الجدول رقم 6-6 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 6.

أطلعتكم الجامعة على برنامج الدراسة ضمن نظام LMD؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	32	%41.02	2.14	5.99
لا	22	%28.20		
أحياناً	24	%30.76		
المجموع	78	%100		

كا^2 غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99>2.14) حيث أجاب 41.02% من أفراد العينة بأن الجامعة أطلعتهم على برنامج الدراسة ضمن نظام LMD، وهذا ما يدل على أن المسؤولين بالجامعة في هذا المجال يعملون على تزويد طلبة هذا النظام بكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية الخاصة به، حيث أن إطلاع الطلبة على البرامج الدراسية من شأنهم أن يتعرفوا على متطلبات هذه البرامج ومدى ملاءمتها مع اهتماماتهم وقدراتهم، وبالتالي تحضيرهم قبل أن يلتحقوا بهذا النظام.

الجدول رقم 6- 7 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 7.

يتطرق أساتذتكم خلال حصص التدريس بإعطائكم معلومات حول نظام LMD؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	47	% 60.25	25.45	5.99
لا	15	% 19.23		
أحياناً	16	% 20.51		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05 (25.45>5.99)، وجاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، بحيث أجاب 60.25 % من أفراد العينة بأن أساتذتهم يتطرقون خلال حصص التدريس إلى إعطائهم معلومات حول نظام LMD، وهو ما يظهر الدور الكبير الذي يمكن أن يساهم به الأستاذ في عملية إعلام الطلبة خاصة عندما يعرضون انشغالاتهم أثناء حصص التدريس، إذ يعتبر الأستاذ الشخص الأكثر تعاملا مع الطلبة في الوسط الجامعي.

الجدول رقم 6- 8 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 8.

قدمت لكم الجامعة معلومات حول هيكلة نظامLMD؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	46	% 58.97	46.24	5.99
لا	19	% 24.35		
أحياناً	13	% 16.66		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05 (5.99<46.24)، وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، بحيث أجاب 58.97 % من أفراد العينة بأن الجامعة قدمت لهم المعلومات اللازمة حول هيكلة نظام LMD، حيث أن معرفة مسارات التكوين سواء كانت الأكاديمية أو المهنية، وكذلك مستويات الدراسة ابتداءا من الليسانس إلى الدكتوراه ومعرفة طبيعة الشهادات الممنوحة في كل مستوى، وكيفية الانتقال إلى عالم الشغل أو العكس (التكوين مدى الحياة)، كل ذلك من شأنه أن يساعد في عملية تحضير الطلبة للالتحاق بهذا النظام وإمكانية مواصلة الدراسة فيه.

الجدول رقم 6- 9 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 9.

هل أطلعتكم الجامعة على أهداف ومبادئ نظام LMD ؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	49	% 62.82	31.45	5.99
لا	11	% 14.10		
أحياناً	18	% 23.07		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05 (31.45>5.99)، وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، بحيث أجاب 62.82 % من أفراد العينة بأن الجامعة قد قامت بإطلاع الطلبة على أهم الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها نظام LMD، لأن فهم الطلبة لهذه المبادئ والأهداف يمكنهم من معرفة ما مدى استجابة هذا النظام في تحقيق رغباتهم والوصول إلى طموحاتهم وتطلعاتهم المهنية والمستقبلية، والتي من خلالها يمكن للجامعة أن تقوم بتحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD.

الجدول رقم 6– 10 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 10.

هل أعلمتكم الجامعة بما يتعلق بإيجابيات وسلبيات نظام LMD؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	19	% 24.35	7.14	5.99
لا	37	% 47.43		
أحياناً	22	% 28.20		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05 (5.99<7.14)، وجاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا "، بحيث أجاب 47.43 % من أفراد العينة بأن الجامعة لم تُعْلِم طلبتها بما يتعلق بإيجابيات وسلبيات نظام LMD، وهو الأمر المهم فيما يخص عملية إعلام الطلبة بهذا النظام، إذ كان لا بد على الجامعة تقديم كل ما يتعلق بسلبيات وايجابيات هذا النظام وخاصة منها تلك التي تميزه عن النظام القديم، وبالتالي يكون التحاق الطلبة بنظام LMD مبنيا على نظرة تقييمية، لأن الخوض في أي مجال معين يكون انطلاقا من الإيجابيات التي يحققها والسلبيات التي يمكن أن تنجم عنه.

ب- مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تقوم الجامعة بدورها الإعلامي تجاه طلبة نظام LMD من وجهة نظرهم.

إذا نظرنا إلى استجابات الطلبة نحو بدائل البنود الخاصة بدور الإعلام، نجد أن أغلب هذه الاستجابات جاءت دالة لصالح الاختيار" نعم"، وهو ما يظهر بأن الجامعة لها دور إعلامي حسب رأي الطلبة، وهذا من خلال ما تقوم به من نشاطات وأعمال في هذا المجال، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 57.69 % من أفراد العينة يرون بأن الجامعة تعمل على تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية التي تدور مواضيعها حول نظام LMD وحول كل ما يتعلق به، إذ أن مثل هذه النشاطات والتنظيمات تعتمد عليها الجامعة كإحدى أهم الوسائل الرئيسية في عملية إعلام الطلبة حول ما يحدث في المحيط الجامعي من مستجدات وتطورات يجب أن يعلمها الطالب ويعيها، حتى يستطيع هذا الأخير أن يواكب تلك التطورات وخاصة إذا تعلق الأمر بقضايا إصلاح التعليم العالي بالجامعة الجزائرية.

كما يعتبر الأستاذ عنصر فعَّال في تنشيط عملية الإعلام من خلال تفاعله الدائم واحتكاكه المستمر مع الطلبة، وهو ما يجعله يدخل في مناقشات مباشرة معهم، عن طريق الاستفسارات التي يقدمها الطلبة إليه، وبذلك فهو يساهم في كشف الغموض عن الكثير من المفاهيم المختلفة، فكما أظهرت الدراسة أن 55.12 % من أفراد العينة يرون بأن أساتذتهم يقومون بمساعدتهم على فهم نظام الدراسة ضمن نظام LMD وتزويدهم بالمعلومات التي تتعلق به، وهو ما من شأنه أن يعزز الدور الإعلامي الذي تقوم به الجامعة لتحضير الطالب للالتحاق بهذا النظام، فبالإضافة إلى ذلك تعمل الجامعة على إطلاع الطلبة على برنامج الدراسة الخاص بنظام LMD وتقديم المعلومات التي تتعلق بالهيكلة الجديدة التي يعتمد عليها هذا النظام في التعليم، وهذا من خلال تعريفهم بالشهادات التي يمنحها، والمستويات التي يصل لها الطالب في كل مرحلة من مراحل التكوين (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وعدد السنوات في كل مستوى وكيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى، بحيث بينت نتائج الدراسة أن نسبة 58.97 % من الطلبة يرون بأن الجامعة تعمل على تقديم المعلومات الخاصة بهيكلة نظام LMD مع قيامها بتزويدهم بأهم المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام وأبرز الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

وبالرغم مما أظهرته نتائج الدراسة عن الأدوار التي تقوم بها الجامعة تجاه طلبة نظام LMD من خلال إجابات أفراد العينة على بنود الاستبيان، إلا أن هذه الإجابات قد بينت كذلك بعض النقاط

التي تُظْهِر وجود بعض النقائص في دور الجامعة المتعلق بعملية الإعلام، مثل غياب الإعلام الكافي لدى الطلبة حول نظام LMD قبل التحاقهم بالجامعة، وعدم تزويدهم بأهم الإيجابيات التي يتميز بها هذا النظام وأهم السلبيات التي يعاني منها، حيث أظهرت النتائج بأن 47.43 % من الطلبة أجابوا بعدم قيام الجامعة بتعريفهم لأهم ايجابيات وسلبيات نظام LMD.

فمن خلال ما سبق نجد أن أغلب الإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبيان والخاصة بالفرضية الأولى المتمثلة في المحور الأول أنها دالة لصالح الاختيار "نعم"، لذا يمكننا القول بأن الفرضية الجزئية الأولى والخاصة بدور الجامعة في مجال الإعلام قد تحققت في أغلبها وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ج- المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية:

تقوم الجامعة بدورها التكويني والبيداغوجي في تحضير طلبة نظام LMD من وجهة نظرهم.

الجدول رقم 6-11 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 11.

هل التكوين الذي تتلقونه ضمن نظام LMD يتماشى مع التطور العلمي الحاصل؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية
نعم	31	% 39.74	15.45	5.99
لا	37	% 47.43		
أحياناً	10	% 12.22		
المجموع	78	% 100		

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة $كا^2$ المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (15.45<5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 47.43 % من أفراد العينة بأن التكوين الذي يتلقونه ضمن نظام LMD لا يتماشى مع التطور العلمي الحاصل، وهو ما يدل على أن المعنيين بهذا الجانب في الجامعة لم يجددوا أو يحدثوا من محتوى ونوعية التكوين الذي يجب أن يساير المعرفة العلمية السائدة، على اعتبار أن التكوين هو بمثابة حجر الزاوية لأي نظام تكويني، وهو ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها دراسة نوال زغينة (2001) التي كانت حول موضوع دور الجامعة الجزائرية في ظل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حيث أظهرت هذه الدراسة بأن برامج التكوين لا تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة وأنها كذلك لا تحقق توقعات الأساتذة والمجتمع، وهو ما يشير إلى أن التكوين في الجامعة الجزائرية لا يتماشى مع التطور العلمي والمعرفي حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم 6- 12 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 12.

هل برامج التكوين في نظام LMD تتطابق مع تخصصكم؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	40	% 51.28	15.06	5.99
لا	12	% 15.38		
أحياناً	26	% 33.33		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (15.06>5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار "نعم" بحيث أجاب 51.28 % من أفراد العينة بأن برامج التكوين في نظام LMD تتطابق مع تخصصهم، وهذا ما يدل على الاهتمام الموجود حول برامج التكوين من طرف المسؤولين، لأن إهمال مثل هذا المجال له الأثر الكبير في تحديد مستوى التكوين الذي تقدمه الجامعة، وهو ما يتضح من خلال دراسة لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد (1993) والتي كانت حول موضوع تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية، حيث أن من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف التكوين بالجامعة، هو ضعف البرامج من حيث محتوياتها ومضامينها.

الجدول رقم 6-13 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 13.

وفرت لكم الجامعة مؤطرين مؤهلين من الناحية البيداغوجية يدرسونكم وفق نظام LMD.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	13	% 16.66	48.68	5.99
لا	55	% 70.71		
أحياناً	10	% 12.82		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<48.68) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 70.71 % من أفراد العينة بأن الجامعة لم توفر لهم مؤطرين مؤهلين من الناحية البيداغوجية يدرسونهم في نظام LMD، حيث أشار معظم الطلبة من خلال الدراسة الاستطلاعية أن أغلب المؤطرين مؤهلين في النظام الكلاسيكي فقط، وهو ما يؤكد نتائج إحدى الدراسات السابقة، وهي دراسة لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد (1993) التي تطرقت إلى موضوع تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية من خلال الكشف عن الأسباب الكامنة وراء تدني مستوى التكوين في الجامعة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن من أهم هذه الأسباب هو ضعف الكفاءة البيداغوجية للأستاذ الجامعي.

الجدول رقم 6- 14 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 14.

وفرت لكم الجامعة القاعات والمخابر والوسائل اللازمة لاستعمالها خلال العملية التكوينية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	12	% 15.38	67.37	5.99
لا	60	% 76.92		
أحياناً	6	% 7.69		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

عند عرض الجدول السابق يتبين أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (67.37>5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " حيث كانت نسبة الإجابة لصالح هذا الاختيار **هي** 76.92 % فالطلبة يرون أن الجامعة لم توفر لهم القاعات والمخابر والوسائل بغرض استعمالها في عملية تكوينهم، وهو ما يعتبر حجرة عثرة أمام التكوين الجامعي الصحيح، لأن الوسائل والأجهزة تعتبر من إحدى دعامات العملية التكوينية والتي تساعد في الإيضاح والفهم وتجسيد الأفكار وترسيخها في ذهن الطالب، وقد جاءت دراسة أحمد زرزور (2006) التي تناولت موضوع تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل لتأكد ما توصلت إليه دراستنا، وهو أن العملية التكوينية تعاني من نقص الوسائل البيداغوجية (مراجع، أجهزة الإعلام الآلي، الانترنت...الخ)، والتي تشكل عائقا كبيرا أمام الوصول إلى تحسين نوعية التكوين.

الجدول رقم 6-15 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 15.

هل تعاني جامعتكم من نقص المقاعد البيداغوجية في أقسام نظام LMD ؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	25	% 32.05	32.37	5.99
لا	47	% 60.25		
أحياناً	6	% 07.69		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<32.37) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 60.25 % من أفراد العينة بأن جامعتهم لا تعاني من نقص المقاعد البيداغوجية الخاصة بأقسام نظام LMD، وهو ما يعتبر كمؤشر ايجابي للجهود التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالرغم من الزيادة الكبيرة لأعداد الطلبة الجدد في كل سنة والذي تجاوز عددهم المليون طالب لهذا الموسم، وكمثال على هذه الجهود فقد استفاد المركز الجامعي بالوادي خلال هذه السنة من 4000 مقعد بيداغوجي، وهو الأمر الذي ساعد في القضاء على ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام وعدم اللجوء إلى استخدام منشآت تابعة لقطاعات أخرى من أجل تغطية العجز الموجود في توفير الهياكل البيداغوجية.

الجدول رقم 6- 16 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 16.

هل تسهل لكم الجامعة القيام بالتربصات والخرجات الميدانية ؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية
نعم	8	% 10.25	77.92	5.99
لا	65	% 83.33		
أحياناً	5	% 06.41		
المجموع	78	% 100		

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة $كا^2$ المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<77.92) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 83.33 % من أفراد العينة بأن الجامعة لا تسهل لهم القيام بتربصات وخرجات ميدانية وهذا ما يُظهر غياب الدور الكبير الذي يجب أن تقوم به الجامعة فيما يتعلق بهذا الجانب، وخاصة من الناحية الإدارية، وهو الأمر الذي أكدته دراسة نبيل بوزيد (2003) التي تطرقت لموضوع التكوين الجامعي وتحضير الطلبة إلى عالم الشغل، حيث أن من النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يخص محتوى التعليم وتنظيم التكوين الجامعي هو أن الطلبة لا تتاح لهم الفرصة خلال تكوينهم بأن يتعرفوا على العالم المهني الذي هم بصدد التوجه إليه، وذلك من خلال التربصات الميدانية (العملية)، وهو الشيء الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية التكوين.

الجدول رقم 6-17 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 17.

هل التكوين الذي تتلقونه وفق نظام LMD يؤهلكم لعالم الشغل؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	29	% 37.17	32.33	5.99
لا	10	% 12.82		
أحياناً	39	% 50.00		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (32.33>5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " أحيانا " بحيث أن هناك 50% من أفراد العينة الذين يرون بأن التكوين الذي يتلقونه وفق نظام LMD يؤهلهم أحيانا لعالم الشغل وهو ما يبين هنا أيضا نقص الإعلام الكافي لدى الطلبة حول هذا النظام وعلاقته بعالم الشغل، إذ أن من الضروري أن يكون هناك انسجام بين البرامج المعتمدة في التكوين ومتطلبات العمل الميداني، وذلك حتى يستطيع الطالب القيام بمهامه في الميدان بما يتناسب مع المهام التي أعده لها التكوين الجامعي.

الجدول رقم 6- 18 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 18.

هل وفرت لكم الجامعة العدد الكافي من الأساتذة من أجل تكوينكم ضمن نظام LMD ؟

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية
نعم	18	% 23.07	55.23	5.99
لا	56	% 71.79		
أحياناً	4	% 05.12		
المجموع	78	% 100		

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة $كا^2$ المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<55.23) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 71.79 % من أفراد العينة بأن الجامعة لم توفر لهم العدد الكافي من الأساتذة من أجل تكوينهم ضمن نظام LMD ، حيث أن بقاء اعتماد النظام الكلاسيكي إلى جانب النظام الجديد أدى إلى زيادة حاجة الجامعة لعدد إضافي من الأساتذة، ومع السنوات القليلة القادمة وبالتخلي المستمر عن النظام الكلاسيكي سيقلص من تلك الحاجة، ولكن يبقى على الجامعة أو وزارة التعليم العالي عموما توفير القدر اللازم من عدد الأساتذة من خلال فتح وزيادة عدد مسابقات التوظيف، لأن الأستاذ يمثل العنصر الأساسي لاستمرار ونجاح العملية التكوينية.

الجدول رقم 6-19 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 19.

تعمل الجامعة على التوفيق بين تكوينكم النظري والتطبيقي في نظام LMD.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية
نعم	15	% 19.23	49.54	5.99
لا	55	% 70.71		
أحياناً	8	% 10.25		
المجموع	78	% 100		

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة $كا^2$ المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<49.54) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 70.51 % من أفراد العينة بأن الجامعة لا تعمل على التوفيق بين تكوينهم النظري وبين تكوينهم التطبيقي في نظام LMD، وهو ما يدل على أن برامج التكوين تركز على الجوانب المعرفية النظرية وتهمل الجوانب الأدائية أو التطبيقية، إذ يعتبر الربط بين التكوين النظري والتطبيقي شرط أساسي لنجاح العملية التكوينية، ولتحقيق هذا الشرط كان لابد على الجامعة من تقوية مشاركة القطاعات غير الأكاديمية، وهذا لتنشيط الأعمال الموجهة والتطبيقية والتربصات المهنية.

الجدول رقم 6-20 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 20.

تعتمد الجامعة على التكنولوجيا الحديثة في تكوين طلبة نظام LMD.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	8	% 10.25	73.37	5.99
لا	64	% 82.05		
أحياناً	6	% 7.69		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<73.37) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا " بحيث أجاب 82.05 % من أفراد العينة بأن الجامعة لا تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في تكوينهم ضمن نظام LMD، وهو ما يدل على أن الجامعة لازالت تعتمد على الطرق والوسائل التقليدية في عملية التكوين وهو ما من شأنه أن يبطئ ويعرقل سير العملية التكوينية، وبالتالي عدم قيام الجامعة بالتحضير اللازم في هذا المجال، في حين أن نظام LMD الذي تبنته معظم دول العالم وخاصة منها الدول الغنية، والتي تعتمد على التكنولوجيا الأكثر تطوراً خلال عملية تكوين طلبتها، جعل من جامعاتها تحتل المراتب الأولى مع مختلف الجامعات الكبرى في العالم.

د- مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تقوم الجامعة بدورها التكويني والبيداغوجي في تحضير طلبة نظام LMD من وجهة نظرهم.

إذا نظرنا إلى استجابات الطلبة على البنود الخاصة بدور الجامعة في مجال التكوين نجد أن أغلب هذه الاستجابات جاءت لصالح الاختيار " لا "، وهو ما يبين أن دور الجامعة حسب رأي الطلبة مازال لم يصل إلى المستوى المطلوب رغم كل المحاولات المختلفة التي تسعى من خلالها الجامعة للوصول إلى تحسين ظروف ونوعية التكوين، وخاصة عندما يتعلق الأمر بنظام LMD، إذ يظهر جليا من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة 47.43 % من أفراد العينة يرون بأن التكوين الذي يتلقونه ضمن نظام LMD لا يتماشى مع التطور العلمي الحاصل، وهو ما يشير إلى أن الجامعة مطالبة بالتحسين في برامج ومحتوى التكوين وتطوير طرائق التدريس حتى تتماشى مع ما يجري من مستجدات في هذا المجال، وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها نظام LMD، والتي من أهمها تحسين نوعية التكوين ونجاعته.

كما نسجل غياب الكفاءة البيداغوجية لدى بعض أساتذة نظام LMD من خلال عدم امتلاك هؤلاء الأساتذة للمؤهلات البيداغوجية التي تتطلبها عملية التكوين في هذا النظام، والذي من شأنه أن يؤثر على أدائهم أثناء عملية التدريس، وهذا ما يشير إلى التقصير في دور الجامعة تجاه طلبة هذا النظام، حيث أظهرت النتائج بأن 70.71 % من أفراد عينة الدراسة يرون بأن الجامعة لم توفر لهم مؤطرين مؤهلين من الناحية البيداغوجية يدرسونهم ضمن نظام LMD، بحيث أن الجامعة لجأت إلى الاعتماد على أساتذة النظام الكلاسيكي من أجل التدريس ضمن النظام الجديد دون أي تكوين مسبق على هذا الأخير، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مردود هؤلاء الأساتذة، كما أن عدم توفر الجامعة على المخابر والوسائل والأجهزة التي يستعملها الطلبة أثناء عملية التكوين، تؤثر بشكل مباشر على نوعية هذا الأخير، وخاصة مع عدم اعتماد الجامعة على التكنولوجيا الحديثة والتي لها دور كبير في تحسين نوعية التكوين، حيث بينت النتائج بأن نسبة 82.05 % من الطلبة أجابوا بأن جامعتهم لا تستعمل التكنولوجيا في تكوين طلبة نظام LMD، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعيق عملية تحضير طلبة هذا النظام للالتحاق به.

أما فيما إذا كان هذا التكوين الذي يتلقاه طلبة نظام LMD يؤهلهم إلى عالم الشغل أم لا؟، حيث يرى غالبية الطلبة بأن هذا التكوين أحيانا ما يؤهلهم لممارسة الحياة المهنية، ولكن عند غياب

التوفيق بين التكوين النظري والتطبيقي، الذي يعتبر شيء ضروري لنجاح عملية التكوين فإنه يحول دون ذلك، إضافة إلى صعوبة القيام بالتربصات والخرجات الميدانية وما تصاحبها من إجراءات إدارية سواء مع إدارة الجامعة أو مع إدارة المؤسسة المستقبلة، والتي تُظهر في الكثير من الأحيان على عدم التعاون بين الجامعة ومختلف المؤسسات والقطاعات الأخرى، حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة 83.33 % من الطلبة يرون أن الجامعة لا تعمل على التسهيل لقيامهم بالتربصات الميدانية، والتي تمثل أحد النقاط التي تبين ما مدى عجز الجامعة على أداء دورها المطلوب في مجال التكوين من أجل تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD بالرغم من المجهودات التي قامت بها من أجل الوصول لتلك الغاية، فمثلا يرى أغلب أفراد عينة الدراسة بأن جامعتهم لا تعاني من نقص المقاعد البيداغوجية، وهذا يدل على الجهد الذي يقوم به المركز الجامعي بالوادي في محاولته لتوفير مقعد بيداغوجي لكل طالب، والذي يعتبر مطلب أساسي يجب على كل جامعة أن تصل إليه قبل التحاق أي طالب.

فمن خلال ما سبق نجد أن أغلب الإجابات الخاصة بالبنود أو الأسئلة الواردة في الاستبيان والمتعلقة بالفرضية الثانية المتمثلة في المحور الثاني دالة لصالح الاختيار "لا"، لذا يمكننا القول بأن هذه الفرضية الخاصة بدور الجامعة في مجال التكوين لم تتحقق في أغلبها وهو ما يثبت عدم صحة هذه الفرضية.

٥- المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة:

تقوم الجامعة بدور تحفيزي في تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD من وجهة نظرهم.

الجدول رقم 6-21 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 21.

تقوم الجامعة بتشجيع الطلبة على الدراسة ضمن نظام LMD من خلال تسهيل الالتحاق به.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	39	% 50.00	14.06	5.99
لا	27	% 34.61		
أحياناً	12	% 15.38		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (14.06>5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم " بحيث أجاب 50.00 % من أفراد العينة بأن الجامعة تقوم بتشجيع طلبتها على الدراسة ضمن نظام LMD من خلال تسهيل شروط الالتحاق به، وهذا ما يدل على أن الجامعة تعمل على أن يلتحق أكبر عدد ممكن من الطلبة من أجل تكوينهم ضمن هذا النظام العالمي الجديد الذي تبنته الجامعة الجزائرية في إطار إصلاح التعليم العالي والذي بدأ تطبيقه سنة 2004.

الجدول رقم 6-22 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 22.

تشجع الجامعة الطلبة على الالتحاق بهذا النظام LMD من خلال عالمية شهاداته.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	$كا^2$ المحسوبة	$كا^2$ الجدولية
نعم	43	% 55.12	18.98	5.99
لا	27	% 34.61		
أحياناً	12	% 15.38		
المجموع	78	% 100		

$كا^2$ دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة $كا^2$ المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (18.98>5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، بحيث أجاب 55.12 % من أفراد العينة أن الجامعة تشجعهم من خلال عالمية الشهادات المتحصل عليها ضمن نظام LMD والمعترف بها عالميا، وهي الميزة التي تعطي للطالب أكثر حرية وتزيده من فرص البحث عن العمل، كما من شأنها أن تفتح أمامه آفاقا كبيرة في إمكانية مواصلة التكوين في مختلف جامعات العالم التي تملك أحسن الخبرات في عملية التكوين، وبالتالي نمو وزيادة الرصيد العلمي للطالب بما يتناسب مع متطلبات الوقت الراهن، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجلب ويثير اهتمام غالبية الطلبة.

الجدول رقم 6- 23 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 23.

تحفز الجامعة الطلبة للالتحاق بنظام LMD عن طريق فتح أغلب التخصصات ضمن هذا النظام.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	57	% 73.7	60.69	5.99
لا	19	% 24.35		
أحياناً	2	% 02.52		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<60.69) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم " بحيث أجاب 73.7 % من أفراد العينة بأن الجامعة تشجع الطلبة على الالتحاق بنظام LMD عن طريق فتح معظم التخصصات ضمن هذا النظام، وهو ما يُوسع للطالب من دائرة الاختيار لتخصصه المرغوب بما يتناسب مع قدراته واهتماماته، وبالتالي الوصول إلى تكوين في التخصص الذي يضمن من خلاله مستقبله المهني.

الجدول رقم 6-24 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 24.

تعمل الجامعة على تشجيع طلبتها للالتحاق بنظام LMD من خلال مقارنته بسلبيات النظام الكلاسيكي.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	35	% 44.87	11.6	5.99
لا	31	%39.74		
أحياناً	12	% 15.38		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<11.6) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم " بحيث أجاب 44.87 % من أفراد العينة بأن الجامعة تعمل على تشجيع الطلبة للالتحاق بنظام LMD من خلال مقارنته بسلبيات النظام الكلاسيكي وعرض أهم الاختلالات التي يعاني منها، وكذلك التحذير من النتائج غير المرغوبة التي يمكن أن تنتج عنه، وعدم نجاعة التكوين الذي يقدمه، وهو الأمر الذي يجعل الطالب يقوم بعملية مقارنة في الاختيار بين النظامين والتي تنتهي غالبا لصالح نظام LMD.

الجدول رقم 6- 25 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 25.

تشجع الجامعة الطلبة للالتحاق بنظام LMD من خلال الاهتمام بانشغالاتهم.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	48	% 61.53	30.68	5.99
لا	21	% 26.92		
أحياناً	9	% 11.53		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (30.68<5.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم " بحيث أجاب 61.53 % من أفراد العينة بأن الجامعة تعمل على تشجيع الطلبة للالتحاق بنظام LMD وذلك من خلال الاهتمام بانشغالاتهم، وهو ما يُظهر اهتمام الجهات المعنية بهذا الجانب حيث أن مساعدة الطلبة والاستماع لهم وتقديم الحلول للعديد من مشاكلهم، من شأنه أن يساهم في تشجيع هؤلاء الطلبة وخاصة الجدد منهم على الالتحاق بهذا النظام.

الجدول رقم 6-26 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 26.

تعمل الجامعة على تحقيق رغبات الطلبة عند اختيارهم لتخصصهم في نظام LMD كتشجيع لطلبة الجدد على الالتحاق به.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	23	% 29.48	2.06	5.99
لا	23	% 29.48		
أحياناً	32	% 41.02		
المجموع	78	% 100		

كا^2 غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة كا^2 المحسوبة غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99>2.06) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " أحيانا " بحيث أجاب 41.02 % من أفراد العينة بأن الجامعة تقوم أحيانا بتلبية رغبات الطلبة عند اختيارهم لتخصصهم في نظام LMD من أجل تشجيع الطلبة الجدد على الالتحاق به، إذ تعتبر رغبة الطالب عند اختيار التخصص من أهم النقاط التي يجب على الجامعة الاهتمام بها، من خلال دراسة بطاقة الرغبات التي يقدمها الطالب دراسة علمية تقوم على أساس القدرات والاستعدادات التي يمتلكها، والتي يستطيع من خلالها تحقيق طموحاته المستقبلية والمهنية.

الجدول رقم 6-27 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 27.

تعمل الجامعة على تحسين نوعية التكوين في نظام LMD لتشجيع الطلبة على الالتحاق به.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	21	% 26.92	11.6	5.99
لا	40	% 51.28		
أحياناً	17	% 21.79		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<11.6) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا "، بحيث أجاب 51.28% من أفراد العينة بأن الجامعة لم تحسن من نوعية التكوين في نظام LMD، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية تشجيع الطلبة على الالتحاق بهذا النظام، إذ تعتبر نوعية التكوين من أهم النقاط التي يعتمد عليها الطالب في عملية المقارنة سواء بين الفروع والتخصصات أو في ظل وجود نظامين مختلفين للتعليم الجامعي كما هو موجود الآن، لذا كان لا بد على الجامعة أن تقوم بالدور المطلوب لتحسين نوعية التكوين في نظام LMD لأن توفر مثل هذا المطلب يعتبر بمثابة محفز قوي لالتحاق الطلبة بهذا النظام.

الجدول رقم 6- 28 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 28.

تقوم الجامعة باطلاع الطلبة على أهم الترتيبات الخاصة بإجراء التربصات مع مؤسسات أخرى من أجل تحفيزهم للالتحاق بنظام LMD.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	6	% 07.69	34.6	5.99
لا	56	% 71.79		
أحياناً	16	% 20.51		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<34.6) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " لا "، بحيث أجاب 71.79 % من أفراد العينة بأن الجامعة لا تطلع الطلبة على أهم الترتيبات الخاصة بإجراء التربصات مع مؤسسات أخرى في نظام LMD، والتي من شأنها أن تشجعهم على الالتحاق به، وهو ما يدل على أن الجامعة ما تزال لحد الآن لا تعتمد على مشاركة الطلبة في مثل هذه النشاطات والإجراءات، إذ كان لابد عليها القيام بدورها اللازم في هذا المجال، وخاصة أن نظام LMD يعتمد أساسا على إشراك الطالب في عملية التكوين وفي كل ما يتعلق بها.

الجدول رقم 6-29 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 29.

تشجع الجامعة الطلبة للالتحاق بنظام LMD من خلال تقليل فرص الدراسة ضمن النظام الكلاسيكي.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	44	% 56.41	29.76	5.99
لا	29	% 37.17		
أحياناً	5	% 06.41		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<29.76) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، بحيث أجاب 56.41 % من أفراد العينة أن الجامعة تعمل على تقليص فرص الدراسة ضمن النظام الكلاسيكي من أجل تشجيع الطلبة على الالتحاق بنظام LMD، حيث أن النظام الكلاسيكي بدأ بالزوال بصفة تدريجية من خلال تغيير نمط الدراسة ضمن النظام الجديد، وبالتالي سيلجأ غالبية الطلبة إلى الالتحاق بهذا النظام، على اعتبار انه الحل المناسب لتجنب النقائص التي يعاني منها النظام الكلاسيكي، والتي من شأنها أن تأثر على المستقبل العلمي والعملي للطالب.

الجدول رقم 6-30 يوضح استجابات أفراد عينة البحث للعبارة رقم 30.

تعمل الجامعة على تسهيل شروط الماستر والدكتوراه من أجل تحفيز الطلبة على الدراسة في نظام LMD.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	كا^2 المحسوبة	كا^2 الجدولية
نعم	37	% 47.43	20.99	5.99
لا	34	% 43.58		
أحياناً	7	% 8.97		
المجموع	78	% 100		

كا^2 دالة عند مستوى الدلالة 0.05

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، (5.99<20.99) وقد جاءت هذه الدلالة لصالح الاختيار " نعم "، فقد أجاب 47.43 % من أفراد العينة بأن الجامعة تسهل من شروط الماستر والدكتوراه من أجل تشجيع الطلبة على الالتحاق بنظام LMD، وهو الأمر الذي يتيح فرصة مواصلة التكوين لطلبة هذا النظام ورفع مستواهم العلمي، وهو ما يصعب تحقيقه أحيانا وفق النظام الكلاسيكي، إذ أن مواصلة التكوين للحصول على شهادة الماجستير مثلا، لا يتم إلا من خلال المرور والنجاح في مسابقة تجريها الجامعة، وهو الشيء الذي لا يتاح للكثيرين من الطلبة.

و- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تقوم الجامعة بدور تحفيزي لتحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD من وجهة نظرهم.

إذا نظرنا إلى استجابات الطلبة نحو بدائل البنود الخاصة بدور الجامعة في تشجيع وتحفيز الطلبة نجد أن أغلب هذه الاستجابات جاءت لصالح الاختيار " نعم "، وهذا ما يبين حسب رأي الطلبة بأن الجامعة تقوم بمجموعة من الأدوار المختلفة التي تتعلق بتشجيعهم لأجل الالتحاق بنظام LMD، حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة 50% من أفراد العينة يرون بأن الجامعة تعمل على تشجيعهم على الدراسة ضمن نظام LMD من خلال تسهيل شروط الالتحاق به، وهو الأمر الذي يعتبره العديد من الطلبة كفرصة لتحقيق رغباتهم من خلال التخصصات المدرجة ضمن هذا النظام، وبالتالي الحصول على تكوين ضمن نظام عالمي يمنح شهادات معترف بها على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه الميزة (عالمية الشهادات) اتخذت منها الجامعة كمشجع ومحفز قوي للطالب من أجل الالتحاق والتكوين وفق هذا النظام، وهو ما دلت عليه النتائج حيث أن نسبة 55.12% من الطلبة أجابوا بأن الجامعة تشجع طلبة نظام LMD من خلال عالمية الشهادات التي يمنحها، وهي الميزة التي من خلالها تمكن الطلبة من إمكانية رفع مستواهم العلمي بالخارج والزيادة من فرص العمل.

كما يرى الطلبة أيضا أن من بين ما تقوم به الجامعة من أجل تشجيعهم على الدراسة ضمن نظام LMD هو قيامها بفتح أغلب التخصصات وفق هذا النظام، وهو ما من شأنه أن يوسع لدى الطالب من دائرة اختياره للتخصص المرغوب، والذي لا يستطيع أن يختاره أو أنه غير موجود أصلا ضمن التخصصات المدرجة في النظام الكلاسيكي، وهو ما بينته نتائج الدراسة حيث أن نسبة 73.7% من الطلبة يرون بأن الجامعة تعمل على فتح معظم التخصصات ضمن نظام LMD، كتشجيع منها على التحاقهم به، وهو ما من شأنه أن يمكن الطالب من اختيار التخصص الذي يناسب قدراته وإمكاناته ويحقق له أهدافه وطموحاته المستقبلية وخاصة إذا كانت الجامعة تهتم برغبته.

كما أن تقليل فرص التكوين في النظام الكلاسيكي من خلال الغلق التدريجي لمختلف الفروع ضمن هذا النظام، هو من بين ما تقوم به الجامعة من أجل التحاق الطلبة بنظام LMD، بحيث بينت النتائج بأن نسبة 56.41% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن الجامعة تقلل من فرص الدراسة في النظام الكلاسيكي بهدف تشجيعهم على الانضمام والدراسة ضمن نظام LMD، مع العمل على مقارنة ايجابيات هذا الأخير مع سلبيات النظام الكلاسيكي، فهي بذلك تقوم بعرض أهم مميزات نظام

LMD، وهو ما يجعل العديد من الطلبة إلى القيام بإجراء عملية مقارنة بين النظامين، والتي تنتهي غالبا لصالح النظام الجديد، كما يَعْتَبِر معظم الطلبة الذين شاركوا في الدراسة بأن الاهتمام بهم وبانشغالاتهم هو بمثابة محفز ودافع إلى التحاقهم بنظام LMD، بحيث أن 61.53% من أفراد العينة أجابوا بأن الجامعة تعمل على تشجيعهم للالتحاق بهذا النظام من خلال الاهتمام بانشغالاتهم، وهو ما يبين اهتمام القائمين على هذا الجانب في مساعدة الطالب والاستماع له وتقديم الحلول المناسبة للعديد من مشكلاته.

فبالرغم من كل ما تقوم به الجامعة في مجال التشجيع إلا أن هناك بعض النقاط التي مازالت لم تحظى بالاهتمام اللازم والتي من شأنها أن تعيق وصول دور الجامعة للمستوى المطلوب، حيث بينت النتائج بأن 51.28% من الطلبة يرون بأن الجامعة لم تحسن من نوعية التكوين في نظام LMD من أجل تشجيعهم على الانضمام إليه، بحيث تعتبر نوعية التكوين أهم معيار أو مقياس يعتمد عليه الطالب في تقديره لمدى الايجابيات التي يحققها هذا النظام، ومن ثم سيقرر هل يلتحق به أم لا ؟.

فمن خلال ما تقدم نجد أن أغلب الإجابات على البنود الواردة في الاستبيان والخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة المتمثلة في المحور الثالث دالة لصالح الاختيار " نعم "، لذا يمكننا القول بأن الفرضية التي تتعلق بدور الجامعة بتشجيع وتحفيز الطلبة على الالتحاق بنظام LMD قد تحققت في أغلبها، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

2- المناقشة العامة للنتائج:

من خلال ما تم عرضه من نتائج استجابات الطلبة أفراد العينة على عبارات المحاور الثلاثة، يمكننا القول بأن الفرضية العامة للبحث والقائلة بأن الجامعة تلعب دورا في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD، قد تحققت جزئيا وذلك لعدم تحقق إحدى الفرضيات الإجرائية الثلاثة حيث أن كل من الفرضية الإجرائية الأولى والمتمثلة في المحور الأول الذي يتعلق بالإعلام والفرضية الإجرائية الثالثة المتمثلة في المحور الثالث الذي يتعلق بالتشجيع والتحفيز قد تحققتا، وهما – الفرضية الأولى والثالثة – ، بعكس الفرضية الإجرائية الثانية والمتمثلة في المحور الثاني الذي يتعلق بالتكوين بحيث أنها لم تتحقق.

إن الإثبات الجزئي لفرضيتنا العامة بمختلف متغيراتها يبين أن الجامعة تلعب دورا في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD الذي بدأ تطبيقه مع مطلع السنة الجامعية 2005/2004 .

فالنظام الجامعي القديم بالرغم مما حققته الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال يبقى عاجزا عن الاستجابة لمختلف المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة إصلاحات بالقطاع الجامعي منذ الاستقلال، حيث يرى المتتبعون للشأن الجامعي بأن أهم إصلاح هو إصلاح 1971، بالرغم من محاولات الإصلاح التي عرفتها الجامعة الجزائرية بعد هذا التاريخ.

إن نظام LMD الذي فرضته مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يهدف بالأساس إلى رفع نوعية التعليم العالي بالجزائر وتحسين كفاءة مخرجاته ليرتبط ارتباطا عضويا باحتياجات البلاد وسوق العمل، ولكن حتى يمكن للجامعة أن تصل إلى تحقيق كل تلك النقاط والأهداف من تطبيق هذا النظام يجب أن تقوم بمجموعة من الأدوار التي يتطلبها نظام LMD من الجامعة والتي من شأنها أن تؤدي إلى الوصول لتحقيق تلك الأهداف، ومن أهم هذه الأدوار تلك التي تتعلق بتحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD.

فالإعلام الشامل والمستمر حول نظام LMD من خلال تنظيم الملتقيات الوطنية كانت أو الدولية، وإقامة أيام دراسية تناقش كل تفاصيل هذا النظام بدءا من التسجيل بالجامعة وكيفية الالتحاق، والتعرف على طرق الانتقال من مستوى إلى آخر والاطلاع على برامج الدراسة ومعرفة هيكلته وأهم الأهداف التي يسعى إليها والمبادئ التي يقوم عليها، وهذا من خلال تنشيط خلايا الإعلام الموجودة بالجامعة والاستعانة بالأساتذة وبالتالي تكون كل المعلومات المتعلقة بنظام LMD متاحة أمام الطلبة، والتي تساهم في تحضيرهم للالتحاق به باستمرار، وهو ما وقفنا عليه في دراسة متغير الإعلام الذي على أساسه تم بناء الفرضية الإجرائية الأولى.

أما فيما يخص دور الجامعة في المجال التكويني المخصص لهذا النظام فهو من الأدوار التي لم تصل بها الجامعة إلى الأداء المطلوب، حيث لازال التكوين الذي يتلقاه الطلبة ضمن نظام LMD لا يتماشى مع التطور العلمي الحاصل نظرا لبقاء اعتماد الجامعة على برامج التكوين الخاصة بالنظام الكلاسيكي في النظام الجديد، وهو ما يؤول إلى عدم تطابق تلك البرامج مع تخصصات طلبة نظام LMD، بالإضافة إلى نقص التكوين البيداغوجي للأساتذة وقلة التربصات الميدانية التي من شأنها أن تساعد على استيعاب المفاهيم النظرية بشكل جيد، بالإضافة إلى نقص الوسائل البيداغوجية والتعليمية مع عدم اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة في عملية التكوين والتي تُعتبر من الأشياء الضرورية لضمان تكوين يرقى إلى المستوى التكويني لجامعات العالم الكبرى، فكل تلك النقاط السابقة تبين بأن: دور

الجامعة في المجال التكويني مازال لم يصل إلى المستوى المطلوب، وهو ما يعتبر عائقا أما الوصول إلى تحضير الطالب تحضيرا يتناسب مع متطلبات الالتحاق بنظام LMD.

أما فيما يخص مجال التشجيع والتحفيز والذي أولت له الجامعة قدرا معتبرا من الاهتمام لأن دورها في هذا المجال بالغ الأهمية في تحضير الطالب للالتحاق بالنظام الجديد، فهي بذلك تعمل على تسهيل شروط الالتحاق والانضمام إليه والقيام بفتح معظم التخصصات ضمن هذا النظام الذي من شأنه أن يوسع دائرة الاختيار لدى الطالب للتخصص المناسب الذي يحقق له رغباته الأكاديمية والمهنية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ــ الجامعة ــ تحفز طلبتها من خلال الاهتمام بانشغالاتهم واستفساراتهم المتعلقة بهذا النظام وهي أيضا تعمل على مساعدة الطلبة على مواصلة تكوينهم الجامعي من خلال الماستر والدكتوراه وتسهل شروط الالتحاق بهما.

إذا إنما تقوم به الجامعة من أدوار مختلفة في مجال التشجيع والتحفيز يساهم بشكل كبير في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD، وبالتالي المساهمة في نشر هذا النظام بين هؤلاء الطلبة.

3- خاتمة واقتراحات:

انطلاقا من دراسة موضوع دور الجامعة في تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD ومن خلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث والتي أثبتت:

- أن الجامعة تلعب دورا **إعلاميا** يتميز بطابع الشمولية والاستمرار في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD.
- بالرغم ما تقوم به الجامعة من مجهودات في مجال **التكوين** الجامعي إلا أنها مازالت لم تصل إلى تحقيق دورها المطلوب في تحضير الطالب تحضيرا يتناسب مع متطلبات الالتحاق بالنظام الجديد.
- إن عملية **التشجيع والتحفيز** ضرورية نظرا للدور الذي تلعبه في تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD وهو الأمر الذي أولت له الجامعة قدرا كبيرا من الاهتمام.

فبالرغم من أن النتائج السابقة الذكر التي تبقى جزئية ونسبية مقارنة بأهمية موضوع الدراسة، وبالرغم من أننا لم نتحكم في جميع المتغيرات المرتبطة بأدوار الجامعة المختلفة تجاه الطلبة وخاصة بالأدوار التي تتعلق بتحضيرهم للالتحاق بنظام LMD.

وبالرغم من أننا اقتصرنا في دراسة هذا الموضوع على فئة الطلبة دون غيرهم من الفئات الأخرى مثل فئة الأساتذة والتي تعتبر حلقة وصل بين دور الجامعة وتحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD.

وبالرغم من محدودية فضاء الدراسة التي شملت قسما واحدا فقط من مجموع الأقسام التي تطبق بها نظام LMD في المؤسسة الجامعية ـــ المركز الجامعي بالودي ـــ، ولكن مع ذلك نود من خلال دراستنا هذه تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها ضرورية وهي:

1- ضرورة توفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقنيات، وتوفير خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت حتى يكون الطالب على دراية بكل ما هو جديد في مجال البحث العلمي وكذلك الاستفادة من الخبرات العالمية من باقي الدول التي تعتمد نظام LMD والتي من شأنها أن تساهم في تحسين نوعية التكوين.

2- إنشاء خلايا ومصالح مساعدة الطلبة بحيث يكون الجزء الأكبر من مهامها تقديم المساعدة فيما يخص الإعلام والتوجيه والدعم النفسي والاجتماعي.

القيام بتنظيم ملتقيات وأيام دراسية وتحسيسيه تهدف إلى شرح مبادئ وأهداف هذا النظام وشرح ضرورة هذا الإصلاح ابتداء من الأقسام النهائية للثانويات.

3- العمل الجاد على خلق مناخ ملائم من ظروف الإقامة والدراسة حتى يتمكن الطالب من تحقيق أفضل النتائج التحصيلية.

4- مشاركة قطاعات أخرى في برامج التكوين والتشغيل والاعتماد على برامج التربصات التطبيقية.

5- العمل على تشجيع التكوين المعتمد على النظري والتطبيقي معا.

6- القيام بدورات تقييمية تضم كل أعضاء الأسرة الجامعية من أجل تشخيص الصعوبات التي يواجهونها ومن ثم اقتراح سبل التغلب عليها.

7- ضرورة رفع المستوى التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي بما يتناسب مع متطلبات نظام LMD، مع تأمين الحوافز المادية والمعنوية للطلبة الباحثين لإتمام دراستهم.

8- إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة بغية الاستفادة من الخبرات الخارجية.

9- مراعاة رغبة الطلبة عند التسجيل بالجامعة وضرورة العمل على تحقيق رغباتهم قدر الإمكان.

10- تشجيع الباحثين على إجراء بحوث علمية حول نظام LMD وخاصة أنه لا يزال جدير بالاهتمام في جامعاتنا الجزائرية لحد الآن.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

شكر وعرفان

أحمدك ربي وأثني عليك الثناء كله، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والشكر لك على توفيقك وامتنانك، وعلى نعمك التي لا تحصى وإحسانك.

أستاذي الفاضل: الدكتور مصمودي زين الدين، تقبل مني جزيل الشكر وفائق التقدير، على ما أكرمتني به من رعاية ونصح وتوجيه ومساعدة، فلك مني أسمى معاني العرفان لجميل تفهمك لي، وإن كانت الكلمات عاجزة عن تقدير ما قدمته لي من مساعدة، فإني أسأل الله الكريم أن يجازيك عني خير الجزاء.

وفي هذا المقام، لا أنسى تقديم شكري وعرفاني وتقديري لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر:

- جميع أساتذة قسم علم النفس بجامعة ام البواقي وبالأخص الأستاذ: أحمد زرزور.
- جميع طلبة مدرسة الدكتوراه بجامعة أم البواقي دفعة 2009/2008، وبالأخص بشقة عز الدين.
- جميع عمال وموظفي متوسطة حمي العرابي بالعيايشة، وعلى رأسهم محمد عدنان دو والحاج....
- والديّ الكريمين، اللذين ما برحا يغمراني بدعواتهما الخالصة لي بالتوفيق والسداد.
- أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي بالوادي، الذين قدموا لي المساعدة وأمدوني بالكثير مما احتجت إليه، وخاصة في إجراء الدراسة الميدانية.
- الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على تقبلهم لقراءة ونقد وتقويم هذا العمل.

فجزى الله عني الجميع خير الجزاء.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان: **الصفحة**

فهرس الجداول.

فهرس الأشكال.

مقدمـــــة..... أ.ب.ج

الجانـــب النظـــــري

الفصل الأول: الفصل التمهيدي

1- طرح الإشكالية..... 06.

2- صياغة الفرضيات..... 07.

3- أهداف الدراسة..... 08.

4- أهمية الدراسة..... 08.

5- دوافع اختيار الموضوع..... 09.

6- تحديد مفاهيم الدراسة..... 09.

7- الدراسات السابقة..... 11.

الفصل الثاني: ماهية الـــــــدور

تمهيد..... 27.

1- مفهوم الدور..... 28.

2- الدور في التنظيم..... 30.

3- النظريات المفسرة للدور..... 32.

4- اختلاف الأدوار وتصنيفها..... 36.

5- أداء الأدوار..... 38.

6- صراع الأدوار..... 40.

خاتمة..... 43.

الفصل الثالث: الجامعـــــــــة

تمهيد..... 45.

أولاً: ماهية الجامعة...... 46.

1- تعريف الجامعة..... 46.

2- نشأة الجامعة وتطورها عبر العصور..... 47.

3- وظائف الجامعة..... 50.

4- خصائص الجامعة..... 52.
5- المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة..... 54.
ثانياً: الجامعة الجزائرية..... 60.
1- نشأة وتطور الجامعة الجزائرية..... 60.
2- مبادئ الجامعة الجزائرية..... 62.
3- مشكلات الجامعة الجزائرية..... 63.
4- التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية..... 70.
أ- التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية لاقتصاد السوق على التعليم العالي..... 71.
ب- التوجه نحو تنويع ملامح التكوين..... 73.
ج- التوجه نحو تغيير البنى الكبرى للتعليم العالي..... 74.
د- توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي..... 75.
خاتمة..... 78.

الفصل الرابع: نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

تمهيد..... 80.
أولاً: نظام LMD في أوروبا..... 81.
1- نشأة وتطور نظام LMD في أوروبا..... 81.
2- الأبعاد المختلفة لنظام LMD..... 83.
أ- البعد السياسي..... 83.
ب- البعد الاقتصادي..... 85.
ج- البعد الاجتماعي..... 86.
3- الأهداف الرئيسية لنظام LMD على المستوى الأوروبي..... 87.
4- هيكلة نظام LMD..... 89.
5- مميزات نظام LMD..... 93.
ثانياً: نظام LMD في الجزائر..... 97.
1- الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية..... 97.
2- دواعي تطبيق نظام LMD..... 99.
3- نظام LMD والإصلاحات السابقة..... 102.
4- تنفيذ وتطبيق نظام LMD..... 104.
5- أهداف نظام LMD في الجامعة الجزائرية..... 108.
6- تقييم تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية..... 110.
خاتمة..... 113.

الجانـــب الميدانـــــي

الفصل الخامس: الجانـــــب المنهجي

1- المنهج المستخدم..... 116.

2- الدراسة الاستطلاعية..... 116.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية..... 117.

4- الدراسة الأساسية..... 118.

أ- حدود الدراسة..... 118.

ب- أداة جمع البيانات..... 119.

ج- وصف العينة..... 119.

د- الخصائص السيكومترية للأداة..... 120.

د-1- الثبات..... 120.

د-2- الصدق..... 122.

5- الأسلوب الإحصائي المستخدم..... 123.

الفصل السادس: عرض وتحليل النتائج.

1- عرض النتائج ومناقشتها وفق الفرضيات..... 125.

أ- المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى..... 125.

ب- مناقشة نتائج الفرضية الأولى..... 135.

ج- المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية..... 137.

د- مناقشة نتائج الفرضية الثانية..... 147.

ه- المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة..... 149.

و- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة..... 159.

2- المناقشة العامة للنتائج..... 160.

3- خاتمة واقتراحات..... 163.

قائمة المراجـــــع.

الملاحـــــــــق.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

مقدمة

الجانب النظري

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الجانب الميداني

الفصل الخامس

الفصل السادس

قائمة المراجع

الملاحـــق

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

قائمـــــة المراجـــــع

- **قائمة الكتب باللغة العربية:**

1- إبان كريب: النظرية الاجتماعية. ترجمة: محمد حسين غلوم. مراجعة: محمد عصفور. عالم المعرفة. مصر. 1999.

2- إبراهيم مذكور وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. 1976.

3- أحمد حسين اللقاني: دراسات في التعليم الجامعي. عالم الكتب. القاهرة.1993.

4- أحمد ماهر: السلوك التنظيمي – مدخل بناء المهارات – الدار الجامعية. ط: 07. الإسكندرية. 2000.

5- ألفت محمد حقي: علم النفس المعاصر. مركز الإسكندرية للكتاب. مصر.2001.

6- باربارا ماتيرو وآخرون: الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي. ترجمة حسن عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطايبية. دار الشروق. الأردن. 2002.

7- باسم محمد ولي ومحمد جاسم محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط: 01. الأردن. 2004.

8- بشير معمرية: القياس النفسي وتصميم أدواته. منشورات الحبر. ط2. الجزائر. 2007.

9- بوبكر بوخريسة: المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي. منشورات جامعة باجي مختار – عنابة. 2006.

10- حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي. عالم الكتب. ط: 05. القاهرة. 1984.

11- خليل عبد الرحمان المعايطة: علم النفس الاجتماعي. دار الفكر للطباعة والنشر. ط: 01. الأردن. 2000.

12- رابح تركي: أصول التربية والتعليم. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر.1990.

13- رشدى أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع و رؤى التطوير. دار الفكر العربي. ط1. مصر. 2004.

14- سامي محمد فهمي: أدوار المرأة الريفية في التنمية . دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. مصر. 2003.

15- سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية. عالم الكتب. القاهرة. 1999.

16- سعيد التل وآخرون: قواعد الدراسة في الجامعة. دار الفكر للطباعة والنشر. ط1.الأردن.1997.

17- صلاح عباس: العولمة وآثارها في بطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث. مؤسسة شباب الجامعة. مصر. 2004.

18- عبد الحافظ سلامة: علم النفس الاجتماعي. دار اليازوري العلمية. عمان. الأردن. 2007.

19- عبد الحميد محمد الهاشمي: المرشد في علم النفس الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية. ط1. الجزائر. 1984.

20- عبد الفتاح خضر: أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، معهد الإدارة العامة، ط 1. السعودية، 1981.

21- عبد الكريم بوحفص: الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر. 2006.

22- عبد الكريم حرز الله وكمال بداري: نظام ل. م. د (ليسانس- ماستر- دكتوراه). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2008.

23- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم اجتماع التربية الحديث. دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة.

24- عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع – النظرية السوسيولوجية المعاصرة – الجزء الثاني. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2003.

25- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع – النشأة والتطور – دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2005.

26- عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي – النظرية السوسيولوجية المعاصرة – دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1991.

27- عبد الله محمد عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع. دار النهضة العربية. ط1. بيروت. مصر. 2000.

28- علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل. دار الفكر العربي. القاهرة. 2000.

29- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1995.

30- غياث بو فلجة: التربية والتكوين في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1992.

31- لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد: تقويم العملية التكوينية بالجامعة (دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1998.

32- لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة. الدار المصرية اللبنانية. مصر. 2002.

33- محسن أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة. مجموعة النيل العربية. ط 1. مصر. 2001.

34- محمد بوعشة: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي. دار الجيل.ط1. بيروت. لبنان.2000.

35- محمد حسن رسمي: أساليب الإدارة التربوية. دار الوفاء. الإسكندرية. 2004.

36- محمد سعيد فرج: البناء الاجتماعي والشخصية. دار المعرفة الجامعية. مصر. 1998.

37- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.1999.

38- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1989.

39- محمد قاسم القريوتي: نظرية المنظمة والتنظيم. دار وائل. عمان. الأردن. 2000.

40- محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة. المؤسسة الجامعية للدراسات. لبنان. 2000.

41- محمد مقداد: الجامعات النامية في عهد العولمة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

42- محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. عالم الكتب. القاهرة. 2002.

43- محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه. دار علا الكتاب. ط1. القاهرة. 1996.

44- محمود عودة: تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد). الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية. مصر. 1998.

45- محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

46- مراد بن أشنهو: نحو الجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1981.
47- نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا: مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي. دار الهدى. عين مليلة. الجزائر. 2006.

- **المجلات والجرائد والوثائق:**

1- أحمد محمود مرسي: دور التعليم العالي في الكفاءات من القوى العاملة مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد 13. العدد 4 .1985.
2- الطاهر الإبراهيمي: الجامعة ورهانات عصر العولمة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 8. جامعة باتنة. جوان 2003.
3- عبد الله ساقور: فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة وأسلاكها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة منتوري. قسنطينة. العدد 17. جوان 2002.
4- لحسن بوعبد الله وآخرون: إشكالية التكوين. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. مخبر إدارة الموارد البشرية. سطيف. 2004.
5- مصطفي حجازي: العولمة والتنشئة المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة البحرين. العدد 02. 1999.
6- نبيل بوزيد: النوعية والنجاعة وتقييم التعليم العالي في الجزائر. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية. العدد02. قسنطينة. الجزائر.
7- المركز الجامعي بالوادي: مكتب الإحصاء. 2009.
8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الحولية الإحصائية رقم: 29. 2000.
9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مذكرة توجيهية حول كيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي.
10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ملف إصلاح التعليم العالي. جانفي 2004.
11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم والتكوين، إعادة تنظيم التعليم العالي. 2001.
12- التعليم العالي: نظرات عن الجزائر. وزارة الإعلام والثقافة. أكتوبر 1973.
13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية العدد 23-33-89 سنة 1997-1992-1999.
14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:الجريدة الرسمية. المرسوم 12 المؤرخ في 19 مارس 1986 .

- **الرسائل الجامعية:**

1- أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.جامعة منتوري.قسنطينة. 2006/2005.
2- جميلة بن زاف: قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة بسكرة، 2006-2007.

3- ليلى زرقان: إصلاحات التعليم العالي الراهنة ومشكلات الجامعة الجزائرية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم علم النفس. جامعة سطيف. 2006/2005.
4- نوال زغينة: دور الجامعة الجزائرية في ظل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة باتنة.2002/2001.

- **الملتقيات والندوات:**

1- زين الدين مصمودي: بعض مشكلات المكونين في التعليم العالي. الملتقى الدولي المعنون بـــ: إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي. سطيف 2001. إصدار مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية بجامعة سطيف. 2004.
2- السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم: بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية. الملتقى الدولي الأول المعنون بـــ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005- 2006.
3- علي لونيس وصلاح الدين تغليت: التعليم العالي في الجزائر في ضوء التغيرات العالمية. الملتقى الدولي الأول المعنون بـــ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005-2006.
4- نبيل بوزيد، أهمية تحضير الطلبة إلى الحياة المهنية في ضوء مشاكل التعليم العالي وعلاقته بعالم الشغل المتغير، ندوة قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية بجامعة البحرين،2001.
5- نصر الدين جابر وعبد الوافي زهير بوسنة: آراء الإخصائيين المتمرسين في مجال علم النفس الإكلينيكي حول مستوى التكوين الجامعي. الملتقى الدولي الأول المعنون بـــ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005- 2006.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1- Berud Wachtre: les objectifs du processus de Bologne. série d'émission politique d'Education et de formation. n°12.
2- C.N.R.S.E: Rapport. Gènèral de la Commission National de la Rèforme du Système Educatif. Volume. 1 juin 2001.
3- Institut Européen éducation et de politique social.2004.
4- NABIL Bouzid: qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement supérieur, série d'émission du laboratoire de gestion et du développement des ressources humaines, n°2, 2005.
5- NABIL Bouzid: linterface lènseignement supèrieur. Monde du travail en Algèrie.de quoi sàgit-il. Les cahiers du CREAD. N°: 59-60. 2002.

6- NABIL Bouzid: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, thèse de Doctorat, Université de Constantine, 2003.
7- UNESCO: L'enseignement Supérieure au XXI Siècle: vision et action, Conférence Mondiale sur L'enseignement Supérieure, paris 5-9 oct.1998, article 04.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php. Le 15/01/2009
2- www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf
3- www.oit.org.tn/oitar/index.php?option=com_content&task=view&id=143 &Itemid=214 - 51k
4- File.//c/windows/bureau/nouveau dossier-11/LMD.UNESC/trends2fr.html
5- http-www.arpla .univ-paris8.fr/canal2/LMD.HTML
6- http://elmounir.freehostia.com/LMD4.htm
7- http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php. Le 15/01/2009.
8- www.mesrs.dz
9- CNES.site.vola.fr/analyse-www.arpla.univ-paris8.fr/canal2/LMD.HTML
10- http://www.forum.ugel.org/t439.html.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

مقدمة

إن المتأمل لعالم اليوم يلاحظ تسارع التغيرات في مختلف جوانب حياة المجتمعات سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، هذه التغيرات أفرزتها الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية المتلاحقة، حتى قيل أن ما أحدثته هذه الثورات من تحولات تجاوز كل ما شهده العالم منذ بداية الثورة الصناعية مع مطلع القرن التاسع عشر (19) ميلادي.

إن من أهم هذه التغيرات التي يشهدها العالم التطور العلمي الذي أصبح يسير بوتيرة سريعة، وهو ما نجم عنه تحولات في كل البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فأصبح مثلا التعليم العالي الذي يعد مطلبا اجتماعي واستثمارا بشريا يواجه تحديات كبيرة فرضتها عليه سياسة العولمة، وهو ما جعل معظم الدول سواء كانت الغنية المتقدمة أو الدول النامية على العمل في اتجاه واحد هدفه الرفع من مستوى التربية والتكوين اللذان يعدان من بين الأركان الأساسية للتطور والرقي، ليس فقط من أجل ديمقراطية المجتمع والتخفيض من مبدأ اللامساواة في الالتحاق بالتعليم العالي، ولكن من أجل مواكبة ومسايرة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والمساهمة في تنميته.

وتعتبر الجامعة من المؤسسات الأولى التي تسند إليها هذه المهمة، فهي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته، وموطن للمعرفة والخبرة الراقية والإبداع في شتى أصناف العلم والآداب والفنون، ومصدر لبناء النظريات ومخبر للتطبيقات العلمية، فالجامعات صارت مؤسسات إنتاج للفكر والعلم والمعرفة والقيم والاتجاهات، فهي تعمل ليل نهار في سباق مع الزمن من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

والجامعة في أي مجتمع هي المسؤولة على تنمية أهم ثروة يمتلكها هذا المجتمع وهي الثروة البشرية، حتى صار التعليم الجامعي أمل المجتمعات المعاصرة في إمدادها بالإطارات ذات الكفاءة العلمية والفنية، التي سوف يعتمد عليها لقيادة التنمية الإدارية والاجتماعية والثقافية، وصارت هذه المجتمعات تحرص على إلحاق أكبر عدد ممكن من أبنائها بالمؤسسات الجامعية.

إن الجزائر شأنها شأن بقية دول العالم أولت اهتماما خاصا وواضحا بالعلم والمعرفة جسدته من خلال جامعاتها المقامة هنا وهناك، سعيا منها لمسايرة عجلة التنمية والتطورات الحاصلة في محيطها الواسع، ولكن رغم هذه المجهودات والتطورات الحاصلة في ميدان التعليم العالي إلا أن الجامعة الجزائرية بقيت بعيدة عن مستوى الجامعات العالمية الكبرى، فسعت أمام هذا الواقع إلى اعتماد العديد من الإصلاحات الهامة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا أهمها إصلاح 1971 وآخرها هو اعتماد نظام

LMD والذي يعتبر بمثابة النظام العالمي في ميدان التعليم العالي، والذي تبنته معظم الدول وخاصة الأوروبية منها، وحتى يمكن أن نعتبر هذا النظام كبديل وفعال وناجح، يتطلب منا القيام بمجموعة من الأدوار على مختلف الجهات وخاصة منها التي تتعلق بالجامعة، وهذا حتى يتسنى لهذا النظام تحقيق الأهداف المرجوة منه ووضع الجامعة الجزائرية في مصاف الجامعات العالمية الكبرى.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة أهم الأدوار التي يتوجب على الجامعة القيام بها، وهذا في إطار تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD، بحيث يحتوي هذا البحث على جانبين أساسيين جانب نظري وجانب تطبيقي.

فأما الجانب النظري فقد تكون من أربعة فصول إبتداءا بالفصل التمهيدي والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات المنهجية في تحديد إشكالية البحث وتساؤلاته الرئيسية والفرعية، ومن ثم صياغة الفروض المناسبة والأهداف التي تصبو إليها الدراسة، إضافة إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمفاهيم الأساسية للبحث، كما تطرق الباحث أيضا إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيرات الدراسة، أما عن الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه لموضوع الجامعة من خلال تقسيمه إلى جزأين، فالجزء الأول تناولنا فيه ماهية الجامعة من خلال تعريفها ونشأتها وتطورها عبر العصور، ثم وظائف الجامعة وخصائصها والمداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة، وأما عن الجزء الثاني فقد خصصناه للجامعة الجزائرية على وجه الخصوص، بحيث تطرقنا فيه لنشأتها وتطورها ثم أهم المبادئ التي تعتمد عليها الجامعة الجزائرية، وأهم المشكلات التي تعاني منها ثم التوجهات الحالية لها، ابتداءا بالتوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية لاقتصاد السوق على التعليم العالي والتوجه نحو تنويع ملامح التكوين ثم التوجه نحو تغيير البنى الكبرى للتعليم العالي وأخيرا توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي، أما الفصل الثالث والخاص بماهية الدور فقد تضمن كل من مفهوم الدور ثم الدور في التنظيم واهم النظريات المفسرة له واختلاف الأدوار وتصنيفها وأدائها، وأخيرا صراع الأدوار، وأما عن الفصل الرابع والأخير بالنسبة للجانب النظري فقد تطرقنا من خلاله لنظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، والذي ينقسم إلى جزأين، فالجزء الأول تناولنا فيه نظام LMD في أوروبا وهذا من خلال نشأته وتطوره وأهم أبعاده المختلفة، ثم الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها على المستوى الأوروبي، والهيكلة التي يعتمد عليها في التعليم وأهم مميزات هذا النظام، أما الجزء الثاني فقد خصصناه لنظام LMD في الجزائر، والذي تضمن الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية ودواعي تطبيق هذا النظام

ثم نظام LMD والإصلاحات السابقة ثم تنفيذه وتطبيقه في الجامعة وأهم أهدافه، ومن ثم تقييم هذا التطبيق.

أما الجانب الميداني فقد اشتمل على فصلين تناول الأول الإطار المنهجي للبحث وذلك بعرض المنهج المستخدم والدراسة الاستطلاعية وأهم نتائجها، ثم الدراسة الأساسية من خلال حدود الدراسة وأداة جمع البيانات المستخدمة في البحث ووصف العينة، والخصائص السيكومترية لأداة والتي تتضمن كل من الثبات والصدق، وأخيرا الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة، أما الفصل الثاني فقد تعرض فيه الباحث إلى عرض وتحليل النتائج التي خلصت إليها الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات، من خلال المعالجة الإحصائية ومناقشة كل فرضية ثم المناقشة العامة للنتائج، وأخيرا ختم الباحث هذه الدراسة بخاتمة مع مجموعة من الاقتراحات أو التوصيات.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الفصل الثاني: مـــاهية الـــــدور

تمهيد

1- مفهوم الدور

2- الدور في التنظيم

3- النظريات المفسرة للدور

4- اختلاف الأدوار وتصنيفها

5- أداء الأدوار

6- صراع الأدوار

خاتمة

تمهيد:

إن أهمية دراسة الأدوار والمراكز ترجع لكونها مفاهيم تمكننا من إدراك السلوك الاجتماعي في المواقف المختلفة حتى يتسنى لنا فهم البناء الاجتماعي المجرد والشخصية إذ أنها ترتبط بالمطالب البنائية الإجتماعية، وأفكار الشخص وسلوكه وإهتماماته، كذلك ترتبط مفاهيم الأدوار بالقيم، إذ تحدد مجموعة القيم السائدة والمتغيرة في المجتمع أنساق الأدوار التي يتكون منها البناء والتي تنظم السلوك الصادر من الشخص داخل الموقف، ويؤدي تغير البناء إلى تغير القيم والذي يَتْبَعُه تغير في الأدوار.

إن مفهوم الدور في هذا البحث يحتل مكانة كبيرة لذا خصصنا له هذا الفصل بأكمله لأنه لا يمكن فهم الجامعة دون التطرق للدور وتوضيحه وتحديده، حيث كانت البداية بالتطرق إلى مفهوم الدور وتوضيح موقعه في التنظيم ثم عرضنا إختلاف الأدوار وتصنيفها، وكان لابد من التطرق إلى النظريات المفسرة للدور لمعرفة أهم الإتجاهات التي فسرت هذا المفهوم ومن ثم إلى أداء الأدوار.

وفي الأخير تطرقنا لصراع الأدوار من خلال أسباب هذا الصراع وأنواعه وسبل تجنب الفرد لمثل هذا الصراع في المواقف الاجتماعية عموما وفي المجتمع الجامعي خصوصا.

1- مفهوم الدور:

هناك عدة مفاهيم للدور نذكر أهمها:

- **تعريف سينفورد Sinford**: هو تصور لسلوك يرتبط بشخص معين، وبصفة من صفاته الشخصية، لأنه تعبير عن حاجات الشخص.[1]
- **تعريف ليمان Lyman**: هو تنظيم الأساليب التي يؤدي بها الشخص السلوك المطلوب أو المتوقع منه في موقف ما حسب المعايير الموضوعة.[2]
- **تعريف أحمد ماهر**: هو التصرفات أو السلوك المتوقع منه في موقف من العضو في مركز وظيفي وهي مثل الأدوار التي يلعبها الممثلون.[3]
- **تعريف كوترل Cottrell**: هو مجموعة من الاستجابات الشرطية المترابطة داخليا عند شخص ما في موقف اجتماعي والتي تعبر عن أسلوب مثير، في إثارة مجموعة متماثلة من الاستجابات الشرطية والمتماسكة في نفس الوقت.[4]
- **تعريف لينتون Linton**: هو مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل هذه المكانة.
- **تعريف بارسونز Parsons**: يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكات المتكاملة.[5]
- **يعرف معجم العلوم الاجتماعية الدور الاجتماعي من خلال:**[6]

أ- زاوية البناء الاجتماعي: حيث نجد أن الدور وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية ومجموعة من أنواع النشاط الذي يعزو إليها القائم بها والمجتمع معا قيمة اجتماعية معينة.

---

[1] عبد الحافظ سلامة: علم النفس الإجتماعي. دار اليازوري العلمية. عمان. الأردن. 2007. ص: 127.

[2] خليل عبد الرحمان المعايطة: علم النفس الإجتماعي. دار الفكر للطباعة والنشر. ط: 01. الأردن. 2000. ص: 194.

[3] أحمد ماهر: السلوك التنظيمي – مدخل بناء المهارات – الدار الجامعية. ط: 07. الإسكندرية. 2000. ص: 265.

[4] نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا: مفاهيم أساسية في علم النفس الإجتماعي. دار الهدى. عين مليلة. الجزائر. 2006.ص: 113.

[5] محمد سعيد فرج: البناء الاجتماعي والشخصية. دار المعرفة الجامعية. مصر. 1998. ص: 308.

[6] إبراهيم مذكور وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. 1976. ص: 267.

ب- زاوية التفاعل الاجتماعي: أين نجد أن الدور هو سياق مؤلف من مجموعة الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعلي اجتماعي.

ج- التفريق بين مجموع الخدمات التي يضطلع بها الدور في الجماعة وبين ما يقوم وراء هذا الدور من دوافع معينة لدى القائم به، والمهم من وجهة نظر الجماعة هو مجموع الخدمات والمهم من وجهة نظر الفرد هي الدوافع وكيف أنها تجد ما يرضيها من خلال دوره.

د- يعتمد الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين فيها، بحيث نجده يتغير تبعا لحدوث أي تغير فيها.

ه- يلاحظ أن طريقة تحديد الدور لدى الفرد تختلف باختلاف نمط الجماعة،[1] ففي الجماعات المستقرة المحددة حضاريا كالأسرة يجد الفرد دوره معدا له إعدادا محددا في الكثير من تفاصيله أما في الجماعة العابرة - الصغيرة منها — كجماعة الأصدقاء فإن دور الفرد يتحدد من خلال تفاعلاته مع الآخرين مما يتيح لخصائصه الشخصية أن تتدخل بدرجة ملحوظة، ومن أشهر الباحثين في هذا الموضوع " نيكوف".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الدور على أنه: الوظائف العملية التي يتطلبها المركز، فهو نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بذلك الإنسان الفرد الذي يحتل المركز في تلك الجماعة، أو لنَقُلْ: هو مجموعة من الحقوق والواجبات المتعلقة بالمركز.

- **مفهوم الدور في هذه الدراسة:**

يتحدد مفهوم الدور في هذه الدراسة كمجموع الواجبات والالتزامات التي نتوقع أداؤها من الجامعة والمفروض أن تقوم بها نتيجة لشغلها موقع اجتماعي معين تجاه أشخاص آخرين — الطلبة — في البناء الاجتماعي.

فالجامعة كمكانة اجتماعية تلعب دورها في إطار محددات هذه المكانة وتؤدي هذا الدور من خلال القيام ببعض الواجبات والالتزامات تجاه الطالب والأستاذ والمجتمع، ومجال دراستنا هو دور الجامعة في نشر نظام LMD بين الطلبة.

- **العلاقة بين الدور والمركز:**

المركز هو المكان الذي يشغله الفرد في بناء الجماعة باعتباره لبنة فيها، وبالتالي فهو وضع الفرد ومكانته في التنظيم الاجتماعي مثل مركز الأب، الأم، الأستاذ....إلخ. وتبدو العلاقة بين المركز والدور فيما يلي:

[1] عبد الحميد محمد الهاشمي: المرجع السابق. ص: 148.

- المركز والدور متلازمان.[1]
- يتم توزيع المراكز والأدوار على أفراد الجماعة، وفي توزيعها تحقيق لوظائف وحاجات نفسية واجتماعية.
- تختلف الأدوار باختلاف المراكز، والثقافة الاجتماعية هي التي تحدد الأدوار والمراكز.
- تتعدد المراكز والأدوار للفرد الواحد.
- تتفاعل المراكز والأدوار في نفسية الإنسان.
- قد تتصارع المراكز والأدوار، وهذا نتيجة تلقائية لتعددها وتفاعلها، فأحيانا يتصادم دور مركز الفرد مع دور آخر لنفس الفرد (حالة الشرطي مثلا الذي يلقي القبض على شقيقه اللص).
- الدور يشير إلى سلوك الشخص وإلى الأسلوب المنظم الدافع للمشاركة في الحياة الاجتماعية.
- المركز يدل على المكانة أو الوضع الذي يحتله الشخص في النسق الاجتماعي، ويتضمن المركز مجموعة من الوظائف التي يؤديها الفرد، وتفرض عليه مسؤوليات محددة اتجاه بعض المراكز الأخرى الأعلى، وتمنحه سلطة واضحة على مراكز أخرى.[2]

2- الدور في التنظيم:

يعتبر الدور جزء من التنظيم والذي من خلاله يتفاعل الأفراد فيما بينهم، فكل عضو في التنظيم يقوم بتصرفات مماثلة متكررة، فمثلا قيام الأستاذ الجامعي بمجموعة تصرفات كإلقاء محاضرة، تصحيح الامتحانات... بصورة شبه ميكانيكية يفرضها عليه دوره كمدرس.

كما أن الدور مُعَرَّف بواسطة العادات الاجتماعية، فيمكن أن يوصف موضوعيا بواسطة عدد معين من الخطوط المميزة التي يعد بعضها مبنيا بواسطة قواعد، وعندما يقبل الفرد دورا معينا فإنه ضمنيا يقبل القواعد المدرجة معه، فالقيام بالدور يتطلب من الفرد والمنظمات والمؤسسات التصرف وفق مجموعة من الواجبات، فالأستاذ الجامعي في إنجازه للبحوث العلمية وتسهيل فهم الدرس للطلاب يكون قد أنجز دور التدريس وفق عادات متفق عليها في المجتمع، كذلك الطالب في انضباطه في القسم والنجاح في الامتحانات يؤدي واجبه كما يجب وبالتالي فهو يؤدي دوره وفق توقعات الغير حوله.

---

[1] عبد الحميد محمد الهاشمي: المرجع السابق. ص: 148.

[2] نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا: المرجع السابق. ص: 115.

وفي تحليل أولي نحاول الإطلاع على علاقات الأدوار فيما بينها، سواء من حيث المشاركة أو المواجهة بين الأدوار نجد أن هناك توقعات من الدور يفرضها المجتمع ومؤسساته من صاحب الدور، فالدور "أ" مثلا يعرف من خلال انتظارات الأدوار الأخرى، فإذا تصرف صاحب الدور وفق تلك التوقعات حدث توافق بين الأدوار، أما إذا تصرف عكس ما هو متوقع حدث صراع بين هذه الأدوار.

وبالرغم من هذا النموذج للعادات المفروضة من قبل المجتمع عبر القواعد والإنتظارات يمكن للفرد أن يتصرف حسب رغبته، مع خطر وقوعه في النقد، فمثلا الأستاذ الجامعي مطالب في لباسه بالتزام بعض القواعد الأخلاقية، فإذا تخلى عن بعض هذه القواعد فهو يلاقي النقد من طرف المجتمع الجامعي والمحيط، ولكنه لا يتعرض للعقاب، فالفرد لا يستطيع أن يقتبس الصورة المثالية التي يرسمها له الدور، وإنما يستطيع على الأقل مقارنة تصرفاته بدرجة كبيرة مع التصرفات التي يفرضها الدور.

فالفرد مجموعة أوضاع داخل المجتمع، فهو يؤدي أدوار مختلفة ولن يتمكن من مواجهة كل التوقعات التي يكونه لذاته. كما أن الأوضاع تتواجد خارج الأفراد الذين تشغلهم، فدور التدريس مثلا في الجامعة موجود بغض النظر عن وجود أفراد يشغلون هذا الدور، فهو معرف مسبقا من طرف المجتمع ومؤسساته، فذات الدور يمكن أن يتمم بواسطة عدة أشخاص، وذات الشخص يتمم عددا كبيرا من الأدوار ففي الجامعة مثلا لنأخذ المدرس (س) – ليس الدور وإنما الفرد (س) – يقوم بأدوار اجتماعية أخرى خارج الجامعة، كدور الأب، الزوج، العضوية، في نقابة معينة، النشاط الرياضي... وهذه الأدوار معرفة بدقة من طرف المجتمع.

وفي دراستنا للتنظيم الاجتماعي فإننا لا ندرس الأشخاص بل الأدوار التي تكوِّن ذلك التنظيم، فالدور هو مفهوم اجتماعي يعبر عن فرد يشغل مكانة في تنظيم معين متوقع منه مجموعة من النشاطات، ذات العلاقة بتلك المكانة والمُتممة لأدوار أخرى ذات العلاقة بمكانات أخرى. كما أن الدور محدد اجتماعيا يختلف باختلاف المجتمعات، فمثلا الطاهي في المطاعم الغربية لا يجد إحراجا في الطبخ بلحم الخنزير أو شرب الخمر، بينما في المجتمعات الإسلامية فإن صاحب نفس هذا الدور لا يستطيع القيام بمثل هذه السلوكات والتصرفات المنافية لعقيدته.

بعد أن تطرقنا إلى الدور على مستوى الأفراد، نتطرق للدور على مستوى التنظيمات والمؤسسات، ويمكن في هذا الصدد طرح الجامعة كنظام في المجتمع ، ورسم خطة ضخمة من الأدوار، بدءا من العميد وصولا إلى العاملة المنظفة، مرورا بمدراء الكليات والأقسام والطلبة والعاملين

الإداريين...وهي شبكة متداخلة ومترابطة من الأدوار، تتطلب خطة عضوية من أجل رؤية ما هو داخل كل تنظيم، ومعرفة موقع كل واحد وعلاقتهم فيما بينهم.

وما يهمنا ليس دور الأنساق الفرعية في الجامعة فقط، وإنما دور الجامعة كنسق فرعي في المجتمع، وكما أن لكل فرد مجموعة من الأدوار، فإن للجامعة كنظام مجموعة من الأدوار تضطلع بها وفق توقعات التنظيمات الأخرى وتوقعات المجتمع.

ويؤدي النظام دوره إذا حقق توقعات الأفراد والمجتمع والمؤسسات، وهذا الجانب سنعتمده في دراستنا الحالية من خلال توقعات الطلبة لدور الجامعة في تحضيرهم للالتحاق بنظام LMD.

إن المنظمة حيث يقع الدور تعرف مثل مجموعة تابعة، بيد أن أسلوب إتمام الدور معرف من قبل مجموعات خارجية، تلك التي ندعوها مجموعات إسنادية، فالمجموعة التابعة والمجموعة الإسنادية هي التي تحدد القيم والعادات التي تتوافق مع الأدوار المختلفة.

3- النظريات المفسرة للدور:

لقد إنقسم العلماء المعاصرون في تفسير الدور إلى ثلاثة اتجاهات:

أ– الاتجاه النفسي:[1] يرى "فرويد" الدور بأنه أسلوب الفرد في المشاركة في الحياة الاجتماعية، وقد أشار إلى أن أدوار الفرد بعضها شعوري وبعضها الآخر لا شعوري، والدور في نظره مجموعة من المشاعر والواجبات والأفعال والأفكار، أما البورت (1961) Allport فقد ميز بين توقعات الأدوار وأدائها وتعرض لقبول الدور أو رفضه ورأى أن توقعات الدور وقبوله ترتبط بالنظام الاجتماعي، وقد أضاف أن تصور الدور وقبول الدور وتوقعاته لسلوك الآخرين يختلف من فرد لآخر. وتحدد قدرات الشخص، قدرة المرء على أداء الدور وتوقعاته المنتظرة من الآخرين داخل الموقف الاجتماعي.

أما نيمان وهيوز (1950) Neiman and Haghes في دراستهما المستفيضة عن كل ما كتب عن الدور ما بين عام 1900 إلى عام 1950، عرّفا الدور على أنه تصور الفرد عن ذاته وإدراكه للموقف المحيط به،[2] ودرجة التوافق بين اتجاهات الفرد واتجاهات الآخرين، وأن سلوك الدور يتضمن التفاعل والاتصال الدائمين لمتطلبات رئيسية تعود إلى تكوين الشخصية.

لقد أُنتقد هذا الاتجاه ووُصِف بأنه غير متكامل لأنه يؤكد أن الأدوار تكوِّن شخصية الفرد، حيث يتفق مع الرأي الذي يقول أن الأدوار الاجتماعية تكون جانبا من جوانب الشخصية، فالفرد

---

[1] سامي محمد فهمي: أدوار المرأة الريفية في التنمية. دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. مصر. 2003. ص: 21.

[2] محمد السعيد فرج: المرجع السابق. ص: 304.

يتعلم من بداية تنشئته أداء الأدوار ويكتسب التوقعات والسلوك ويتوحد مع القيم والعادات والثقافة التي محصلتها الجانب الاجتماعي للشخصية.[1]

ويرى كوتريل (1942) Cottrell أن الشخصية أو السمة المميزة لها تنظم الأدوار التي يلعبها الشخص في الحياة الجماعية، وتصور الفرد للأدوار التي يؤديها إما تصور شعوري أو لا شعوري، وهذا التعريف لذلك لم يتعرض لمطالب الواقع الخارجي وتأثيره على الشخصية والتي يغير منها البناء الاجتماعي.

ويلاحظ أن كوتريل يشير إلى أن الأدوار ليست استجابات داخلية لمؤثرات خارجية تحكمها عمليات نفسية ذاتية داخلية بل هي أساليب شائعة تنظم مشاركة الفرد في المجتمع حسب حاجاته، وأن متطلبات البناء الاجتماعي فوق حاجات الفرد تتيح أفعالا وتحدد أفعال أخرى ولا تنبثق هذه المتطلبات من حاجات الفرد الذاتية فقط ولكن من تأثير النظم التي تحددها المرجعية التي ينتمي إليها الفرد كالأسرة، جماعة الرفاق، التنظيم الديني،... إلخ.

ويختلف الدور الذي يؤديه الفرد وتوقعاته حسب السلوك المرتبط بأدوار الآخرين من جماعة لأخرى.

ب- **الاتجاه الاجتماعي**: اهتم أصحاب هذا الاتجاه بتعريف الدور ومن أهمهم علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا والخدمة الاجتماعية وقد قدموا مفاهيم مختلفة عن الدور نلخص أهمها:[2]

- يرى كل من وود ورث وسوثر لاند وبنديكت (1940) Wood Woeth and Southern Land and Benidect أن الأنماط الثقافية هي الحدود لمختلف الأدوار، والثقافة الواحدة تتضمن أدوار بديلة.
- أما ناديل (1958) Nadel عالم الأنتروبولوجيا الذي عرّف الدور من خلال البناء، فيرى أن البناء يتركب من علاقات الأدوار التي يؤديها الفرد ولا يتركب عن علاقات بين أشخاص، والدور باعتباره أسلوب الفعل في البناء يحدد المعايير في المجتمع، ويصعب عند ناديل الفصل بين الأدوار المترابطة والتي يؤديها الشخص الواحد، فالأدوار تتبادل التأثير فيما بينها ويتجسد كل دور في

[1] سامي محمد فهمي: المرجع السابق. ص: 22.
[2] نفس المرجع. ص: 23.

مواقف التفاعل ويحمل كل فرد مجموعة من الأدوار للموقف الاجتماعي، وكذلك لكل دور قيمة بالنسبة لأدوار الآخرين[1].

– أما لينتون (1945 Linton) يرى أن أنماط المنظمات للمجتمعات المختلفة تقسم الأدوار حسب السن والجنس والمراحل العمرية في دورة مراحل الإنسان، وأن الأفراد في كل مجتمع يتأثرون بالثقافة عن طريق تعلم كل جيل أنماط السلوك والقيم السائدة.

يمكن أن نقول أن أصحاب الاتجاه الاجتماعي يرون بأن الدور هو الوحدة الصغيرة المميزة للحدث السلوكي داخل البناء الاجتماعي ومن ثم تنظم وتصنف الأفعال الإنسانية في أدوار، وأن الأشخاص يؤدون الدور الواحد بطرق متقاربة مما يؤدي إلى تماسك الأشخاص داخل البناء الاجتماعي.

لقد أنتقد الاتجاه الاجتماعي في تأكيده فقط على المطالب الاجتماعية، وإغفاله عن أثر قدرات الإنسان في توجيه السلوك.

ج– الاتجاه النفسي الاجتماعي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدور هو القنطرة التي تربط الفرد بالمجتمع لتحقيق الترابط بين الشخصية والبناء الاجتماعي، ومن أهم الذين تزعموا هذا الاتجاه "بارسونز" (1951 Parsons) وقد أكد أن كل دور من الأدوار التي يؤديها الشخص تكون جزءا من شخصيته[2].

وقد اتجه "ليفنسون"(1961 Livenson) اتجاها مماثلا لــ "بارسونز" بشمل الجوانب النفسية الاجتماعية، حيث يشير إلى أن الدور هو أفكار الأفراد وأفعالهم وفي نفس الوقت يرتبط بتأثير المطالب البنائية الاجتماعية على الأفراد[3].

كما حلل "ليفنسون" في دراسته عن الدور وعلاقته بالبناء الاجتماعي للمنظمات حيث يرى أن للدور مظهرين، أحدهما نفسي والآخر اجتماعي فالمظهر النفسي جانب من جوانب الشخصية يبين قدرة المرء على التحصيل وفهم المواقف المتعارضة والاستفادة من الفرص المتوافرة، من خلال تحقيق التوازن والاستقرار، فتعريف الدور من جانبه يعني تحقيق الذات.

[1] محمد السعيد فرج: المرجع السابق. ص: 305.

[2] باسم محمد ولي ومحمد جاسم محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط: 01. الأردن. 2004. ص: 344.

[3] سامي محمد فهمي: المرجع السابق. ص: 25.

كما يرى "ليفنسون" أن الدور له جانبان، جانب نظري (أفكار) وجانب عملي (سلوك) وكلا الجانبان أساسيان في استقرار البناء الاجتماعي أو تغييره فإستقرار البناء الاجتماعي يستلزم تطابق تصورات الأفراد للأدوار المثالية والواقع الاجتماعي وعدم التوافق بين الأدوار المثالية والواقع الاجتماعي يؤدي إلى إحداث تغيرات في النظم الاجتماعية. ويرفض "ليفنسون" الرأي الذي يقول أن الذين يشغلون مراكز واحدة يحملون تصورات مع المطالب البنائية، فتصور الشخص عن الدور يتكون إلى حد ما من تأثير عناصر البناء الاجتماعي في الشخصية فيظهر من خلال القيم وأهداف الحياة وفكرته عن ذاته كذلك نتيجة تجارب طفولته وسمات شخصيته ومناهج التعليم والتجارب التي تعرض لها، وتؤثر جميعها على إدراك الشخص للدور[1].

أما الأدوار في نظر "بارسونز" تأخذ شكل أنظمة مستقرة عندما تتطابق مع الأنماط الثقافية ونظم التوقعات المتفق عليها لأنماط الضوابط والمحددات الأخلاقية التي توجهها القيم المشتركة بين أعضاء الجماعة والذين يؤدون نفس الدور، كما رأى أن البناءات الاجتماعية هي أنماط مميزة لتوجيه الدور عندما يلتقي الشخص مع المجتمع أثناء قيامه بدور ما.

وفي كتاباته عن عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة ذكر أن الطفل يتعلم منذ الولادة كيفية أداء الدور داخل بناء الأسرة، ومن بين اهتمامات "بارسونز" أن أكد: « لكي ينجح الدور في تحقيق المطالب الوظيفية للبناء الاجتماعي يتطلب وجود حد أدنى من التوافق في قدرات وحاجات الأفراد الذين يؤدون دورا معينا كما يتلاءم ترتيب الدور مع المطالب البنائية وارتباط الشخص مع مجموعة معينة من الأدوار أثناء الفعل الاجتماعي ».

إن الشخصية ليست هي كل الأدوار ولكنها جزء من النسق السلوكي للشخصية ويعتمد الاستمرار الوظيفي للبناء الاجتماعي على الأداء المناسب والمنظم للأفعال الاجتماعية التي تحدد نمط الدور الذي يؤديه الشخص، وقد يختلف سلوك الأفراد عن السلوك المثالي المتوقع منهم وهنا يعاقب المجتمع الشخص المنحرف، فسلوك الدور تحدده قيم المجتمع ومعاييره المتوحدة مع الشخصية وكذلك قدرات ومهارات الشخص.

وقد أشار "نيكومب" (Newcomb (1950 في كتاباته في علم النفس الاجتماعي أن هناك مجموعة عوامل تساعد على وحدة أداء الدور وهي:

---

[1] سامي محمد فهمي: المرجع السابق. ص: 26.

1- العوامل البيولوجية.[1]

2- الظروف المميزة التي يتعلم من خلالها الإنسان أداء دوره.

3- وعي الذات بأدوارها وأدوار الآخرين.

ويذهب "بارسونز" إلى أبعد من ذلك إلى أن الفرد عند أداء أدواره، بالإضافة إلى العوامل التي حددها "نيوكومب" فهناك القيم التي يتوحد بها الشخص والتي تدفعه إلى دور معين دون الآخر.

وتتلخص تعريفات "بارسونز" في أن مفهوم الدور له معنى وصفي عندما يصف السلوك، ومعنى تفسيري عندما يحدد التوقعات المنظمة المرتبطة أداء السلوك.

يُعتبر هذا الاتجاه تكاملي (نفسي – اجتماعي) لأن الدور مفهوم يربط الشخصية بالبناء الاجتماعي ويرى السلوك المرتبط بالدور دالة تعبر عن الرابطة الموجودة بين صفات الشخص ومطالب الأدوار البنائية الخارجية التي تفرضها التوقعات الخارجية ونظام القيم، ونظرة هذا الاتجاه كانت شاملة ترى تغير المطالب البنائية يؤدي إلى تغيير الشخصيات.

فسلوك الدور لا تحدده محصلة القوى الداخلية وحدها أو الخارجية وحدها بل تحدده محصلة التفاعل بين القوتين الخارجية والداخلية.[2]

4- اختلاف الأدوار وتصنيفها:

تختلف الأدوار الاجتماعية في ضوء المعايير التالية:[3]

- **الجبر والاختيار:** حيث نجد بعض الأدوار مفروضا على الفرد وبعضها اختياريا، فالدور الجنسي (ذكر أو أنثى) أو دور السن (طفل أو راشد) مثلا لا اختيار للفرد فيهما، بينما الفرد يختار دوره في العمل (مدرس، مهندس، ضابط،...إلخ) ويختار دوره الاجتماعي فيتزوج ويصبح رب أسرة أو يظل أعزب مضربا عن الزواج.
- **الشمول:** تختلف الأدوار الاجتماعية في شمولها، فالشاب قد يكون قائدا في جماعة وتابعا في جماعة أخرى، وقد يكون الرجل مسيطرا في عمله لأنه مركز قيادي ولكن سلوكه يختلف عن هذا عندما يكون في النادي أو في بيته.

[1] سامي محمد فهمي: المرجع. ص: 27.

[2] محمد السعيد فرج: المرجع السابق. ص: 311.

[3] حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي. عالم الكتب. ط: 05. القاهرة. 1984. ص: 130 .

- **تحديد السلوك**: تختلف الأدوار في مدى تحديدها للسلوك فالأدوار العسكرية مثلا محددة تحديدا جامدا، ومع هذا فهناك مجال للاختلاف، ولهذا نجد أن الضباط يختلفون في طريقة إصدارهم للأوامر ولكن هذا الاختلاف محدد، أما في أدوار أخرى كدور الابن في الأسرة حيث نجد مجالا أوسع للتغيير والاختيار، فالابن يجب أن يكون مهذبا مع أبيه ويراعي ما يجب عمله أو قوله، أما خارج هذه الحدود العريضة يُترك سلوكه دون أن ينظمه الدور.
- **الاستمرار**: تختلف الأدوار في استمرارها أو دوامها، فأدوار الرجل والمرأة أدوار دائمة داخل المجتمع، والأدوار المهنية دائمة، ومن ناحية أخرى نجد كثيرا من الأدوار لا تستمر إلا لفترة قصيرة نسبيا كالمرشح لوظيفة أو عمل أو المفوض الذي يمثل شخصا في تسوية مسألة معينة.[1]
- **الأهمية والشهرة**: تختلف الأدوار اختلافا في أهميتها وشهرتها، فدور الصديق يتضمن علاقة شخصية وثيقة واستجابات انفعالية عميقة من تلك التي نجدها في دور الزمالة أو المعرفة العابرة، وفي أي ثقافة أو أي مجتمع نجد بعض الأدوار تقدر تقديرا أعلى وأرفع من غيرها حسب الثقافة والقيم السائدة.
- **الصعوبة والسهولة**: تختلف الأدوار من حيث الصعوبة والسهولة فدور المواطن العادي دور سهل نسبيا لا يتطلب منه إلا القيام بعمل يعيش منه، أما دور العالم الذي يكرس حياته لعمله وعلمه فهو دور صعب يتطلب منه بذل جهد كبير.[2]

بالرغم من وجود المعايير السابقة في تصنيف الأدوار إلا ان هناك من يعتمد على تصنيف آخر لهذه الأدوار وهي كالآتي:

❖ **الدور المستدمج**: هو دور يتبناه الفرد ويجعله جزءا من مفهومه الذاتي أو صورته الذاتية، ولهذا ينبثق تحديد الدور الشخصي للفرد من الأدوار التي استدمجها أو تبناها من الآخرين وجعلها ملكا له.[3]

❖ **الدور المتوقع**: وهو توقعات الدور التي يعتقد أن الآخرين ملزمون بأدائها نحوه في موقع معين.

[1] محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 204.
[2] حامد عبد السلام زهران: المرجع السابق. ص: 131.
[3] ألفت محمد حقي: علم النفس المعاصر. مركز الإسكندرية للكتاب.مصر.2001. ص: 327.

❖ **الدور الملزم:** هو دور تحدده المستويات الثقافية، وقد استخدم "تيودور" هذا المصطلح للإشارة إلى فئة السلوك المتوقع من الذين يشغلون دورا معينا، وقد فرق في هذا الصدد بين هذا المصطلح وبين مصطلح "سلوك الدور" الذي يشير إلى سلوك أي فرد في دور معين.

❖ **الأدوار المتبادلة:** هي أدوار اجتماعية تحدد نماذج التفاعل بين مكانتين أو أكثر من المكانات المترابطة، وتتميز الأدوار المتبادلة بإرتباطها وعدم إنفصالها، فالعلاقات بين الأستاذ والطالب أو بين الزوج والزوجة أو الأب والأبناء... من نوع العلاقات المتبادلة، وتحتل دراسة هذا النوع من العلاقات أهمية بالغة في تحليل بناء الحياة الاجتماعية وعملياتها، كما أن هناك نوعان من الأدوار أو بتعبير أدق وجهان لذات الدور وجه مستقل ووجه تابع، إذ أن بعض الأدوار لا تُدرك دون علاقة مباشرة ومتناظرة مع أدوار أخرى، بمعنى أنه لا يمارس دور إلا بمواجهة دور آخر، كدور الأب والإبن أودورالأستاذ والطالب، وبالمقابل هناك أدوار مستقلة ليس من الضروري أن توجد في مواجهة أدوار مضادة محددة ومعرفة.[1]

5- أداء الأدوار:

يقصد بأداء الدور: السلوك أو النشاط المعين الذي يقوم به الفرد لهدف معين في الموقف الاجتماعي،[2] فمن خلال الإتجاه النفسي الاجتماعي الذي يتزعمه "ليفنسون"، أن أداء الدور محصلة عاملين، أحدهما ينبع من البناء التنظيمي وتحدده مطالب الأدوار والجزاءات والضغوط الاجتماعية، والآخر يعبر عن صفات شخصية وتصوراتها عن دورها، وسلوك الإنسان يحمل جانبا تقييميا لا سيما وأنه يرتبط أساسا بالموافقة أو عدم الموافقة، فالأم تظهر سعادتها إذا نطق طفلها بأول كلمة، والمدرس يقيم سلوك طلابه أثناء المحاضرات وبالمثل الرئيس والمرؤوس، المدرس والتلميذ، الأخصائي والعميل.

إن الأفراد يؤدون أدوارهم بطرق معينة لتحقيق التوقعات المنتظرة المقبولة قبولا شرعيا يرجع إلى الفروق النفسية بينهم وكذلك درجة توحدهم مع معايير القيم والالتزامات الأخلاقية والدور باعتباره أحد الوحدات التي يتكون منها المجتمع تتغير مكوناته وسلوكه تبعا للتغيرات الاجتماعية في المجتمع وتغير المراكز الاجتماعية للفرد، وتفيد علاقات الشخص في أطوار النمو وتغير قدرات الشخص وحاجاته، وتؤثر هذه التغيرات على العناصر المكونة للدور وبالتالي تغير من سلوكه، ويتفق العديدون مثل "لينتون" Linton و"ميد" Mead و"بارك" Park و"كوتريل" على أنه من غير اليسير تغيير

[1] ألفت محمد حقي: المرجع السابق. ص: 127.

[2] محمد سعيد فرج: المرجع السابق. ص: 318.

مكونات الدور، وإذا حدث هذا ينجم عنه مؤثرات وصراعات يعاني منها الفرد أثناء أدائه للسلوك المرتبط بالدور في مواقف التفاعل. ويقول "كوتريل" أن أداء الدور يختلف باختلاف السن والجنس والمركز الاجتماعي، فمثلا دور الأم يتأثر بالتنشئة والتعليم المبكر وعدد الأولاد وأعمارهم وهذا كله يؤثر في أداء الأم لأدوارها. كذلك يتغير محتوى الدور المهني بتغيير مكانة الفرد في النسق المهني والذي يرتبط بالمسؤولية، فمكونات الدور المهني التي تقع في قمة السلم المهني والذي يرتبط بالمسؤولية غير مكونات الدور المهني الذي يقع في بداية الوظيفة، ومن ثم يتغير أداء الدور إذا غير الفرد من وظيفته إلى وظيفة أرقى.[1]

لقد عارض الكثيرون من علماء النفس الاتجاه القائل بتغير الدور لأن الشخص لا يستطيع التحرر من الأدوار التي ارتبط بها واكتسبها، وقد وضّح "بارسونز" أن إختلاف الأداء يرجع إلى اختلاف التعلم، ونحن نميل إلى هذا الرأي ونضيف أن إعادة التعلم لأدوار جديدة يستخدم كثيرا في عمليات الدراسة والتشخيص والعلاج في الخدمة الاجتماعية لأن أداء الدور لا تحدده قدرات الشخص النفسية كالرغبة والإدراك والمعرفة والمهارة وحدها، بل تحكمه المعايير الاجتماعية حسب مواقف التفاعل المختلفة، وهذا الرأي يرفض أن الشخصية مجموعة أدوار.

إن أداء الجامعة لأدوارها يتحدد من خلال القيام بوظائفها المختلفة تجاه المجتمع بصفة عامة والطالب بصفة خاصة، وذلك من خلال إعداد القوى البشرية، فهي مطالبة بأداء دورها في تزويد الفرد بالمعارف والمعلومات والمبادئ التي تزيد من طاقته وقدرته على العمل والإنتاج، كما أن البحث العلمي أحد أهم وظائف الجامعة فهي ملزمة بأداء دورها في هذا المجال من خلال تشجيع طلابها وأساتذتها على القيام بالبحوث العلمية وتدريبهم على ذالك، كما أن خدمة المجتمع تعتبر من أهم وظائف الجامعة والتي تؤديها من خلال ترسيخها للقيم الأخلاقية والنهوض بالطبقة الاجتماعية التي تقود إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق نقل المعارف الجديدة والمحافظة عليها وتنميتها لدى نسبة كبيرة من أفراد المجتمع.

أما ما نهتم به أكثر في دراستنا هذه هو أداء الجامعة لأدوارها تجاه طلبة نظام LMD فيما يتعلق بتحضيرهم للالتحاق بهذا النظام وذلك من خلال قيام الجامعة بدورها الإعلامي وكذلك دورها في مجال التكوين الجامعي المناسب لهذه الفئة من الطلبة، وأيضا ما يتعلق بأداء الجامعة لدورها في تشجيع وتحفيز الطلبة على الالتحاق بنظام LMD.

---

[1] سامي محمد فهمي: المرجع السابق. ص: 42.

6- صراع الأدوار:

إن القائم بالدور قد يقوم بنشاطات متماثلة أو متباينة، ففي بعض التنظيمات الاجتماعية فالأدوار أكثر تمايزا من غيرها، فمثلا دور المدرس يختلف كثيرا عن دور طلبته، فالفرد قد يشغل دورين أو أكثر في جماعات مختلفة ضمن التنظيم الاجتماعي الذي يعيش فيه، وكل دور يفرض عليه عددا من العادات والمقاييس التي تحدد تصرفاته، ولكن أحيانا هذه المقاييس تتعارض مع بعضها، فمثلا دور الموظف المسؤول عن قبول الطلاب في الجامعة حسب الدرجة والكفاءة، والموظف نفسه نشأته قبلية تعوّد على تحيزه وتعصبه لبني عمومته، فينجم عنه أن الدور المهني والدور القبلي يدخلان في تنافس فيقع الفرد في حيرة وقلق، فكذلك الأستاذ الذي يعمل مدة طويلة يجد نفسه في صراع مع دوره كأب في إهماله لأطفاله....[1]

إن هناك أدوار تتكون وأخرى تختفي، وهكذا تتولد حركة الأدوار وليس هذا في الواقع سوى أدوار متصارعة، ففي ميدان الأدوار العلاقة بين (أ) و(ب) يمكن أن تصبح هامة في لحظة ما، والعلاقة بين (أ) و(ج) يمكن أن تصبح أقل أهمية، والنتيجة هي أن تعريف (أ) سوف يتغير، وهذه الصورة الأخيرة تحمل عامل عدم التوازن، ففي حياة الفرد في وقت معين توجد أدوار مترابطة وتشكل حركة الأدوار، إلا أن تركيب حركيات الأدوار يمكن أن يختلف من مجموعة إلى أخرى ومن لحظة إلى أخرى، فهناك عدد من الأدوار المتتابعة بشكل منتظم حيث تشكل تواتر الأدوار يحددها المجتمع ومؤسساته بصورة تقريبية تضم نوعا من التناوب الذي يتبدل مع الوقت، وهنا يتوجب التمييز بين الوضع المفروض والوضع المكتسب.

فهناك أدوار مفروضة وأخرى مكتسبة تقترب من بعضها البعض، وأدوار تساعد على اكتساب أدوار أخرى بأسلوب سهل، ومن خلال دراسة مجتمع معين يمكن أن نقيم رسما حول "إطارات الأدوار" وذلك تناسبا مع إمكانية العبور البسيط أو الصعب من دور لآخر، فذات الشخص يمكن أن يتمم أدوار مختلفة متصارعة، فكيف نتعرف على الدور الذي سيتغلب؟ فمثلا مابين الدور المهني ودور أب العائلة[2]، لا يمكن التخلف عن العمل بحجة أن الإبن مريض، فإذا نشأ صراع ما بين الأدوار من هذا النوع فمبدئيا أن الدور المهني هو الذي يتوجب أن يتغلب، لكن الصراع أكثر خطورة وحساسية عندما يتعلق الأمر بدور الأم مع ابنها.

[1] إيان كريب: النظرية الاجتماعية. ترجمة: محمد حسين غلوم. مراجعة: محمد عصفور. عالم المعرفة. مصر. 1999. ص: 143.

[2] بوبكر بوخريسة: المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي. منشورات جامعة باجي مختار – عنابة. 2006. ص: 51.

- إن عدم وضوح التوقعات وعدم الإجماع عليها يؤدي إلى التوتر، وبالتالي إلى الصراع والتضارب والتنافس في المستوى الفردي والاجتماعي في سلوك الأدوار[1].
- يحدث الصراع عندما تتطلب التوقعات سلوكين متناقضين من الفرد، وهذا التناقض قد يكون جسديا أو اجتماعيا أو نفسيا.
- وقد يحدث الصراع بين شخصين أو أكثر نتيجة اختلاف التوقعات.
- صراع الأدوار هو ظاهرة تعكس مشكلة التكامل في نظام الشخصية، أو التفكك الاجتماعي، أو عدم الانسجام بين الشخصية والبناء الاجتماعي وقد يكون بسبب التفاعل بينهما[2].
- يتضح الصراع على أشده حين يكون بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية.

وغالبا يصعب تحديد التدرج ما بين الأدوار المختلفة، ويستطيع الفرد الواقع في تناقض أن يخرج من الصراع بواسطة عدة طرق منها:

- قد يتخلى عن أحد الدورين ويقطع ولاءه من إحدى الجهتين وينحاز كليا لجهة واحدة، فيجد تصرفاته وفق مقاييس تلك الجماعة، فمثلا: الأستاذ في دوره في إحدى الأحزاب أو الجمعيات قد يدخل في صراع فيختار بين أحد الأدوار وينحاز لمقييس دور معين.[3]
- وقد يتخلص الفرد من تناقض الأدوار عن طريق الانصياع إلى مقاييس كل جهة كلما كان ذلك ممكنا، أي تطبيق مقاييس جهة معينة وإهمال مقاييس الجهة الأخرى مادام بعيدا عن مراقبة ومعاقبة تلك الجهة، فمثلا المدرس الذي يبقى في مهنته كمدرس ولكنه في نفس الوقت يحابي في درجات بعض الطلبة مادام بعيدا عن المراقبة.
- وقد يسعى الفرد لتغيير بعض المقاييس في الأدوار التي يشغلها للقضاء على الصراع الذي يظهر في هذه الأدوار، مثال المرأة العاملة التي يتعارض دورها كعاملة مع دورها كأم تسعى إلى فتح روضة للأطفال دور الحضانة لمواجهة مشاكلها، وهي بذلك تغير مضمون دور الأمومة وتحول جزءا من أدوار الأم إلى مؤسسة جديدة مهمتها الأمومة.
- وقد يخرج الفرد من صراع الأدوار عن طريق الإنتظار أو الإنسحاب الجزئي حتى يتسنى له الدور الأكثر قوة.

[1] عبد الحافظ سلامة: المرجع السابق. ص: 134.

[2] خليل عبد الرحمان المعايطة: المرجع السابق. ص: 198.

[3] نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا: المرجع السابق. ص: 119.

- قد يتغلب الفرد على تناقض الأدوار عن طريق الفصل التام بين الدورين والتمييز بينهما والقيام بهما منفصلين كل في مجاله، مثل الأستاذ الذي يقوم بتدريس الطلاب في القسم، وفق مقاييس دوره، ولكنه خارج القسم قد يعاملهم كأصدقاء وهي حالات منتشرة.

إن صراع الأدوار في الجامعة يظهر من خلال وقوع أعضائها أمام أدوار متناقضة حين أداء وظائفهم سواء كان هؤلاء الأفراد أساتذة أو طلاب أو إداريين أو عمال...فمثلا يطالب رئيس الجامعة أو عميد الكلية بتنفيذ قرار وزاري معين كأن يفتح تخصص ما في إطار نظام LMD وهولا تتوفر لديه أدنى الشروط اللازمة لهذا التخصص من مؤطرين وقاعات وأجهزة حتى يتمكن من تلبية حاجيات الطلبة في هذا الميدان، لذا يجد هذا المسؤول نفسه أمام دورين متصارعين فيبدأ في البحث عن مخرج من هذا الصراع إما عن طريق تطبيق هذا القرار وتجاهل العواقب الناتجة عنه، أو أن يتقدم بطلب تأجيل تنفيذ القرار إلى الموسم الجامعي القادم في انتظار توفير متطلبات هذا التخصص.

فصراع الأدوار عموما هو حالة تحدث نتيجة وقوع الفرد في عدة أدوار ومراكز مختلفة الأمر الذي يجعله يؤدي أدوار قد تكون معارضة لدوره في مركز آخر، كما أن عدم قدرة الفرد في التوفيق بين أدواره يعرضه إلى إهمال أداء البعض منها.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن أن نقول بأن الدور هو الوظائف العملية التي يتطلبها المركز، فهو نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بذلك الفرد الذي يحتل المركز في تلك الجماعة، فالدور هو مجموعة من الواجبات المتعلقة بالمركز الذي يحتله، ولأن الفرد يحتل أكثر من مركز في تفاعله مع عناصر الجماعة فإنه مطالب بأنماط متعددة من الأدوار التي يجب أن يقوم بها، وهو ما يجعل الفرد يتعرض لصراع الأدوار فيما بينها وبالتالي السعي إلى الخروج من هذا الصراع وتجنبه.

أما فيما يخص الجامعة فإن تحديد دورها يتم من خلال تحديد وظائفها ومكانتها في المجتمع، فالجامعة تؤدي دورها إذا أدت مجموعة من المهام والأفعال المتكررة حتى تحقق توقعات المحيط والمجتمع منها، وذلك من خلال قيامها ببعض الأدوار التالية: البحث العلمي، التعليم أو التكوين وأخيرا خدمة المجتمع والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الملحق رقم: 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي –

قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا

استبيـــــــــان

المستوى الدراسي:.....

أخي الطالب...

أختي الطالبة...

في إطار إنجاز بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير حول موضوع: دور الجامعة في نشر نظامLMD بين الطلبة، يرجى منكم قراءة عبارات (بنود) هذا الاستبيان بتمعن والإجابة عليها بكل موضوعية، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن اختياركم.

مع العلم بأن المعلومات التي سَيُدْلى بها لن تستخدم إلا في إطار هذه الدراسة.

إن تعاونكم مهم لنجاح عملنا.

إعداد الطالب: أحـــمد جـلول

إشراف الأستاذ الدكتور: زين الدين مصمودي

1- محور الإعلام:

الرقم	البنـــــــــــــــد	نعم	لا	أحياناً
01	قبل التحاقكم بالجامعة، هل تلقيتم الإعلام الكافي حول نظامLMD ؟			
02	هل نظمت الجامعة ملتقيات حول نظامLMD ؟			
03	تقوم خلايا الإعلام بنشاطات إعلامية حول نظامLMD .			
04	يقوم الأساتذة في الجامعة بمساعدتكم على فهم نظام الدراسة في LMD .			
05	هل زودتكم الجامعة بمعلومات حول طرق الانتقال في نظامLMD ؟			
06	أطلعتكم الجامعة على برنامج الدراسة ضمن نظامLMD .			
07	يتطرق أساتذتكم خلال حصص التدريس بإعطائكم معلومات حول نظام LMD.			
08	قدمت لكم الجامعة معلومات حول هيكلة نظامLMD .			
09	هل أطّلعتكم الجامعة على أهداف ومبادئ نظامLMD .			
10	هل أعلمتكم الجامعة بما يتعلق بإيجابيات وسلبيات نظامLMD ؟			

2- محور التكوين والبيداغوجيا:

الرقم	البنـــــــــــــــد	نعم	لا	أحياناً
11	هل التكوين الذي تتلقونه ضمن نظامLMD يتماشى مع التطور العلمي الحاصل؟			
12	هل برامج التكوين في نظامLMD تتطابق مع تخصصكم؟			
13	وفرت لكم الجامعة مؤطرين مؤهلين من الناحية البيداغوجية يدرسونكم وفق نظامLMD .			
14	وفرت لكم الجامعة القاعات والمخابر والوسائل اللازمة لاستعمالها خلال العملية التكوينية؟			
15	هل تعاني جامعتكم من نقص المقاعد البيداغوجية في أقسام نظامLMD ؟			
16	هل تسهل لكم الجامعة القيام بالتربصات والخرجات الميدانية ؟			
17	هل التكوين الذي تتلقونه وفق نظامLMD يؤهلكم لعالم الشغل؟			
18	هل وفرت لكم الجامعة العدد الكافي من الأساتذة من أجل تكوينكم ضمن نظام LMD؟			
19	تعمل الجامعة على التوفيق بين تكوينكم النظري والتطبيقي في نظامLMD .			
20	تعتمد الجامعة على التكنولوجيا الحديثة في تكوين طلبة نظامLMD .			

3- محور التشجيع والتحفيز:

الرقم	البنـــــــــــــــــــد	نعم	لا	أحياناً
21	تقوم الجامعة بتشجيع الطلبة على الدراسة ضمن نظامLMD من خلال تسهيل عملية الالتحاق به.			
22	تشجع الجامعة الطلبة على الالتحاق بنظامLMD من خلال عالمية شهاداته.			
23	تحفز الجامعة الطلبة للالتحاق بنظامLMD عن طريق فتح أغلب التخصصات ضمن هذا النظام.			
24	تعمل الجامعة على تشجيع طلبتها للالتحاق بنظامLMD من خلال مقارنته بسلبيات النظام الكلاسيكي.			
25	تشجع الجامعة الطلبة للالتحاق بنظامLMD من خلال الاهتمام بإنشغلاتهم.			
26	تعمل الجامعة على تحقيق رغبات الطلبة عند اختيارهم لتخصصهم في نظام LMD كتشجيع لطلبة الجدد على الالتحاق به.			
27	تعمل الجامعة على تحسين نوعية التكوين في نظامLMD لتشجيع الطلبة على الالتحاق به.			
28	تقوم الجامعة بإطلاع الطلبة على أهم الترتيبات الخاصة بإجراء التربصات مع مؤسسات أخرى من أجل تحفيزهم للالتحاق بنظامLMD .			
29	تشجع الجامعة الطلبة للالتحاق بنظامLMD من خلال تقليل فرص للدراسة ضمن النظام الكلاسيكي.			
30	تعمل الجامعة على تسهيل شروط الماستر والدكتوراه من أجل تحفيز الطلبة على الدراسة في نظامLMD .			

نشكركم على تعاونكم معنا.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الفصل الأول: الفصل التمهيدي

1- طــرح الإشكالــية.

2- صياغة الفرضيات.

3- أهــداف الــدراسة.

4- أهــمية الــدراسة.

5- دوافع اختيار الموضوع.

6- تحديد مفاهيم الدراسة.

7- الدراســات السابقــة

1- طرح الإشكالية

تحتل الجامعة منذ القدم الصدارة في المجتمع، حيث أنها مركز إشعاع لكل ما هو جديد من الفكر والمعرفة، فهي تعد المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء والفلاسفة وقادة الإصلاح والتقدم، وتشكل الأهداف المَرْجُو تحقيقها حجر الزاوية لأي جامعة، فهي تنبع من فلسفتها التربوية المترجمة لفلسفة المجتمع وللتطورات العلمية في مجال العلوم والتكنولوجيا، مما جعل التعليم الجامعي يقوم بالدور الأكبر والأساس في بناء أي أمة باعتباره قمة السلم التعليمي بما يتضمنه من وظائف ومهام تتمحور جميعها حول خدمة الفرد والمجتمع والمعرفة، والإرتقاء بها بما يحقق التنمية بمفهومها الشامل وسد حاجات الوطن من الكوادر والكفاءات المتطورة وسد النقص الذي يعاني منه سوق العمل في كثير من دول العالم وبخاصة الدول النامية، والتي تسعى أن تكون مسؤولية نهضتها العلمية والاجتماعية بيد أبنائها، فالتعليم العالي يصنع حضارتها ويرسم معالم مستقبلها فهو القيادة الفكرية للمجتمع وهو المسؤول عن الحفاظ على تراثه الثقافي.

إن الجزائر ليست بمعزل عما يجري من تطورات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في هذا العصر الذي تتزاحم فيه التغيرات وتتراكم فيه كمية المعرفة، فأصبح من الضروري التفكير في أنماط ملائمة لنقل هذا الكم الهائل من المعارف المتتالية والمتجددة للطلبة.

كما تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي أولت لقطاع التربية والتعليم اهتماما بالغا وعملت ولا زالت تعمل مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية من أجل تحسين نوعية التعليم في شتى مقوماته وأبعاده لاسيما التعليم العالي، هذا الأخير عرف جملة من التغيرات والإصلاحات كان أهمها الإصلاح الجامعي سنة 1971 حيث تمت فيه الإشارة إلى ضرورة تثمين دورات الجامعة بما تقدمه من مخرجات الكوادر والإطارات ذات التأهيل العالي.

وفي ظل افرازات التحول الحاصل في العالم والذي جعل منه قرية صغيرة يشهد المجتمع الجزائري جملة من التحولات، بدءا بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في التنظيم ضمن بلورة التوجه نحو اقتصاد السوق والتعدد السياسي وأساليب ممارسة السلطة، فإن الجامعة معنية كمؤسسة اجتماعية بمواجهة هذه التغيرات والتطورات من خلال إعادة النظر في منطلقاتها وأهدافها ومناهجها وطرق التدريس فيها ليتمكن خرِيجُو الجامعة من مسايرة متطلبات السوق العالمية الجديدة.

وقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الأخيرة في تحضير ملف الإصلاح الجامعي الجديد للإنطلاق في تطبيقه في بعض المؤسسات الجامعية إبتداءا من الموسم الجامعي

2005/2004 ليتم إعتماده بصورة نهائية في أغلب الجامعات الجزائرية، ويتميز هذا الإصلاح في اعتماده على هندسة ليسانس، ماستر، دكتوراه، وهو نظام يسمح بمعادلة كل الشهادات في كل البلدان التي تتبنى نفس النظام.

فالوضعية الحالية للجامعة الجزائرية تتميز بالعديد من المشكلات، فكأي دخول جامعي تعاني الجامعة من ظروف صعبة تمثلت في نقص الأماكن البيداغوجية وصعوبة التأطير ومشكلات التوجيه مع التدفق الهائل للطلبة الجدد بأكثر من المتوقع مما شكل ضغطا كبيرا على الجامعة وبالرغم من تلك المشاكل إلا أن هناك أمرا أهم بكثير وهو أن إصلاح التعليم العالي – نظام LMD - يتطلب من الجامعة القيام بدور كبير وفعال تجاه الطالب حتى يتسنى له الإلتحاق بصورة عادية بهذا النظام، ولكن ما نلمسه في الواقع هو أن هذا النظام ما يزال موضع اهتمام الخاص والعام وخاصة المجتمع الطلابي، لكونه لا يزال يسوده الغموض وقلة المعرفة به وهو الأمر الذي جعل الكثير من الطلبة يتجنبون الدراسة ضمن هذا النظام الذي أصبح يمثل هاجسا لدى الكثيرين نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية حوله.

انطلاقا من هذه المعطيات سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أهم أدوار الجامعة التي تتعلق بتحضير الطالب للإلتحاق بنظام LMD، وعليه ستكون إشكالية البحث كالتالي:

- هل تقوم الجامعة الجزائرية بدورها في تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD؟ وعن هذا السؤال الرئيسي تتفرع عدة أسئلة أخرى هي:
- كيف تحضر الجامعة للطالب حتى يلتحق بنظام LMD بصورة عادية؟
- هل تقوم الجامعة بدورها الإعلامي تجاه طلبة نظام LMD؟
- هل تقوم الجامعة بتشجيع وتحفيز الطلبة للالتحاق بنظام LMD؟

2- صياغة الفرضيات:

إن البحث العلمي هو مجموعة من الخطوات المنهجية المترابطة، وهو بحث يهدف إلى الكشف عن الحقائق، يتم التأكد من فروض الدراسة بواسطة البيانات التي تشكل مؤشرات على صدق أو عدم صدق مضمون كل منها.

وقد إنطلقنا في هذه الدراسة من فرضية أساسية، تليها ثلاث فرضيات فرعية مكملة للفرضية الأولى، وهدف هذا البحث هو إثبات أو نفي الفرضية الأساسية اعتمادا على نتائج الفرضيات الفرعية الثلاث.

الفرضية العامـــــة:

- تلعب الجامعة دور في تحضير الطلبة للالتحاق بنظام LMD.

الفرضيات الفرعية:

1- تقوم الجامعة بدورها الإعلامي تجاه طلبة نظام LMD من وجهة نظرهم.

2- تقوم الجامعة بدورها التكويني والبيداغوجي في تحضير طلبة نظام LMD من وجهة نظرهم.

3- تقوم الجامعة بدور تحفيزي تجاه الطالب لتحضيره للالتحاق بنظام LMD من وجهة نظرهم.

3- أهداف الدراسة:

لكل دراسة هدف تصبو لتحقيقه، وعلى هذا الأساس فإن المتوخات من دراسة هذا الموضوع "دور الجامعة في نشر نظام LMD بين الطلبة" يمكن الإشارة إليه من خلال الأهداف التالية:

- التعرف على أدوار الجامعة في تحضير الطالب للالتحاق بنظام LMD .
- تحديد العراقيل التي تحول دون تكيف الطالب مع نظام LMD.
- إبراز سبل التخلص من المعوقات التي تقف أمام قيام الجامعة بدورها.
- إبراز أهمية الجامعة في تحضير الطالب للإلتحاق بنظام LMD.
- إلقاء الضوء على أهم أدوار الجامعة الخاصة بطلبة نظام LMD.

ولبلوغ هذه الأهداف لابد من البحث عن مدى إمكانية تحقق الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية التابعة لها.

4- أهمية الدراسة:

هناك بعض البحوث والدراسات التي حاولت بشكل أو بآخر التطرق إلى المواضيع التي تتعلق بالجامعة وما يرتبط بها عموما، وما يدور بداخلها على وجه الخصوص، ولكنها تبقى مجرد انطباعات على واقع معقد لا تقوى على إعادة صياغة الأفكار بشأن خصوصيات الجامعة والتعليم العالي وما مسهما من تغيرات وإصلاحات وعلاقتها بالطالب الجامعي كونه محور هذه التغيرات والإصلاحات.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في تناول موضوعها، إذ تبحث عن كشف وتحديد أهم الأدوار التي تقوم بها الجامعة تجاه الطالب في إطار الإصلاح الجامعي والمتعلقة بنظام LMD.

كما تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة اعتبارات أخرى نذكر منها:

- رصد وتبيين أهم أدوار الجامعة التي من خلالها يهيء الطالب للإلتحاق بنظام LMD.

– إن تحديد العراقيل التي تحول دون تكييف الطالب مع نظام LMD، يساهم في مساعدة الجامعة في التغلب على المشكلات والعوائق التي تعترض عملية التكيف مع هذا النظام.

– إن الإهتمام بتحضير الطالب للإلتحاق بنظام LMD يساهم في وضع إستراتيجية تقوم الجامعة من خلالها بأداء أدوارها تجاه الطالب.

– نظرا لما يكتسبه نظام LMD من غموض ولبس لدى طلبتنا، فإن أهمية دراستنا لهذا الموضوع تكمن في مساعدة الجامعة بكل أجهزتها وأفرادها من إزالة هذا الغموض، والتي تؤدي إلى معرفة الطالب بهذا النظام، ومن ثم كيفية التعامل معه.

5- دوافع اختيار الموضوع:

تكتسي دراسة موضوع الجامعة أهمية كبرى كونها تعتبر عصب أو شريان المجتمع ونواة التقدم فيه، وهي من أحد المواضيع الحية والحساسة التي تمس المجتمع بصفة عامة والفئات المثقفة بصفة خاصة.

لذا فإختيارنا لهذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة أو التلقائية ولكن إيمانا منا بالأهمية القصوى التي يكتسبها، دفعنا إلى محاولة كشف الستار وإزالة الغموض، سيما وأنه يتعلق بمقاربة تعليمية إصلاحية هدفها تحقيق الفعالية والنوعية للتكوين الجامعي.

إن ما يكتسيه نظام LMD من أهمية على الصعيد العالمي وعلى الصعيد المحلي والإقليمي إلا أنه لا يزال هذا النظام محور نقاش العام والخاص، كونه لا يزال يسوده الغموض وخاصة في الجامعة الجزائرية، وبالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الجامعة مع نظام LMD جعلنا نميل إلى إختيار هذا الموضوع. ولكن يبقى طموحنا وفضولنا العلميين لمعرفة المزيد عن كل ما يتعلق بجامعتنا الجزائرية، هو دافعنا الأسمى والأقوى.

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

❖ الــــــدور:

أ– لــــــغة: كلمة الدور لغويا من دار، يدور، دورا، أي تحرك بإتجاهات متعددة وهو في مكانه، وكلمة الدور مستعارة من حياة المسرح فكأن التنظيم الاجتماعي مسرح حياة الجماعة، وأفراده يمثلون تلك الأدوار المختلفة والمتعددة حسب اختلاف مراكزهم ولكن الرواية واحدة وهي روح الجماعة وهدفها وتنظيمها مشترك.[1]

[1] عبد الحميد محمد الهاشمي: المرشد في علم النفس الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية. ط:1. الجزائر. 1984. ص: 147.

ب– إصطلاحا: الدور هو نموذج سلوكي مرسوم لجميع الأفراد الذين يشاطرون وضعية اجتماعية واحدة (أرباب العمل، مزارعون، أساتذة،...إلخ)، وهذا الدور مقبول من طرف الجميع ويعبر عن معايير وقيم واحدة ومشتركة.

❖ **الجــامعة:**

أ– لــــغة: مصطلح "جامعة" University مأخوذة من كلمة Universitas وتعني الإتحاد أو التجمع الذي يضم ويجمع أقوى الأسر نفوذا في السياسة للمدينة من أجل ممارسة السلطة، وهكذا استخدمت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب.

والكلمة العربية "جامعة" هي ترجمة دقيقة للكلمة الأنجليزية المرادفة لها لأنها في مدلولها العربي أيضا تعني التجمع والتجميع.[1]

ب– إصطلاحا: الجامعة هي تنظيم اجتماعي يسعى إلى تحقيق أهداف تتسم بالخصوصية والنسبية أي على أساس نسبي من الإستمرارية وحيث تطغى ملامحها الخاصة على إستمرارية الهدف وخصوصيته، **ومنها**: حدود ثابتة، أنماط معيارية، وترتيب، وهيكل السلطة، ونظم إتصال، ونظام من الحوافز يتيح لمختلف الأفراد العمل معا لتحقيق هدف معين.[2]

❖ **الطالب الجامعي:**

هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالإنتقال من الدرجة الثانوية إلى الجامعة تبعا لتخصصه ليتحصل في الأخير على شهادة معترف بها، ويعتبر كذلك الشخص الذي أنهى الدراسة الجامعية وما زال يواصل الدراسة بها في شكل تكوين مدى الحياة، إذ يمثل أحد أهم العناصر الفاعلة في التكوين الجامعي، كما يمثل عدديا الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية.

❖ **نظام LMD (ليسانس– ماستر– دكتوراه):**

هو هيكلة جديدة إنتهجتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سبتمبر 2004،[3] وهو نظام مستورد من البلدان الأنجلوساكسونية ويعرف في الجامعة الجزائرية بنظام **LMD** نسبة إلى (**L**:ليسانس،**M**: ماستر،**D**: دكتوراه)، ويعتمد هذا النظام في هيكلته على:

---

[1] محمد منير مرسي: الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. عالم الكتب. القاهرة. 2002. ص ص: 9 – 10.

[2] محمد حسن رسمي: أساليب الإدارة التربوية. دار الوفاء. الإسكندرية. 2004. ص: 65.

[3] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p08

• **شهادة الليسانس: Licence**

هي دبلوم من المستوى الأول مرتبط بـــ: بكالوريا + 3 سنوات و180 قرضا وهي نوعان: ليسانس أكاديمي وليسانس مهنية.

• **شهادة الماستر: Master**

هي دبلوم من المستوى الثاني في الدراسات العليا مرتبط بـــ: بكالوريا + 5 سنوات و120 قرضا بعد شهادة اليسانس، ويمكن أن يكون أكاديميا أو مهنيا.

• **شهادة الدكتوراه: Doctorat**

هي دبلوم من المستوى الثالث يرتبط بـــ: بكالوريا + 8 سنوات تمنح بعد عمل بحث لمدة ثلاث سنوات التي تلي شهادة الماستر.

7- الدراسات السابقة:

أ– دراسة أحمد محمـــود مرسي (1985):[1]

أجرى أحمد محمود مرسي سنة 1985 دراسة نظرية عن دور التعليم العالـــي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة فكانت تدور حول سؤال محوري: كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تستقبل الكفاءات المطلوبة من القوى العاملة؟.

لقد لجأ الباحث إلى مناقشة وتحليل العوامل التي تكون في مجموعها استراتيجية لتنمية الموارد البشرية والتي تؤدي إلى تطوير مفهوم التعليم العالي، وحل مشكلاته في الوطن العربي وعن طريق المتغيرات الوسيطة التي يؤدي التحكم فيها إلى رفع كفاءة الجامعات العربية في تكوين الكفاءات المطلوبة من القوى العاملة، وركز أهميته على دور وضرورة الاستثمار في الإنسان كما أنه تناول التعليم العالي في نشأته، تطوره، مفاهيمه الحديثة، ومشاكله في الدول النامية عموما والوطن العربي خصوصا، ومن المشاكل التي ذكرها الباحث:

- غربة التكـــوين الجامعي عن روح العصر وبالتالـــي غربة مخرجاته، الطلبة المتخرجين عن بيئتهم ومتطلباتها.
- عدم الربط بين التعليم العالـــي وإعداد القوى العـــاملة بحسب احتياجات العمل والإنتاج والتنمية.

[1] أحمد محمود مرسي: دور التعليم العالي في الكفاءات من القوى العاملة. مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد 13. العدد 4 .1985. ص ص 129 – 153.

- عجز التعليم العالـــي العربي عن تخريج كفاءات فنية واعية قادرة على تطـــوير الإنتاج في مواقع العمل المختلفة.
- إن إنتاج مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي تعاني التبعية فكريا وثقافيا، ولا تتلائم مع احتياجات المجتمع.
- لازالت الجامعات العربية تسير وفق أسس تقليدية تعود إلى جامعات العصر الوسيط.

مشاكـــل المناهج الدراسية :

- تركز أساسا على الجانب النظري للتكوين وإهمال الجانب التطبيقي له.
- لم توضع باعتبار احتياجات سوق العمل والإنتاج.
- طبيعتها جامدة لا تعطي فرصة للتفاعل المثمر بين الأستاذ والطالب (قديمة).

وكنتيجة لهذه الدراسة يخرج الباحث بتوصيات أهمها: ضرورة القيام بإصلاحات في بنية التعليم العالي ومناهجه، وهياكله، سعيا نحو ضمان فعالية أكبر في التكوين كما أنه يمكن للتعليم العالي أن ينجح في القيام بدوره التنموي والمتمثل أساسا في تكوين الكفاءات المؤهلة لخدمة المجتمع ما لم يعمل وفق أهداف محددة تستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

يمكن اعتبار هذه الدراسة النظرية كإطار نظري مرجعي للدراسة الحالية خاصة وأنهما يشـــتركان في دراسة التكوين الجامعي، والذي يمثل أحد المحاور التي تهتم بها دراستنا، كما أفادت هذه الدراســـة بتعداد أهم المشاكل الـــتي تواجه مؤسسات التعليم العالي والتي يمكـــن اعتمادها لبناء بنود نوعية في استمارة الدراسة الحالية. كما أفادت كذلك من خلال توصيتها الأخيرة بضرورة القيام بإصـــلاحات في التعليم العالي لتحقيق نوعية التكوين هذه التوصية التي تجسدت فعلا من خـــلال تطبيـــق نظـــام LMD، وهو ما يزيد في تعزيز أهمية الدراسة الحالية والتي تناولت دور الجامعة تجاه هذا الإصـــلاح، والذي يعتبر حديث الساعة في مختلف الجامعات.

ب- **دراسة عبد الله محمد عبد الرحمان(1990)**:[1]

أجرى الباحث هذه الدراسة على جامعة السلطان "قابوس" بسلطنة عمان سنة 1990، والتي كانت تحت عنوان "الجامعة والمجتمع". حيث سعت هذه الدراسة من تساؤلات متعددة وفرعية من أهمها:

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم إجتماع التربية الحديث. دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. ص ص: 353.

- ما هي طبيعة العلاقة بين الجامعة كإحدى المؤسسات التعليمية ودورها في تحقيق عمليات التنمية؟.
- ما هو الدور الذي تقوم به الجامعة في تحديث أساليب التعليم وتطوير المناهج والمقررات؟
- ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجامعة في إعداد خريجيها؟

وقد انطلق الباحث من عينة عددها 210 طالب وطالبة منهم طلبة وخريجون. كما أنه استخدم في دراسته المقابلة والإستبيان كأداتين لجمع البيانات والمعلومات.

وخلص الباحث من خلال دراسته إلى بعض النتائج نذكر منها:[1]

- تتعدد مظاهر إسهامات الجامعة في المجتمع، والتي تبدو في العملية التعليمية والتربوية التي تنعكس إيجابياتها على مستوى الجامعة والمجتمع.
- تتركز مظاهر العلاقة بين الجامعة والمجتمع في مدى إسهام الجامعة في تنمية الفرد وتحديثه.
- تهتم الجامعة كجزء من رسالاتها في المجتمع بالحفاظ على القيم والتراث الحضاري والإسلامي.

وفي الأخير خرج الباحث من خلال هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- تحديث العملية التعليمية بالجامعة بصورة مستمرة والعمل على تطوير المقررات الدراسية والمناهج التعليمية والأكاديمية.
- ربط سياسة التعليم الجامعي بغيره من السياسات التعليمية الموجودة خاصة في المرحلة الثانوية.
- ضرورة الإهتمام بالتوجيه والإختيار المهني للطلاب.
- التركيز على أهمية إجراء البحوث العلمية، لأن أهم وظائف الجامعة هو البحث العلمي.
- زيادة الإهتمام بتنمية الفرد وتحديثه، والعمل على إعداد الخريجين من الناحية المهنية والعملية في ضوء ما تتطلبه التخصصات الأكاديمية في الجامعة.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

اتسمت الدراسة بطابع الشمولية، إذ عالجت دور وظيفة الجامعة بصفة عامـــة في المجتمـــع، و لم تركز على وظيفة بعينها، وبذلك حاول الباحث دراسة كل شيء في آن واحد، وقد أتـــت نتـــائج الدراسة على شكل اقتراحات أو شبه اقتراحات، كون الجامعات حديثة النشأة، والدفعات المتخرجة منها لم تنخرط بعد في ميدان العمل، ولذلك عبرت بنسبة مرتفعة على ضـــرورة العمـــل ضـــمن التخصص وملاءمة التخصص للمستقبل المهني.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: المرجع السابق. ص ص: 355 – 420.

ورغم هذا فإن الدراسة تعتبر ذات أهمية بالغة في كشف النقاب عن العديد من الجوانب الهامة والتي ستؤخذ بعين الاعتبار في دراستنا هذه، خاصة متغير الجامعة والذي يحتل وزنا ثقيلا في بحثنا، كما ستساعدنا هذه الدراسة في تطوير الجانب النظري، وتحديد المفاهيم، كما كانت نتائجها وتوصياتها عاملا مساعدا لدراسة هذا الموضوع وتحديد حدوده وجوانبه، بالرغم من أن دراستنا الحالية تناولت دور الجامعة تجاه الطالب فقط.

ج- دراسة لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد(1993): [1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم العملية التكوينية بالجامعة والتي كانت عبارة عن دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري والتي اعتمدت فعليا في 1993/01/01.

وقد حاولت هذه الدراسة تشخيص بعض الأسباب الكامنة وراء تدني مستوى التكوين في المنظومة التربوية عموما والجامعة خصوصا، أي محاولة لكشف العلاقة الموجودة بين نوع التكوين ووظيفته في المجتمع خاصة عندما يتعلق الأمر بنوع التأثير الذي يمارسه المردود التعليمي في النسق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وإنطلق الباحث في دراسته من سؤالين رئيسيين هما:

- هل يمتلك خريجو الجامعة الذين التحقوا بالعمل المهارات اللازمة في أعمالهم؟
- هل يجيدون فعلا تلك المهارات؟

وبناءا على عدة دراسات وبحوث سابقة التي تخدم البحث وضع الباحث ثلاثة فروض أساسية لبحثه هي:

- العملية التكوينية بالجامعة (الأهداف، البرامج، طرائق التدريس، أساليب التقويم) لا تستجيب لمتطلبات العمل الميداني.
- ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات التخصيص في العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا لأبعاد التكوين في الجامعة.

وانطلاقا من الأهداف المرسومة للبحث وللتطرق إلى ما سبق، فقد استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتقييم عناصر العملية التعليمية بالجامعة، كما قد تم أخذ عينة من طلبة الجامعات

---

[1] لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد: تقويم العملية التكوينية بالجامعة.(دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1998. ص: 08.

الرئيسية في الشرق (قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة)، وقد بلغ عدد أفرادها 421 طالبا وطالبة (53% ذكور – 48% إناث).

ولقد بينت هذه الدراسة أسباب ضعف التكوين بالجامعة:

- ضعف الكفاءة البيداغوجية للأستاذ الجامعي.
- ضعف البرنامج من حيث محتوياته ومضامينه.
- نقص الوسائل التعليمية وقلة التدريبات الميدانية.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

لقد أثارت هذه الدراسة العديد من النقاط الهامة، والتي سيكون لها قسط كبير ضمن دراستنا هذه، وكشفت عن أبعاد ومؤشرات كثيرة كالتكوين، محتويات البرامج، التخصص،...وغيرها، والتي ستساعدنا في تطوير الإطار النظري، خاصة وأنها مستوحاة من واقع الجامعة الجزائرية، والتي سيكون التكوين فيها أحد محاور دراستنا، كما أكدت على ضرورة التدريب الميداني لاكتساب الخبرات اللازمة للممارسة الميدانية في مواقف العمل، وهذا ما سنتطرق إليه كجانب مهم في دراستنا، باعتباره أحد الأدوار التي ينبغي على الجامعة الاهتمام به.

د- دراسة نوال زغينة (2001):[1]

أجريت هذه الدراسة سنة 2001 من طرف الباحثة في جامعة باتنة (دراسة حالة) والتي كانت بعنوان: "دور الجامعة الجزائرية في ظل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق"، والتي كان الهدف منها هو الكشف عن نقطة الضعف في أداء وظائف الجامعة والتي أعاقتها عن ممارسة دورها مع المجتمع ومع باقي المؤسسات الاقتصادية.

انطلقت الباحثة في دراستها من الإشكالية التالية: أين يكمن غموض دور الجامعة الجزائرية؟ هل في أداء إحدى وظائفها؟ أم في عدم تكامل هذه الوظائف فيما بينها؟. فكانت صياغة الفرضية الأساسية للدراسة كالتالي: تؤدي الجامعة دورها كلما كان هناك تكامل بين وظائفها اتجاه المجتمع والعكس صحيح. والتي تندرج تحتها ثلاث فرضيات جزئية وهي:

- تقوم الجامعة بدور البحث العلمي .
- تقوم الجامعة بدور التدريس.

[1] نوال زغينة: دور الجامعة الجزائرية في ظل الإنتقال إلى نظام اقتصاد السوق. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة باتنة.2002/2001.

– تقوم الجامعة بدور خدمة المحيط والمؤسسات الاقتصادية في التغيرات الاقتصادية.

كما استخدمت الباحثة في هذه الدراسة لجمع البيانات والمعلومات على كل من المقابلة والاستمارة والملاحظة، كما اعتمدت على 70 أستاذ كعينة لدراستها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– إن دور الجامعة في مجال البحث العلمي ناقص ولا يحقق توقعات الأساتذة والمجتمع (عدم تحقق الفرضية الأولى).

– دور الجامعة في التدريس يمارس بشكل مقبول رغم بعض الصعوبات التي تواجهه (تحقق الفرضية الثانية).

– الدور الذي تقوم به الجامعة تجاه المحيط والمؤسسات الاقتصادية يفتقر إلى التطبيق الميداني، لأن مجمل الأدوار نظرية (عدم تحقق الفرضية الثالثة).

وفي الأخير خرجت الباحثة من خلال دراستها بعدة توصيات نذكر منها:

– إنشاء مؤسسة خاصة بالبحث العلمي.

– تشجيع التبادل بين الجامعات المختلفة.

– العمل على تكوين الأساتذة قبل الالتحاق بالعمل الجماعي.

– تحسين البرامج لتلائم التغيرات الاقتصادية الحاصلة.

– تشجيع الباحثين ماديا ومعنويا، وتقدير مكانتهم في المجتمع.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط الحساسة وذلك من خلال محاولتها في الكشف عن نقاط الضعف في أداء وظائف الجامعة، والتي أعاقتها عن ممارسة دورها مع المجتمع وباقي المؤسسات الاقتصادية، ومن هذه النقاط دور الجامعة في مجال البحث العلمي وكذا دورها في مجال التدريس.

أما فيما يخص مدى الاستفادة من هذه الدراسة كون أن دراستنا ستتناول دور الجامعة تجاه طلبة نظام LMD وهو الذي حتما سيندرج ضمن المجالين السابقين (البحث العلمي، التدريس)، الأمر الذي من شأنه أن يدعم دراستنا لهذا الموضوع، كما أن هذه الدراسة قد اعتمدت على الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وهو ما ينطبق على دراستنا وبالتالي الاستفادة منها في بناء بنود استمارة بحثنا،

كما ستستفيد دراستنا من إثراء جانبها النظري من خلال اعتماد هذه الدراسة على متغيري الدور والجامعة، باعتبارهما من المفاهيم الأساسية للدراسة الحالية.

ه- دراسة نبيل بوزيد (2003): [1]

الدراسة عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتـــوراه بعنوان: "التكوين الجامعي وتحضير الطلبة إلى عالم الشغل والتوظيف" بجامعة منتوري قسنطينة 2003/2002.

اهتمت هذه الدراسة بتقييم الفعالية الحالية لتحضير الطلبة إلى عالم الشغل والتوظيف في الجزائر بمختلف الاستراتيجيات والنشاطات التي يجب على التكوين الجامعي مهما كان الاختصاص استعمالها، من اجل تحسين فعالية تحضير الطلبة إلى سوق عمل متغيرة باستمرار، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على فعالية نظام التقييم في التعليم الجامعي في الجزائر، تلك الفعالية المتعلقة بنوعية تحضير الطلبة لعالم الشغل.

فإشكالية الدراسة تحددت حول تقييم فعالية تحضير الطلبة للإنماج المهني و الشغل خلال تكوينهم الجامعي في الجزائر(قسنطينة)، و بالتالي فهي تندرج ضمن السياق العام للعلاقة المعقدة بـــين التعلـــيم العالي والشغل، فهي تستوجب إذن معلومات حديثة حول تطور إشكالية (التعليم العالي/الشغل) أولاً على المستوى الدولي، ثم على المستوى الوطني.

أما المنهجية المعتمدة في الدراسة من أجل جمع المعطيات الكافية حول الظاهرة والمتعلقة بمختلف أسئلة الإشكالية تم تبني منهجية موازية في الأنشطة التالية:

- القراءة المستهدفة (البحث البيبليوغرافي).
- إجراء مقابلات داخل الوطن وفي فرنسا مع مسؤولين على مستوى الوسط المهني وكذا البـــاحثين في مجال العلاقة ما بين التعليم العالي و الشغل، كما جرت المقابلات مع أساتذة جامعيين في مختلف التخصصات، وكذا المسؤولين الإداريين على مستوى جامعة قسنطينة ووزارة التعلـــيم العـــالي في الجزائر، وأخيرا مع مسؤولين في الأوساط المهنية كأرباب العمل و مسؤولي المصالح المكلفة بمساعدة الشباب على الاندماج المهني.

وقد خلصت الدراسة بعد تحليل النتائج حسب الفرضيات الجزئية التي وضعت إلى النتائج التالية:

[1] NABIL BOUZID: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, thèse de Doctorat, Université de Constantine, 2003

- **في ما يخص محتوى التعليم وتنظيم التكوين الجامعي:**

- المعارف النظرية والتطبيقية غير كافية ولا تسمح لتحضير الطلبة لعالم الشغل.
- التكوين الجامعي الحالي غير كاف على مستوى الكفاءات العليمة والتقنية الأساسية الضرورية لممارسة وظائف مكافئة للتكوين.
- الاستعمال المحدود للسندات البيداغوجية كالإعلام الآلي والوسائل السمعية البصرية، أجهزة، آلات... التي تساهم في الإعداد الجيد للطلبة لعالم الشغل.
- أن الطلبة لم تتح لهم الفرصة خلال تكوينهم بأن يتعرفوا على العالم المهني الذي هم موجهون إليه، وذلك من خلال التربصات العملية.
- أن التربصات المنظمة للطلبة في الأوساط المهنية غائبة تماما لبعض التخصصات مثل الفيزياء والإعلام الآلي، و لم تعتبر إجبارية مع العلم أن التربصات العملية في الأوساط المهنية قادرة على الإسهام بكثير في تحضير الطلبة لعالم الشغل والمهنة.
- غياب مشاركة المحترفين المهنيين في اللجان الوطنية في إعداد برامج الدراسات الجامعية.

- **في ما يخص الأساتذة:**

- توظيف الأساتذة الجامعيين في الجزائر لا يشترط خبرة مهنية المقابلة للتدريس المعتمد.
- الأساتذة العاملون غير مشجعون على اكتساب الخبرة المهنية التي هم في حاجة إليها في مجال تخصصهم من أجل التحضير الجيد للطلبة للمجال المهني الموافق في سوق العمل.
- غياب التبادل بين التكوين الجامعي والأوساط المهنية المعنية قصد تقريب الأساتذة الجامعيين من التطبيقات المهنية، وذلك من أجل التحضير الجيد للطلبة لعالم الشغل.

- **في ما يخص المصالح والخدمات المساعدة للطلبة:**

- لا يوجد على مستوى التكوينات الجامعية المدروسة، ولا على مستوى المركزي لجامعة قسنطينة، مصالح مختصة في مساعدة الطلبة، التي هي مكلفة بإعلامهم حول الاحتياجات الجديدة لعالم الشغل، ولا حول فرص التشغيل، ولا حتى حول أفضل الكيفيات للبحث عن عمل، أو حالة الطلبة المتخرجون.
- غياب كلي على مستوى المؤسسات الجامعية في الجزائر بصفة عامة لمصالح التوجيه والإرشاد الطلابي، المكلفة مباشرة بمساعدة الطلبة على فهم عالم الشغل والمرور إليه بسهولة.

- انعدام المصالح المكلفة بالتنسيق مع الطلبة القدامى سواء على مستوى جامعة قسنطينة أو على المستوى الوطني، من أجل جمع المعطيات حول تقدمهم أو خبرتهم المهنية (غياب دراسات حول المستقبل المهني لخريجي الجامعات القدامى).

- **في ما يخص عامل التقويم في التكوين الجامعي:**

- لا يوجد على مستوى التكوينات المدروسة نظام التقويم سواء للتكوين أو محتوى التعليم، ولا تنظيم التكوين الجامعي، ولا لتقويم العلاقات مع عالم الشغل.
- المؤسسات الجامعية بصفة عامة لا تقيم نظام لتقويم المستقبل المهني للطلبة القدامى حول كيفيات اندماجهم المهني.
- كما لا تقيم المؤسسات الجامعية على المستوى الوطني تحقيقات مع المستخدمين قصد التعرف على احتياجات سوق العمل.
- غياب على المستوى الوطني لهيئة وطنية للتقويم التعليم العالي التي تسمح بتطوير ثقافة التقويم.

- **في ما يخص التكوين المستمر:**

- في الأوساط المهنية الجزائرية، تعد الوظائف والمهن في تطور سريع ومستمر، وبالتالي ينتج عنها تغيرات دائمة في احتياجات التكوين، مما يحتم التكوين المستمر في الجامعة، من أجل التحسين المستمر للمعارف والمؤهلات.
- إن القدرات والمؤهلات المطلوبة لدى الخريجين من طرف نظام التشغيل في الجزائر ينمو شيئا فشيئا، وجامعة التكوين المتواصل، بنظامها الحالي لا تساهم على الإطلاق في التحسين المنتظم للمعارف والمؤهلات لدى خريجيها، من أجل المساهمة في تحسين التوافق بين التكوين الجامعي والتشغيل.
- كما لا تساهم جامعة التكوين المتواصل بفعالية في تحضير الطلبة لعالم الشغل والاندماج المهني، كما لا توفر الرسكلة للجامعيين الذين هم في الخدمة أو الذين هم مازالوا بطالين.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

تفيد هذه الدراسة السابقة في الدراسة الحالية كونهما يصبان ضمن إطار تقويم التكوين الجامعي، باعتبار أن هذا الأخير من ضمن الأدوار التي يتعين على الجامعة القيام بها تجاه الطالب، بحيث تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم تحضير الطالب إلى عالم الشغل والتوظيف، وهو باختلاف ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا، ألا وهو تحضير الطالب للالتحاق بنظامLMD، وبالرغم من هذا إلا أنه يمكن لدراستنا أن تستفيد منها وذلك من خلال المنهجية التي اعتمدت عليها، كما أن النتائج التي توصلت

إليها هذه الدراسة تدعو إلى القيام بدراسات في الكثير من الجوانب التي تتعلق بأدوار الجامعة المختلفة، لذا جاءت دراستنا لتتطرق لبعض هذه الأدوار كالإعلام والتكوين والتشجيع...

و- دراسة علي لونيس وصلاح الدين تغليت (2004): [1]

تناولت هذه الدراسة موضوع التعليم العالي في الجزائر في ضوء التغيرات العالمية وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مواقف الطلبة من إصلاح التعليم العالي، كونهم يشكلون أساس ومحور هذا الإصلاح، والتي تهدف إلى إلقاء الضوء على الجوانب الرئيسية التي يمسها الإصلاح، ومعرفة الإستراتجيات اللازمة لتخطي نقائص التعليم العالي والتنبؤ بمدى إمكانية نجاح النظام الجامعي الجديد.

تمت هذه الدراسة في كل من جامعة قسنطينة وسطيف وبرج بوعريريج وذلك خلال السنة الجامعية 2005/2004.

إعتمدا الباحثان في دراستهما على عينة تمثلت في 156 طالب مقسمين بالتساوي من النظامين الكلاسيكي والجديد والذين يمثلون مختلف التخصصات.

أما منهج الدراسة فقد اعتمدا الباحثان في دراستهما على المنهج الإحصائي الوصفي باعتباره المنهج الملائم لهذه الدراسة، كما كانت الإستمارة الأداة الوحيدة التي استخدماها لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة.

انطلقا الباحثان في دراستهما من فرضية عامة وهي:

- موقف الطلبة من نظام LMD تحدده مجموعة من المتغيرات تتمثل في الجانب الإعلامي والجانب السياسي والجانب التكويني البيداغوجي.

وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات جزئية هي:

- موقف الطلبة الجامعيين من نظام LMD تحدده درجة إطلاعهم على محتوى هذا البرنامج.
- موقف الطلبة الجامعيين من نظام LMD تحدده درجة نظرتهم إلى نوعية التكوين وتكيفه مع الواقع.
- موقف الطلبة الجامعيين من نظام LMD تحدده درجة نظرتهم إلى مفهوم العولمة.

وقد توصلا الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج ملخصها أن الجانب الإعلامي يلعب دورا مهما في تحديد موقف الطلبة إتجاه الإصلاح الجديد وهو ما يأكد تحقق الفرضية الجزئية

[1] علي لونيس وصلاح الدين تغليت: التعليم العالي في الجزائر في ضوء التغيرات العالمية. الملتقى الدولي الأول المعنون بـــ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005- 2006. ص ص: 247 – 255.

الأولى. كما أن أغلب الطلبة يقرّون بأن التكوين في النظام الجديد نظري وتطبيقي معا وهو عكس النظام الكلاسيكي الذي يركز على النظري فقط، وأن شهادات النظام الجديد تتلاءم مع سوق العمل، وهو ما يؤكد تحقق الفرضية الثانية. كما أظهر تحليل النتائج أن الإصلاح الجامعي ضرورة ملحة من أجل التطور التكنولوجي ومسايرة الركب الحضاري وهو ما يوصلنا إلى تحقق الفرضية الثالثة.

وقد خرجا الباحثان بنتيجة عامة مفادها أن موقف الطلبة من الإصلاح تحدده مجموعة من المتغيرات تتمثل في الجانب الإعلامي وجانب التكوين والجانب السياسي.

وفي الأخير صاغا الباحثان مجموعة من التوصيات والإقتراحات أهمها:

- إنتهاج سياسة عامة وإتخاذ اجراءات عاجلة ومناسبة لإعادة هيكلة وتنظيم التعليم العالي.
- العمل على أن تساير الشهادات الممنوحة واقع وسوق العمل.
- العمل على تشجيع التكوين المعتمد على النظري والتطبيقي معا.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

لقد أعطت هذه الدراسة توضيح حول مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تحدد موقف الطلبة من الإصلاح وتطبيق نظام LMD، كالجانب الإعلامي ونوعية التكوين وكذا مسايرة التطور العلمي والمعرفي، وهذا من خلال مقارنة موقف طلبة النظام الكلاسيكي مع طلبة النظام الجديد، مع إلقاء الضوء على الجوانب الرئيسية التي يمسها الإصلاح، ومعرفة الإستراتجيات اللازمة لتخطي نقائص التعليم العالي والتنبؤ بمدى إمكانية نجاح النظام الجامعي الجديد.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في الجانب النظري، بالضبط فيما يتعلق بتطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية، ثم في الجانب الميداني خاصة وأن هذه الدراسة قد اعتمدت على فئة الطلبة الذين يدرسون ضمن نظام LMD، كما أنها ركزت على كل من الجانب الإعلامي والتكويني في تحديد موقف الطلبة، وهو ما ينطبق مع دراستنا الحالية التي اتخذت من هذين المجالين كمحورين رئيسيين في بناء الاستمارة.

ز- دراسة لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد ونبيل بوزيد (2004) [1]:

أجرى كل من لحسن بو عبد الله وفريقه البحثي سنة 2004 دراسة تطبيقية لتقويم برامج التكوين الجامعي، وقد انطلقت الدراسة من حقيقة مبنية على دراسات سابقة مؤداها أن هناك انفصال قائم بين البرامج التكوينية بالجامعة وبرامج التنمية الوطنية، مما أدى إلى عجز التكوين الجامعي عن الاستجابة إلى متطلبات العمل في الميدان ومن ثم جاءت أسئلة الدراسة كالتالي:

- هل هناك انسجام بين البرامج المعتمدة في تكوين المهندسين فرع الإليكتروتقني والسيكولوجيين الصناعيين، ومتطلبات العمل الميداني؟.
- ما مدى علم أفراد العينتين بالمهام الواجب القيام بها في منصب العمل؟ .
- ما علاقة المهام التي يقوم بها كل من المهندس الإلكتروتقني والسيكولوجي الصناعي في منصبي عملهما، بالتكوين الذي تلقياه في الجامعة؟ و إلى أي مدى مكنهما هذا الأخير من اكتساب كل المهارات والخبرات المتعلقة بمناصب عملهما؟.

وقد تم اعتماد استمارة لتحليل العمل واستمارة لتقويم برامج التكوين مصممتان من طرف الفريق البحثي.

وكانت عينة الدراسة كالتالي:

- عينة المهندسين الالكتروتقنيين الذين يزاولون وظائفهم ميدانيا كرؤساء فرق إنجاز المشاريع الكهربائية والذين تمثل نسبتهم 80% من المجتمع الأصلي.
- عينة المختصين في علم النفس الصناعي، والذين يشغلون وظائفهم في مؤسسات مختلفة.

● نتائج الدراسة :

- لا توجد علاقة بين مضمون الخبرات التعليمية المعتمد عليها في تكوين كل المهندسين والبسيكولوجيين، وبين الممارسة الفعلية لهما في الميدان.

فتكوينهم الجامعي لم يمكنهم من اكتساب الخبرات والمهارات المهنية اللازمة لمناصب عملهم بسبب ضعف البرامج المعتمدة في تكوينهم وعدم تغطيتها لكل الجوانب المهنية المطلوبة من جهة، وغياب التلاؤم بين خصائص الخريجين ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى.

[1] لحسن بوعبد الله وآخرون: إشكالية التكوين. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. مخبر إدارة الموارد البشرية. سطيف. 2004. ص: 111.

- إن المهندس الالكـــتروتقني يقوم بمهام في الميدان أكثر من تلك التي أعده لها تكـــوينه الـــجامعي والعكس يحدث مع السيكـــولوجي الصناعي إذ يقوم بمهام في الميدان هي أقل من تلك التي أعده لها تكوينه الجامعي، وهذا إنما يدل حسب فرقة الباحثين على غياب التواصل بين الجامعة وعالم الشغل.

وقد شخصت الدراسة عددا من جوانب الضعف والقصور في برامج التكوين العالي كالآتي:

- ✓ افتقار مؤسسات التعليم العالي إلى إطار نظري للتكـــوين يؤطر لممارساتها ونشاطاتها (النظرية السلوكية، النظرية الترابطية، المعرفية....).
- ✓ غياب أو عدم وضـــوح أهداف برامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي، إذ أن أية مراجعة لبرامج التكـــوين فيها تكشف عن أن هذه البرامج تفتقر إلى أهداف واضحة ومحددة، وأن هذه الأهداف قد صيغت بطريقة إنشائية وعامة.
- ✓ التفاوت في الـــتركيز علي محتوي المكونات الأساسية لبرامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي وعدم تحديد الحجم النسبي لكل منها.
- ✓ عدم التركيز على الجوانب الأدائية التطبيقية في التكـــوين إذا أن الغالبية المطلقة من برامج التكـــوين الجامعي ترتكـــز على قاعدة خاطئة مؤداها أن الطالب الذي يعرف يمكـــن أن يوظف معارفه في الميدان العملي، وبالتالي تركز تلك البرامج على الجوانب المعرفية النظرية وتهمل الجـــوانب الأدائية أو التطبيقية. وانتهى الباحثون إلى عدد من التوصيات الهامة، منها ما يؤكد على ضرورة مراجعة وتحديث البرامج التكوينية في ضوء ما يستجد من تطورات علمية.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

لقد جاءت هذه الدراسة لتبين نقص الدور التكويني للجامعة وهذا من خلال تأكيدها على أن هناك انفصالا واضحا بين ما تعطيه الجامعة في برامجها للطلاب وبين متطلبات سوق العمل هذا الذي يعد أكثر من ضرورة لضمان فاعلية التكوين، وهي بذلك تدعم مبدءا أساسيا من مبادئ الدراسة الحالية ألا وهو ضرورة قيام الجامعة بدورها التكويني مثل ربط برامج التكوين بالواقع العملي، وبالتالي قد تكون هذه الدراسة مصدر إفادة في الدراسة الحالية من ناحية التطرق للمادة التكوينية (محتوي البرنامج التكويني)، كما يمكن أن نستفيد من هذه الدراسة في الجانب الميداني من خلال طريقة جمع البيانات وكيفية تحليل النتائج.

ح- دراسة أحمد زرزور (2006):[1]

وهي دراسة ميدانية أجراها الباحث بكل من جامعة قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي خلال السنة الجامعية 2006/2005، والتي تطرقت لموضوع "تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل"، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تطبيق هذا الإصلاح تقييما مرحليا وجزئيا في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل باعتبار التوظيف إحدى الأهداف الأساسية لهذا الإصلاح، وهذا من خلال بعض العناصر التقييمية أهمها التوجيه إلى نظام LMD ومحتوى البرنامج ومصالح مساعدة وإعلام الطلبة.

انطلق الباحث في دراسته بطرح الإشكالية التالية: هل يُجيب نظام LMD على مختلف متطلبات المجتمع التي من شأن التعليم العالي الاستجابة لها؟، وللإجابة على هذا التساؤل صاغ الباحث مجموعة من الفرضيات كإجابة مؤقتة للإشكالية فكانت الفرضية العامة: أن نظام التعليم العالي الجديد المطبق ببعض الجامعات الجزائرية يحضر الطلبة إلى عالم الشغل تحضيرا فعالا.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المقابلة النصف موجهة وعلى الاستمارة كأداتين لجمع البيانات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، أما عينة البحث فكانت مجموعة من طلبة السنة أولى ضمن نظام LMD من جامعة قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي والتي يبلغ عددها 228 طالبا وطالبة. أما منهج الدراسة فقد اختار الباحث المنهج الوصفي باعتباره المناسب لهذه الدراسة.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن نظام LMD يحضر الطلبة إلى عالم الشغل تحضيرا فعالا، وأن هذا النظام يهدف إلى معنوية التعليم العالي في الجزائر وتحسين كفاءة مخرجاته، ليربط ارتباطا عضويا باحتياجات البلاد وسوق العمل.

وفي الأخير خرج الباحث بمجموعة من التوصيات والاقتراحات موضوع الدراسة والتي تمثلت في:

- ضرورة توفير المراجع والمصادر الحديثة والمتعددة التقنيات، وضرورة قيام إدارة الجامعة بعقد لقاءات دورية مع الطلبة من أجل تشخيص الصعوبات التي يواجهونها.
- تشجيع الباحثين على إجراء البحوث العلمية حول نظام LMD.

[1] أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.جامعة منتوري. قسنطينة. 2006/2005.

- تقوية مشاركة القطاعات غير الأكاديمية، وهذا لتنشيط الأعمال الموجهة والتطبيقية والتربصات المهنية.
- إنشاء خلايا ومصالح مساعدة الطلبة بحيث يكون جزء من عملهم تقديم المساعدة فيما يخص الإعلام والتوجيه والدعم السيكولوجي.

التعليق على الدراسة ومدى الاستفادة منها:

إن هذه الدراسة جاءت بمثابة تقييم تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية، وخاصة فيما يتعلق بتحضير هذا النظام الطلبة لعالم الشغل، وهذا بعد حوالي سنتين من بداية تنفيذ تطبيقه، بحيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تطرقت إلى موضوع الإصلاح لنظام التعليم العالي الذي تم الشروع فيه ابتداءا من سنة 2004.

إن ما يجعل الدراسة الحالية تستفيد من هذه الدراسة، كون أن هذه الأخيرة اعتمدت على نظام LMD كأحد أهم المتغيرات الأساسية لها، وهو ما من شأنه أن يساهم في إثراء وتطوير الجانب النظري لدراستنا، كما أن اعتماد هذه الدراسة على طلبة السنة أولى في نظام LMD كعينة لها، واستخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات، الأمر الذي يتطابق مع دراستنا، وهو ما يتيح لنا الاستفادة منها في الجانب الميداني من خلال طريقة بناء الاستمارة وكيفية جمع البيانات ومن ثم تحليل النتائج، أي أن هذه الدراسة تعتبر بمثابة مرجع أساسي نعتمد عليه في بحثنا.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.